قَلْبُ الإسناد فى العربيّة
دِرَاسَةٌ آصِلَةٌ نَاخِلَة

د/ زكريا شحاتة الفقى
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

قَلْبُ الإسناد فى العربيّة

دِرَاسَةٌ آصِلَةٌ نَاخِلَة

د/ زكريا شحاتة الفقى
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

" للفعل مُلابَسَات شتَّى : يلابس الفاعلَ ، و المفعول به ، و المصدرَ ، و الزمان، و المكان ، و المسبِّبَ له . فإسناده إلى الفاعل حقيقة ، و قد يُسْنَد إلى هذه الأشياء على طريق المجاز[1] المسمَّى استعارة ؛ و ذلك لمضاهاتها الفاعل فى ملابسة الفعل ؛ كما يضاهى الرجلُ الأسدَ فى جراءته فيُستعار له اسمه . فيقال[2] فى المفعول به: (عِيشةٌ راضية)[3] ، و[2] : (ماء دافق)[4] ، وفى عكسه : سَيْلٌ

(١) أى : (المجاز العقلى) ، و يسمَّى أيضًا : (مجاز الإسناد) ، و : (المجاز الحكمى) ؛ انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٩٣ – ٣٠٣ ؛ أسرار البلاغة ٢٣٣/٢ – ٢٦٤ حيث أوسعه الجرجانى بيانًا ، و انظر أيضًا : البرهان للزركشى ٢٥٦/٢ و ما بعدها ؛ إتقان السيوطى ٣٦/٢ حيث ساقا كلاهما نحوًا مما نقلنا هنا عن الكشاف .

(٢،٢) لم يُرِد التلاوة ، بل أراد التمثيل ، لكنّا آثرنا أن تحصر الأقواسُ ما مَثَّلَ به من عبارته ؛ لموافقته القول الكريم ، و ذلك قوله تعالى ! : (فهو فى عيشة راضية) ٢١/ الحاقة ؛ ٧/ القارعة ، و قوله سبحانه ! : (خُلِقَ من ماء دافق) ٦/ الطارق . فإن قيل : و لِمَ لا يكون (اقتباسًا) ؟ قلنا : إنما كان يكون (اقتباسًا) لو جاء فى مقام القول الأدبى يجرى به لسان الأديب وقلمه ، ولا يخفاك أن الأمر فيما نحن عليه هنا بخلاف ذلك .

(٣) مِنْ كلامه فى الكشاف على نحو هذا من (الحاقة) – : " جعل الفعل لها مجازًا ، و هو لصاحبها " اهـ ١٥٣/٤ .

(٤) فى تفسيره لهذا الموضع تراه يقرِّر أن الإسناد هنا من " الإسناد المجازى ، والدفق فى الحقيقة لصاحبه " اهـ الكشاف ٢٤١/٤ .

مُفْعَمٌ[1] ، و فى المصدر[2] : شِعْرٌ[2] شاعر ، و : ذَيْلٌ ذائل[3] ، و فى الزمان : نهاره صائم[4]، و : ليله قائم[4]، و فى المكان[5] : طريق سائر ، و : نهر جارٍ[6] ، و أهل مكة يقولون[7] :

---

(١) إذ (المفعم) : " المملوء ، و هو الوادى ؛ فقد بُنِي للمفعول، و أُسند إلى الفاعل ، الذى هو السَّيْل، على عكس ما تقدم " اهـ الجرجانى على الكشاف ١٦١/١ . قُلْتُ : و (سيل مفعم) سُمِعَ فى شعرٍ لهم ، فانظره فى : حجة أبى على ٣٢/٢ ؛ الخصائص ٢٣/١ .

(٢،٢) المراد بِـ (بالشعر) هنا المصدر ، و ليس الكلامَ المنظوم ؛ و لذا علّق الجرجانى على قول الكشاف بعدها : (ذيل ذائل) – : " هذا أظهر فى التمثيل من : (شعر شاعر) ؛ لأن المتبادر من (الشعر) هو الكلام المنظوم ، لا المعنى المصدرى " اهـ الجرجانى على الكشاف ١٦٢/١ .

(٣) قال فى (الأساس) : " هو فى ذيل ذائل : فى هُون شديد " اهـ ذيل (٣٠٨/١) . و فى (اللسان) : " يقال : ذيل ذائل ، و هو الهوان و الخِزْى " اهـ ذيل (١٥٣٠/٣) .

(٤،٤) قال هو فى (أحاجيه) – تعقيبًا على قول العرب : (ما أُمَيْلِحَ زيدًا !) – : " سبيله سبيل المجاز، و ذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجَّب منه إلى الفعل الملابس له ، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار فى : (نهارك صائم) ؛ و لذلك قال سيبويه : حقَّروا هذا اللفظ ، و إنما يعنُون الذى تصفه بالمِلْح ؛ كأنك قلت : مُلَيِّح . فكما أن الصوم ليس للنهار ، فكذلك التصغير ليس للفعل " اهـ ص ٥٧ (بتصرف وحذف) . وكلام الزمخشرى نقله فى الأشباه والنظائر ١٢٧/٢ . وما أورده هنا عن سيبويه تجده فى الكتاب ٤٧٨/٣ محكيًّا عن الخليل .

(٥) قال فى المحتسب : " و قد جاء هذا فى الأماكن أيضًا ، و عليه قول رؤبة :

* ناجٍ و قد زَوْزَى بنا زِيزَاؤه *

فالزيزاء على هذا : فِعْلاء ، و هى هذه الغليظة المنقادة من الأرض ، فكأن هذه الأرض سارت بهم الفجاج ؛ لأنهم ساروا عليها " اهـ ١٨٤/٢ ، ١٨٥ .

(٦) و فى الكشاف أيضًا : " إسناد الجرى إلى الأنهار ، من الإسناد المجازى ؛ كقولهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، و : صِيدَ عليه يومان " اهـ ٢٥٨/١ .

(٧) قُلْتُ : اللهم نعم ، (و لا ينبئك مثل خبير) ؛ فالزمخشرى قد جاور بمكة زمانًا ، حتى لقد قيل له : (جار الله) – انظر : النجوم الزاهرة ٢٧٤/٥ – . و أنت تعلم أنه صنَّف (الكشاف) فى مكة المشرَّفة ؛ إجابة لطلب أميرها : (انظر : الكشاف ٢٠/١) ، حيث نزل بالدار السليمانية التى على باب أجياد – كما جاء فى خاتمة الكشاف من النسخة الأصلية التى هى بخط الزمخشرى – : (انظر : الكشاف ٣٠٤/٤) . هذا ، و قد ثبت لدىَّ أن للزمخشرى فضل عناية و مزيد اختصاص بمكة المكرمة : حَرَمِها و أميرها و أهلها و طرقها و أزقّتها و دورها و أعراف الناس فيها . و كم سمع الرجل من أهلها ، و وقف على أثارة من فصاحتهم التى =

صَلَّى المقامُ[1] ، و فى المسبِّب[2] : بَنَى الأميرُ المدينة ، و : ناقةٌ ضَبُوثٌ[3] ، و : حَلُوبٌ[3] ، و قال[4] : * إذا رَدَّ عَافِي القِدْر مَنْ يستعيرها * " [5].

= أودع مصنفاته طرفًا منها. فمما وقفتُ عليه من هذا : "و قد اكتريت بمكة جمل أعرابى للحج فقال : أعطِنى مِنْ سِطَاتِهِنَّهْ ؛ أراد : من خيار الدنانير " اهـ الكشاف ٣١٧/١ . و منه أيضًا : " و مررْتُ بباب العمرة على امرأة تقول لجارتها : أعيرينى ثُوَيْرَتَكِ " اهـ الأساس : تور (٨٥/١) . و انظر من (أساسه) أيضًا ؛ للوقوف على نحو هذا : رأس (٣١٠/١) ، و : ربع (٣١٧/١ ، ٣١٨) ، و : رنج (٣٧٥/١) ، و : صقر (٢١/٢) . و لديَّ من هذا كثير ، تحاشيته خوفَ الإطالة به .

(١) أى : مقامُ إبراهيم ، و نحو هذا ما حكاه أبو على من قولهم : (صلى المسجدُ) ، انظر : الشيرازيات ٢٦٥/٢ ؛ كتاب الشعر ٢٤٣/١ . وانظر أيضًا : الأمالى الشجرية ٢٢/٢ ، ٦٧ .

(٢) فليس هو بانيها على الحقيقة ، بل هو الآمر ببنائها ، ثم وَلِىَ أمرَ البناء مَنْ عُهِدَ إليه به من العَمَلَة .

(٣،٣) " (ناقة ضبوث) : هى التى يُشَكُّ فى سمنها ، فَتُضْبَثُ : أى تُجَسُّ باليد ، فلمّا كان فيها ما يحمل الرائى على جَسِّها ، جُعِلَتْ كأنها تضبث نفسها ، و المقصود من جعلها مجازًا عقليًا إبقاءُ (فَعُول) على ما هو المتعارف من كونه بمعنى (الفاعل) دون (المفعول) " اهـ الجرجانى على الكشاف ١٦٢/١ . و فى (الأساس) : " ناقة ضبوث : شُكَّ فى سمنها فضُبِثَتْ ، و إنما جُعِلَتْ ضابثة ، لما بها من الداعى إلى الضبث ، و مثلها : الحلوب و : الركوب " اهـ ضبث (٤٠/٢) . و لا يخفاك ما فى قوله : (ضابثة) من الإشارة إلى كون (فعول) هنا بمعنى : (فاعل) ، و هو ما أصرح به الجرجانى فيما حكيناه عنه من كلامه . و فى (الأساس) أيضًا : " ناقة لَمُوس ، و : شَكُوك - : نحوُ : ضَبوث " اهـ لمس (٣٥٣/٢) .

(٤) هذا عجز بيت للكميت - كما فى الأساس : عفو (١٣٠/٢) - ، أو لمضرّس الأسدى - كما فى اللسان : عفا (٣٠٢١/٤) - و صدره فيهما : * فلا تسأليني و اسألى ما خليقتى * ، كما أنشده فى اللسان : فور (٣٤٨٣/٥) غير منسوب ، و أنشد عجزه فى (الأساس) : زبن (٣٩٣/١) بلا نسبة ، حيث قال : " فلان زَبُون : لمن يُزْبَنُ كثيرًا و يُغْبَن ، و هو من باب : ضبوث و : حلوب ، فى أن الفعل مسند إلى السبب مجازًا ؛ كقوله : * إذا رَدَّ عَافِي القِدْر مَنْ يستعيرها * " اهـ . و البيت بلا نسبة أيضًا فى : كتاب الشعر ٥١٩/٢ ؛ شرح شواهد الكشاف ٣٩٣/٤ . ثم وقفتُ عليه - بأخرة - فى المفضليات ص ١٧٦ منسوبًا إلى عوف بن الأحوص ، و صدره هناك : * فلا تسأليني و اسألى عن خليقتى * . و فى معنى البيت أقوال ، و الذى يوافق منها مراد الزمخشرى هنا ، أنّ (عافى القدر) - و هو بقية المرقة فى القدر يُرَدُّ معها إذا استعيرت - : " شىء يسير عافى الأثر ، لكنهم كانوا فى السنة الجدبة لا يستعيرونها ؛ تفاديًا عن إعطاء العافى ، فهو سبب مانع للمستعير من الاستعارة ، فنسب الرَّدّ إليه كما ينسب الفعل إلى سببه " اهـ الجرجانى على الكشاف ١٦٢/١ .

(٥) الكشاف ١٦١/١ ، ١٦٢ . قُلْتُ : و هو بلفظه - دون عزو - فى إيضاح القزوينى ص ٩٨ .

و مِنْ هنا ما [1] جَعَلَ الزمخشرى يقرِّر فى (أحاجيه) أنّ مِنْ كلامهم ما هو " مُحَرَّفٌ عن وجهه ، معدولٌ عن طريقته ، مذهوبٌ به مذهب ما أغربوا به على السامعين مِنْ : أمثالهم ، و نوادر ألغازهم ، و أحاجيهم ، و ملحهم ، و أعاجيب كلامهم ، و سائر ما يدلُّون به على اقتدارهم و تصريفهم أعنَّة فصاحتهم كيف شاءوا " [2] .

فَذَانِكَ قولان للزمخشرى كانا لى مركبًا حين جعلتُ أَسُوطُ ثلاثة مواضع من (التنزيل) ، هُنَّ – عندنا – من هذا القبيل ؛ فقد لابَسَ الفعلُ فى كل موضع منها فاعلاً غير الذى لابسه فى سواه ، و الفعل فى ثلاثتها هو هو !! ، و المعنَى – من بعدُ – كأنه هو !!

ذلك قوله – تعالى ! – [3] :

- (فإذا عَزَمْتُ[4] فتوكل على الله)[5] – فيمن ضَمَّ تاءَ (العزم)[6] – .
- قراءة العامّة : (فإذا عَزَمْتَ فتوكل على الله) [5] – بفتح التاء المذكورة – .

---

(١) (ما) هنا زائدة للتوكيد .

(٢) الأحاجى النحوية ص ٥٢ ، و نقله السيوطى – بلفظه – فى الأشباه والنظائر ١٨٨/١ منسوبًا إلى : (أحاجى الزمخشرى) .

(٣) آثرتُ هذا الترتيب – على ما فيه من تقديم قراءة غير الجماعة – ؛ مراعاةً منِّى للتدرُّج فى إسناد (العزم) إلى فاعله حقيقة و مجازًا ؛ فهذا مَحَطُّ حديثنا و مداره .

(٤) من غريب صنيع الإمام الرازى – : رَدُّهُ هذه القراءة ، حيث قال ما ملخصه : " القراءة التى لم يقرأ بها أحد من الصحابة لا يجوز إلحاقها بالقرآن ، و أيضًا فوصف الله بالعزم غير جائز ، و يمكن أن يقال : هذا العزم بمعنى : الإيجاب و الإلزام ، و المعنى : إذا عزمتُ لك على شىء ، و أرشدتُك إليه ، فتوكل علىَّ ، و لا تشاور بعد ذلك أحدًا " اهـ مفاتيح الغيب ٨٣/٣ . فحاصل كلامه أنّ (العزم) – من حيث هو – ممتنع فى حقه سبحانه ؛ فإن كان بمعنى : (الإيجاب و الإلزام) فلا علينا فى إطلاقه !! أرأيت !! فهذا الرَّدُّ منه أشبه عندى بالقبول ، قُلْتُ : و لهذا ما عَبَّرْتُ فى صدر كلامى بـ (بغريب صنيع الإمام) . و نحو هذا أيضًا ما وقفت عليه فى حاشية الجمل – نقلاً عن الإمام المرزوقى – من أن (العزم) معناه : " توطين النفس عند الفكر ؛ و لذا لم يطلق على الله تعالى " اهـ ٣٤٤/١ .

(٥،٥) ١٥٩/ آل عمران .

(٦) هم : جابر بن زيد – (أو : يزيد) – و أبو نهيك =

• آية محمد ﷺ ! – : (فإذا عَزَمَ الأمرُ)[1] .

أما **الأول** فمعناه : " إذا عزمتُ لك على شيء و أرشدتُك إليه "[2] ، " و عَيَّنْتُهُ لك "[3] ، " و جَعَلْتُكَ تقصده "[4] ؛ يريد : " إذا أريتُك أمرًا فاعمل به و صِرْ إليه "[5] ، " و لا تشاورْ فيه أحدًا "[6] . " و جاز أن ينسب – سبحانه ! – العزمَ إليه إذ كان بهدايته و إرشاده "[5] .

قُلْتُ : و عليه فـ"يكون قوله : (على الله) من باب الالتفات ، إذ لو جرى على نَسَق ضمِّ التاء لكان : فتوكل عليَّ "[4] . و هذا " (الالتفات) لتربية المهابة ، و تعليل التوكل أو الأمر به ؛ فإن عنوان الألوهية الجامعة لجميع صفات الكمال مستدعٍ للتوكل عليه تعالى ، أو الأمر به "[7] .

و أما الموضع **الثانى** – أعنِي قراءة الجماعة – فإنما أُسْنِدَ (العزمُ) فيه إلى النبى ﷺ ؛ من أجل إجماعه أنْ يُمْضِيَ ما أرشده إليه ربُّه ، فذلك منه يُعَدُّ عزمًا ، و إن كان ﷺ – فى حقيقة الأمر – معزومًا له قبل أن يكون عازمًا ؛ " فإن الله كان يعرِّفه مطالب وجوه ما حزبه من الأمور – بوحيه ، أو إلهامه إياه صوابَ ذلك "[8]، و المعنَى : " إذا صَحَّ عزمك بتثبيتنا إياك ، و تسديدنا لك فيما نابك و حزبك من أمر دينك و دنياك – : فامْضِ لما أمرناك به على ما أمرناك به ، وافق ذلك آراء أصحابك وما أشاروا به عليك ، أو خالفها "[9] .

و أما **الثالث** ففيه إسناد (العزم) إلى ما لا يصحّ منه عزم؛ قال فى

= و عكرمة و جعفر الصادق ، انظر : المحتسب ١٧٦/١ ؛ القرطبى ٢٥٢/٤ ؛ البحر المحيط ٩٩/٣ .

(١) ٢١/ محمد ﷺ !

(٢) الكشاف ٤٧٥/١ ، و نحوه أيضًا فى : القرطبى ٢٥٢/٤ ؛ البحر المحيط ٩٩/٣ ؛ أبى السعود ٤٥٠/٢ .

(٣) البيضاوى ص ١١٩ . (٤،٤) البحر المحيط ٩٩/٣ . (٥،٥) المحتسب ١٧٦/١ .

(٦) البيضاوى ص ١١٩، و نحوه فى : الكشاف ٤٧٥/١ ؛ أبى السعود ٤٥٠/٢ ، ٤٥١. و انظر أيضًا : الطبرى ٣٤٦/٧ . (٧) أبو السعود ٤٥١/٢ . (٨) الطبرى ٣٤٥/٧ . (٩) السابق ٣٤٦/٧ .

الكشاف[1] : " (فإذا عزم الأمر) ؛ أى : جَدَّ ، و العزمُ و الجِدُّ لأصحاب الأمر ، و إنما يُسندان إلى الأمر إسنادًا مجازيًا ، و منه قوله تعالى[2] : (إن ذلك لمن عزم الأمور) "[1] ؛ جُعِلَ (العزمُ) " مصدرًا فى معنى الفاعل ؛ أصله : من عازمات الأمور ، من قوله تعالى : (فإذا عزم الأمر) ؛ كقولك : جَدَّ الأمرُ ، و : صَدَقَ القتالُ "[3] .

إذن ، فـ (بالعزم) فى ثلاثة المواضع المذكورة قد لابَسَ (عازمًا) ، و : (معزومًا له) ، و : (معزومًا عليه) ، إلا أن هذه الملابسة لما كانت مِنْ كُلِّ أولئك بسبب ، جاز إسناد (العزم) إلى كُلٍّ إسنادَ الفعل إلى فاعله ، و اجعل على ذُكْرٍ منك أن المراد بـ (بالفاعل) هنا : " ما كان الفعل وصفًا قائمًا به ، سواء كان حقيقيًا أو اعتباريًا ، صادرًا عنه أو عن غيره "[4] . لكنْ يَبْقَى السؤال عن وجه اختصاص كلِّ موضعٍ بفاعله ، و هو ما نَدَعُهُ لمن يَفْرُغُ له فى سَعَة .

و بعدُ ، فـ"كلام العرب كثير الانحرافات ، و لطيف المقاصد و الجهات ، و أعذبُ ما فيه ، تَلَفُّتُهُ و تَثَنِّيه "[5] ، " و مَنْ عَرَفَ طريق القوم فى اللغة سقطتْ عنه مئوناتُ التعسُّف و الشُّبَه "[6] .

فَهَلْ عَسَيْتَ إنْ وَقَفْتَ بعدُ من كلامهم ، على نحو ما أَوْجَدْناكَ مِنْ تَثَنٍّ ، و أحضرْناك مِنْ تَلَفُّت ، أنْ تَأْبَى إلا إعراضًا عنه و زُهْدًا فيه ، و إنْ أَعْقَبَكَ الرَّوْزُ أُنْسًا ، و أَبْدَلَكَ بالإباء قَبُولاً ؟!

قال : و ما ذاك ؟

(١،١) ٥٣٦/٣ ، و نحوه أيضًا فى : الرازى ٥٢٢/٧ ؛ القرطبى ٢٤٤/١٦ ؛ البيضاوى ص ٧٠٣ ؛ البحر المحيط ٨٢/٨ ؛ أبى السعود ٧٣٠/٧ .

(٢) ٤٣/ الشورى .

(٣) الكشاف ٢٣٣/٣ ، و نحوه فى : البيضاوى ص ٥٧٤ ؛ البحر المحيط ١٨٨/٧ ؛ أبى السعود ٤١٤/٧ .

(٤) الجرجانى على الكشاف ١٦٦/١ .

(٥) المحتسب ٨٦/٢ .

(٦) السابق ١٧٧/١ .

قُلْتُ : (عرضتُ الناقة على الحوض)[1] ، و[2] : (إذا طلعت الجوزاء ، انتصب العُوُد فى الحِرْباء)[1] ، و: (أدخلْتُ القلنسوةَ فى رأسى)[1]، و ... و.....

قال: أراك تريد (القَلْبَ)[3] ، قُلْتُ: هو – و الله – ذاك . قال : " (القَلْبُ)

(١،١،١) و المعنَى فيهنّ – على الترتيب – : عرضت الحوض على الناقة ، و : إذا طلعت الجوزاء انتصب الحرباء فى العود ، و : أدخلت رأسى فى القلنسوة . انظر فى هذا و نحوه مما جاء (مقلوبًا) : سيبويه ١٨١/١ ؛ تأويل مشكل القرآن ص ١٩٣ – ٢٠٩ ؛ السيرافى ٢١٢/٢ – ٢١٧ ؛ كتاب الشعر ١٠٥/١ – ١٠٩ ؛ ٤٧٩/٢ ؛ الصاحبى ص ٣٢٩ – ٣٣٢ ؛ الصحاح : قوب (٢٠٧/١) ، و : عرض (١٠٨٢/٣) ، و : سيع (١٢٣٤/٣) ، و : حلا (٢٣١٨/٦) ؛ فقة اللغة للثعالبى ص ٥٦٤ ، ٥٦٥ ؛ أمالى المرتضى ٢١٥/١ – ٢١٧، ٤٦٦ – ٤٦٩ ؛ الأمالى الشجرية ١٣٥/٢ – ١٣٧ ؛ الإنصاف ١٥٨/١، ١٥٩، ٣٧٢، ٣٧٣ ؛ اللسان: حرب (٨١٨/٢) ؛ لفع (٤٠٥٤/٥) ؛ مغنى اللبيب ٦٩٥/٢ – ٦٩٧ ؛ الأشباه والنظائر ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ . هذا ، و فى التفاسير شىء من ذلك كثير – على ما سيأتيك فيما تستقبل من كلامنا – .

(٢) سُمِعَ فيه أيضًا : (طلعت الشِّعرى وانتصب العود على الحرباء) ، و : (إذا طلعت الشعرى استوى العود على الحرباء) ، انظر : أمالى المرتضى ٢١٦/١ ، ٤٦٦ .

(٣) (القلب) – فى التراث العربى – : من قبيل المشترك الاصطلاحى ، فله عند القوم : نحاة و بلاغيين و محدِّثين و متكلِّمين ، إطلاقات تتعدّد معانيها : إذ **يُطْلَقُ** على القلب المكانى فى نحو : جَذَبَ و : جَبَذَ و : صاعقة و : صاقعة ، و هو كثير ؛ قال أبو الفتح : " القلب قد كثر فى كلامهم ، حتى إنّ ابن السكيت قد صنَّف فيه كتابًا " اهـ المنصف ٩٥/٢ . و **يُطْلَقُ** مرادًا به هذه الصورة المخصوصة من صُوَر الإعلال ؛ أعنى قلب الواو و الياء ألفًا فى : قال و : رَمَى ، و الأصل : قَوَلَ و : رَمَيَ ، و قلبهما همزة فى نحو : دعاء و : بناء . و **يُطْلَقُ** على وصف الشىء بضدِّ صفته ؛ للتطير و التفاؤل ، و للمبالغة و للاستهزاء ، و من ذلك – على الترتيب – قولهم للَّديغ : سليم ؛ تطيرًا من السقم و تفاؤلاً بالسلامة ، وللغراب : أعور ؛ للمبالغة فى وصفه بحدّة البصر ، و للحبشىّ : أبو البيضاء . و **يُطْلَقُ** على تحويل الإسناد فى نحو : عرضتُ الناقة على الحوض . و **يُطْلَقُ** على قلب المعطوف كما فى نحو : (ثمّ دَنَا فَتَدَلَّى) . و **يُطْلَقُ** مرادًا به قلب التشبيه ، و منه : (إنما البيع مثل الربا) . و **يُطْلَقُ** على المقلوب المستوِى ، و هو أن تُقرَأ الكلمة أو الكلمات من أولها إلى آخرها ، و من آخرها إلى أولها لا يختلف لفظها و لا معناها ؛ كقوله : (ربَّك فكبِّر) ، و : (كلٌّ فى فَلَك) . و **يُطْلَقُ** فى بعض كلامهم بمعنى : (التقديم) أو : (التأخير) ؛ **فمن الأول** : كلام سيبويه على امتناع تقديم معمول الصفة المشبهة ، إذ يقول: هذا لا يُقلَب ، و إنما يتكلم به فى الألف و اللام ، أو نكرة...يقول شارحه السيرافى: إذا قلت : هذا حسن الوجه ، لم يحسن أن تقول : هذا الوجه حسن ، كما تقول : هذا زيدًا ضاربٌ ؛ فهذا هو معنى قوله : (هذا لا يقلب) ؛ أى : لا يُقَدَّم (انظر : سيبويه ١١٥/١ ؛ السيرافى ٢١٩/٣) ، و من ذلك أيضًا عبارة (الكتاب) فيما حكاه سيبويه عمّن ذهب إلى امتناع الوصف فى نحو : مررتُ برجل معه صقرٌ =

بابٌ ، و شواهده كثيرة "[1] ؛ فـ"قد اتّسع (القلبُ) فى كلامهم حتى استعملوه فى غير الشعر "[2] .

قُلْتُ : و لكنّ الناس اختلفوا فى كونه من أساليب البلاغة ، " فأنكره جماعة

= صائدًا به . يقول قائلهم : الوصف هنا يمتنع ؛ لأنّا لو قلبْنا فقدّمنا : (صائدًا) قبل قولنا : (معه صقر) ، لم يصلح أن نقول : مررت برجلٍ صائدٍ به معه صقرٌ ؛ إذا قدّمنا فسد الكلام ؛ للإضمار قبل الذكر . فأراهم سيبويه أنه قد ثبت فى الكلام نظائر لما أنكروا ، من ذلك أن العرب تقول : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه جميلَه ، ولا يقال: مررتُ برجل جميلِه حسنِ الوجه . و مضَى فى الاحتجاج عليهم إلى أن قال: (فأمّا القلب فباطل) ؛ يريد اعتبارهم فى الوصف الثانى أن يكون مما يجوز فيه القلب و التقديم على الأول (انظر : سيبويه ٤٩/٢ – ٥٢ ؛ السيرافى ١٣١/٦ – ١٣٥ ؛ ابن السيرافى ٣٨٦/١ – ٣٨٩) . و مِثْلُهُ تخريج سيبويه لما ورد عنهم من نحو : * مَنْ يأتِها لا يضيرها * فإنما صَحَّ ذلك عنده لكونه (على القلب) ؛ أى : على التقديم ؛ كأنه قال : لا يضيرها من يأتها (انظر : سيبويه ٧٠/٣ ، ٧١ ؛ السيرافى ٨٢/١٠ ؛ ابن السيرافى ١٨١/٢ ، ١٨٢) . و مِنْ بابَتِهِ تجويزُ سيبويه قول القائل : (إنْ أتيتنى آتيك) ، إذا أراد (القلب) ؛ أى إذا قدّره مقدَّمًا على الشرط ، جوّز هذا و وصفه بأنه (حَسَن) ؛ (انظر : سيبويه ٦٦/٣ ، ٨٣ ؛ السيرافى ٩٩/١٠ ، ١٠٠ ؛ ابن السيرافى ١٢٧/٢) . **و من الثانى** : ما عزاه سيبويه إلى بعض النحويين مِنْ قولهم فى نحو : كنتُ سِرْتُ حتى أدخلُها – : (إذا لم يجز القلبُ نصبْنا) . فهم أجازوا : سرتُ حتى أدخلُها ، و لم يجيزوا : كنت سرت حتى أدخلُها ؛ لأنه لا يحسن : سرت حتى أدخلها كنت ، كما يحسن : حتى أدخلُها سرت (انظر : سيبويه ٢١/٣ ؛ السيرافى ١٤/١٠) . و نحو ذلك قوله : و سألت الخليل : ما منعهم أن يقولوا : أحقًّا إنك ذاهب ، على القلب ، كأنك قلت : إنك ذاهب حقًّا ؟ (انظر : سيبويه ١٣٥/٣) . و **يُطْلَقُ** عند المحدِّثين على قلب أسانيد الأحاديث و متونها ؛ قيل : إنْ أُرِيدَ بذلك اختبار حفظ المحدِّث ، فلا بأس ، و إلا فهو عندهم كالوضْع أو شَرٌّ منه (انظر : ابن الصلاح ص ٢١٦ ، ٢١٧ ؛ تدريب الراوى ٢٩١/١ – ٢٩٥) ، قُلْتُ : و للسيوطى فى الباب كتاب أسماه : (كشف التلبيس عن قلب أهل التدليس) ، ذكره فى حسن المحاضرة . و **يُطْلَقُ** فى عُرْف المتكلِّمين مرادًا به جوازُ أنْ يَقَعَ الفعلُ أو يُوجَدَ على خلاف ما هو عليه ؛ قال بذلك مَنْ ذَهَبَ منهم إلى جواز (قلب) الأعراض ؛ فهم يجيزون أن (يقلب) الله تعالى المحْدَثَ قديمًا، كما (يقلب) الحركة سكونًا (انظر : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ٢٨١/٨) ، قُلْتُ : و قد وقفتُ من (كشاف التهانوى) على ذهاب أهل السنة إلى جواز أن يقلب الساحر الإنسان حمارًا ، و الحمار إنسانًا ؛ قالوا : يخلق الله تعالى هذه الأشياء عندما يقرأ الساحر رُقًى مخصوصة و كلمات معيَّنة اهـ ١٥٥/٣ . هذا ، و غَرَضُنَا مُنْصَبٌّ هنا إلى (قلب الإسناد) .

(١) المحتسب ١١٧/٢ . (٢) الأمالى الشجرية ١٣٥/٢ .

منهم حازم فى كتاب (منهاج البلغاء)[1] ، و قال : [2]إنه مما يجب أن ينزَّه كتاب الله عنه ؛ لأن العرب إنْ صدر ذلك منهم فبقصد العَبَث أو التهكم أو المحاكاة أو حال اضطرار ، والله منزَّه عن ذلك[2]. و قَبِلَهُ جماعة مطلقًا ، بشرط عدم اللبس ، و فَصَّلَ آخرون بين أن يتضمّن اعتبارًا لطيفًا ، فبليغ[3] ، و إلا فلا ؛ و لهذا قال ابن الضائع : يجوز القلب على التأويل ، ثم قد يَقْرُبُ التأويل فيصحّ فى فصيح الكلام ، و قد يَبْعُدُ فيختصّ بالشعر "[4] .

قال : هأنت ذا جَمَعْتَ فأوعيْت ، و تقصَّيت فأوفيْت ، و لا أقول لك هنا : تلك أُمَّةٌ قد خَلَتْ ، لها ما كسبتْ ، و لا تُسأل عما كانوا يعملون ، بل أقول : تلك أمة قد نظرت ، لها نَظَرُها ، و لك – من بعدُ – النّظر ، و مَنْ أراد الظّفَر ، فليُنْعِمِ النّظر .

قُلْتُ : و مِنْ قَبْلِهِ يُسْتَقْصَى الخَبَر ؛ فبالخبر ما[5] يَقْوَى النظر . فهذا ما نحتشد من أجْله الآن ، راغبين أنْ تتنفَّسَ له المِدَّة ، و أنْ تَتَّسِع لنا المهْلَة .

عَرَضَ أصحابُ (المعارف) لِلرَّهْطِ يُسَمُّونهم (الأوائلَ) ؛ لِمَا أحدثوا من الأمر يَبْقَى على مرور الأيام مِنْ بعدهم . فَمِنْ هؤلاء – على ما قال قائلهم – : " أول مَنْ نقش بالعربية على الدراهم عبدُ الملك بن مروان ، و أول مَنْ أرّخ الكتب و ختم على الطين عمر بن الخطاب "[6] ، و " أول مَنْ أدار الصُّفوف حول الكعبة

(١) أطراه أبو حيان و أثنَى عليه حتى جَعَلَهُ من أجمع ما وَضَعَ الناس فى علم البيان و البديع ؛ انظر : البحر المحيط ٦/١ .

(٢-٢) ما بين القوسين خلاصة قول حازم ، و هى مِنْ قَلَم الزركشى ، و لسوف يأتيك كلام حازم بلفظه حين نحتشد قريبًا لمناقشة ما ذهب إليه . (انظر : ص ٣٧ ، ٣٨) .

(٣) هذا جواب لشرط محذوف ، و التقدير : فإنْ تضمّنه فهو بليغ .

(٤) برهان الزركشى ٢٨٨/٣ (ببعض حذف) . (٥) (ما) هذه زائدة للتوكيد .

(٦) ابن قتيبة : المعارف ص ٢٤١ ، و قد أَهْضَبَ فى هذا . و انظر أيضًا : ربيع الأبرار ١٥٤/٢ . و نذكر هنا أيضًا أنّ للمحدِّثين (أوائلَ) يُعْنَوْنَ بها ضمن ما يعنون به مِنْ (تواريخ المتون) ، فلها عندهم كبيرُ نفْعٍ فى معرفة ناسخ الحديث و منسوخه ، و نجتزئ هنا بالإحالة على ذلك فى مظانّه ؛ فانظر – مثلاً –: =

خالد بن عبد الله القسرى[1] "[2] . و حَكَى الطبرى " أن أبا بكر أول مَنْ وَرَّثَ الكلالةَ و جَمَعَ المصحف " .[3]

و على نحوٍ مِنْ صنيعهم جعلتُ أتلمّس مَنْ كان له القُدْمَةُ فى القول بـ (بالقلب) يصدر عنه فى تعاطيه لتراكيب العربية : قرآنًا و غير قرآن . فلم أَزَلْ أتأخَّاه ، و أَنْتَحِى مَلِيًّا حَراه ، حتى إذا شارفْتُ من الأمر منتهاه ، فأَتَيْتُ منه على أقصى مداه ، ألفيْتُنِى على محصولٍ مؤدَّاه :

القول بـ (بالقلب) فى (التابعين)[4] قُدْمَتُه ، و فى القُرُون[5] مِنْ بعدهم سَعَتُهُ[5] و حُجَّتُه[5] .

قال : فذلك منهم سَدَاهُ[6] ،

قُلْتُ : فَعَلَىَّ إذن لُحْمَتُه[6] .

= محاسن البلقينى على ابن الصلاح ص ٦٤٩ – ٦٧٤ ؛ تدريب الراوى ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ .

(١) وَلِىَ مكة المشرفة و العراق و غيرهما ، توفى ١٢٦هـ . انظر : النجوم الزاهرة ٢٩٨/١ .

(٢) إعلام الساجد ص ٩٨ .

(٣) الطبرى ٦٣/١ ، و انظر فى اجتهاد أبى بكر فى توريث الكلالة : الطبرى ٥٣/٨ – ٥٥ .

(٤) اختلفوا فى التابعين و مراتبهم ؛ فقال الخطيب الحافظ : التابعى من صحب الصحابى ، و كلام الحاكم أبى عبد الله و غيره ، مُشْعِرٌ بأنه يكفى فيه أن يسمع من الصحابى أو يلقاه ، و إن لم توجد الصحبة العرفية . و أكبر التابعين ، الفقهاءُ السبعة من أهل المدينة ، و فى التابعين طبقة تُسَمَّى بالمخضرمين ، و هم الذين أدركوا الجاهلية و حياة الرسول ﷺ و أسلموا و لا صحبة لهم ، و ذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفسًا. انظر : القرطبى ٢٣٨/٨ – ٢٤٠ ، حيث ما أزلفنا لك و زيادة ، و انظر أيضًا : البحر المحيط ٩٢/٥ ، ثم انظر : المعارف ص ١٨٦ – ٢١٦ تجدْ جمهرة من التابعين و تابعى التابعين يترجم لهم ابن قتيبة تحت عنوان : (التابعون و مَنْ بعدهم) ، و انظر أيضًا : تدريب الراوى ٢٣٤/٢ – ٢٤٢ .

(٥،٥،٥) أى قبولاً أو رفضًا . إلا أن جمهرة من (أصحاب المعانى) و غيرهم قد أوسعوا ساحة الكلام على (القلب) ، و كشفوا عن حسنه و بلاغته ، لما حملوا عليه جملة من آى التنزيل ، و طائفة من كلام العرب و أشعارها . و لسوف يأتيك خبر أولئك و حديث هؤلاء فيما تستقبل من كلامنا ، (انظر ص ٢٩ – ٣٥) .

(٦،٦) أى : فَعَلَىَّ – إذن – تتمّته ؛ يقال : قد أَسْدَيْتَ فألْحِمْ ، و أسرجت فألجم . و من كلامهم أيضًا : ألحم ما أسديت ، يريدون بكلٍّ إتمام الحاجة . انظر : الأساس : سدى (٤٣٢/١) ، و : لحم (٣٣٦/٢) . و فى أمثالهم : (أتبع الفرس لجامها) ؛ انظر : =

و قبل أنْ أنشط لما عزم عليه الأمرُ من ذلك ، أَقِفُكَ على هذا (السَّدَى) الذى حصَّلْناه ، بأجمع كلام و أوفاه .

ليس تَفَحُّمًا ما آذنْتُك به آنفًا من أنّ سابقة القول بـ (بالقلب) كانت فى التابعين ؛ فذا قول مَنْ رَازَ قبلُ و ماز ، و اغترق النظرَ حتى أجاز ، و لم أكن لأتهوَّك فى ذلك بلا مبالاة ، و لا لأصدع به من غير تثبُّت و رويّة .

فقد وَقَعَ إلىَّ من تفاريق الأقاويل التى يعزوها قدامى المفسرين إلى الرءوس من (التابعين) ، الذين هم أعلام[1] هذا الشأن و أئمته[1] ، و أمناء سرِّه و أجلّته – أقول : وقع إلىَّ من هذا كلام للضحاك بن مزاحم[2]، فيه ذهابٌ إلى القول بـ (بالقلب) ؛ فذلك حيث أُثِرَ عنه فى تفسير قول الله تعالى: (لكلِّ أجل كتاب)[3] – أنه " يقول: لكل كتاب ينزل من السماء أجل "[4] ، يريد القلب ؛ حكى ذلك عنه الطبرى[4] ، و غيره[5] . كما وقفتُ أيضًا من هاتيك التفاريق على نحوٍ من هذا الرأى لعكرمة البربرىّ[6] ، مولى ابن عباس، إذ يقول فى آية الأعراف :

= الميدانى ١٤١/١ ؛ الأساس : لجم (٣٣٣/٢) .

(١،١) سيأتيك ذكرهم مُسَمَّيْنَ بأسمائهم : (انظر ص ١٢) . و إنما نلفت هنا إلى أنهم لإمامتهم فى التفسير ، و جلال مكانهم من أهله – قد بالغ فى إطرائهم و الثناء عليهم بعض معاصرى أبى حيان ممّن يتعاطى التفسير ، حتى زعم أن طالب التفسير مضطر إلى النقل فى فهم معانى التراكيب القرآنية بالإسناد إلى مجاهد و طاوس و عكرمة و أضرابهم ، و أن فهم الآيات متوقف على ذلك ، و هو ما جعل أبو حيان يردُّه و ينقضه . انظر البحر المحيط ٥/١ ، و كلام أبى حيان يوجزه الزركشى فى البرهان ١٧١/٢ .

(٢) هو من بنى عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة ، رهط زينب زوج النبى ﷺ ، و هو من الطبقة الثالثة من تابعى أهل الكوفة ، توفى ١٠٢هـ ، و قيل ١٠٥هـ ، انظر : المعارف ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ؛ معجم الأدباء ١٥/١٢ ، ١٦ ؛ النجوم الزاهرة ٢٤٨/١ .

(٣) ٣٨/ الرعد .

(٤،٤) ٤٧٦/١٦ .

(٥) كالقرطبى ٣٢٨/٩ ، ٣٢٩ ، و البحر المحيط ٣٩٧/٥ . و حكى الرازى فى تفسير القول الكريم خمسة أقوال ، ثالثها أنه من (المقلوب) ، إلا أنه لم يعزه إلى قائله : (انظر : مفاتيح الغيب ٢٠٩/٥) . و نحوٌ منه قول الفراء : " جاء التفسير : لكل كتاب أجل " اهـ معانيه ٦٥/٢ . و مؤدَّى كلام الفراء – إنْ وقفتَ عليه تِمًّا – أن الرجل يقول هنا بالقلب ، قُلْتُ : فلعل هذا ما عوّل عليه القرطبى و أبو حيان حين نسب كلامها إلى الفراء قوله هنا بالقلب .

(٦) أبى عبد الله البربرى ثم المدنىّ ، =

(و لما سكت عن موسى الغضب)[1] - : " المعنَى : سكت موسى عن الغضب ، فقُلِبَ كما قالوا: أدخلت القلنسوة فى رأسى ، و المعنَى : أدخلت رأسى فى القلنسوة "[2].

و الضحاك و عكرمة – رضى الله عنهما – إمامان فى (التفسير) ، بل هما فى إمامته سِبْقَان ؛ فالرجلان مذكوران – على نحو من الترتيب – فى جُملة إسْتَارٍ قيل فيهم : " خُذوا التفسير عن أربعة : سعيد بن جبير[3] ، و عكرمة ، و مجاهد[4] ، و الضحاك "[5] . على أن الشعبى[6] زاد على هذا فقال : " ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة "[7] . و لِذِكْرِ ما زاد الشعبى أزيد أنا فأقول : قد أوليتُ الرجلين طرفًا من القول كافيًا ، حين كشفتُ عن سبقهم إلى القول بالقلب ، لكنّ عكرمة لَدَىَّ مِنْ خبره مزيد ، فلسوف أُولِيه – دون قِرْنِهِ – طرفًا آخر من القول وافيًا ، لم يَصْرِفْنِي عن الإكباب عليه أن أُطارح رجالاً ذِكْرُهُم أَوْلَجُ فى المسامع ، أو أُحاجَّ أعلامًا قولُهم أَجْوَلُ فى المجامع ؛ فإنِّى أَقْنَعُ بالفَصِيد ، و لا أقنع بالقَصِيد .

فالآن نفرغ للوفاء بما بقى لدىَّ من حديث عكرمة، فنقول: لم يزل أبو عبد الله

= روى عن ابن عباس و عائشة وغيرهما ، توفى ١٠٥هـ ، و قيل بعدها ؛ انظر فيمن ترجمه : المعارف ص ٢٠١ ؛ معجم الأدباء ١٨١/١٢ – ١٩٠ ؛ تهذيب التهذيب ٢٦٣/٧ – ٢٧٣ ؛ هدى السارى (مقدمة فتح البارى) ص ٦٣٧ – ٦٤٣ ؛ النجوم الزاهرة ٢٦٣/١ .

(١) ١٥٤/ الأعراف .

(٢) الرازى ٢٩٦/٤ ، و نحوه فى القرطبى ٢٩٣/٧ .

(٣) مولى بنى والبة ، عداده فى الطبقة الثانية من تابعى أهل الكوفة ، قتله الحجّاج ٩٤هـ . انظر : المعارف ص ١٩٧ ؛ النجوم الزاهرة ٢٢٨/١ .

(٤) أبى الحجاج مجاهد بن جبر ، مات بمكة و هو ساجد ١٠٣هـ ، انظر : المعارف ص ١٩٦ .

(٥) معجم الأدباء ١٨٧/١٢ ، و انظر أيضًا : الإتقان ١٨٩/٢ .

(٦) أبا عمرو عامر بن شراحيل ، كان متقدِّمًا فى الفقه و الفتوى ، مات ١٠٤هـ أو ١٠٥هـ و له سبع وسبعون سنة ؛ انظر : المعارف ص ١٩٨ ، ١٩٩ ؛ النجوم الزاهرة ٢٥٣/١ .

(٧) معجم الأدباء ١٨٦/١٢ ، و نحوه أيضًا فى : تهذيب التهذيب ٢٦٦/٧ ؛ هدى السارى ص ٦٤١ .

عكرمة يشتغل بنحو ما أزلفنا عنه[1] من تحرير القول فى بيان وجوه التركيب فى القرآن ، و الجدّ فى الكشف عن معانيها ، لتسمع له جَهْرَةً أخرى يروونها عنه بإزاء قوله تعالى : (إن الذين يضلّون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)[2] ، فذلك حيث " قال : هذا من التقديم و التأخير ؛ يقول : لهم يوم الحساب عذابٌ شديدٌ بما نسوا "[3] . فهذا و نحوه ممّا هو له ، إنما نعدُّه دليلاً على رغبته ﷺ فى تحرير الموضع من القرآن يَخْفَى على الناس وجهه ، أو يُشكل عليهم أمره ، و لِمَ لا ؟ فتلك هِجّيراه ، و أقربُ شاهدٍ على ذلك و أدناه ، قَوْلٌ له بالغًا تلقاه : " قال عكرمة : طلبتُ الذى خرج مِنْ[4] بيته مهاجرًا إلى الله و رسوله ثم أدركه الموت – أربع عشرة سنة "[5] ؛ " أقمت أربع عشرة سنة أسأل عنه حتى عرفته ، هو ضمرة بن العيص[6] "[7] .

و أيضًا فإنك تجد الرجل منظومًا عندهم فى سلك فقهاء مكة ، الذين حُفِظَ عنهم أنهم نظروا و قالوا و أفتَوْا[8] . قُلْتُ : فَشَاهِدُه ما ساقه عنه القرطبى فى (جامعه)حيث قال : " حكى عكرمة أن رجلاً قال : إنْ فعلتُ كذا و كذا إلى حين فغلامه حُرٌّ ، فأتى عمرَ بن عبد العزيز[9] فسأله،

---

(١) أى من بيان وجه (القلب) فى آية الأعراف . (٢) ٢٦/ ص .

(٣) الإتقان ١٣/٢ مستهلّ كلام السيوطى على : (مقدَّم القرآن و مؤخَّره) ، و انظر أيضًا فى توجيه القول الكريم : الكشاف ٣٧٢/٣ ؛ البحر المحيط ٣٩٥/٧ .

(٤) فى البرهان : (فى) ، و التصويب من الإتقان .

(٥) البرهان ١٥٥/١ ، و هو – بلفظه – فى الإتقان ١٤٥/٢ . و مِنْ قبلُ ما ذكره القرطبى فى جامعه ٣٤٨/٥ ، و أبو حيان فى بحره المحيط ٣٣٦/٣ .

(٦) فى البحر المحيط ٣٣٦/٣ : (ضمرة بن بغيض) ، و هو تحريف محض . قُلْتُ: فهذا رأيه الذى رآه ، فانظر أيضًا فى تعيينهم إياه : الطبرى ١١٣/٩ – ١١٩ ؛ الكشاف ٥٥٨/١ ؛ الرازى ٣٠٠/٣ ؛ القرطبى ٣٤٩/٥ ؛ البيضاوى ص ١٥١ ؛ البحر المحيط ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ ؛ الجلالين ص ٧٧ ؛ حاشية الجمل ٤١٨/١ .

(٧) البرهان ١٥٩/١ . (٨) انظر : إعلام الموقعين ٢٤/١ . و انظر : مالك بن أنس ص ٦٣٨ .

(٩) أمير المؤمنين توفى ١٠١هـ ، انظر: المعارف ص ١٥٨، ١٥٩ ؛ النجوم الزاهرة ص ٢٤٦، ٢٥٥ .

فسألنى[1] عنها فقلتُ : إنّ من الحين حينًا لا يدرك ؛ قوله : (و إنْ أدرى لعله فتنة لكم و متاع إلى حين)[2] ، فأرى أن تُمسك[3] ما بين صِرَام النخلة إلى حمْلها[4] ، فكأنه أعجبه ؛ و هو قول أبى حنيفة فى (الحين) أنّه ستة أشهر؛ اتّباعًا لعكرمة"[5].

و مِنْ هذه البابة أيضًا قوله بوجوب الفدية على مَنْ حمل السلاح بمكة ، إذا كان محتاجًا إليه ؛ حكاه الزركشى[6] فى (إعلامه بأحكام المساجد)[6] .

و بعدُ ، فما أَرَانِى أَبْدَعْتُ بك فى حديثى إليك عن عكرمة ؛ فلقد وَقَفْتُكَ على سَبْقِهِ – مرّات ، و سُقْتُ إليك مِنْ عِلْمِهِ آيات .

قال : فماذا بعدُ عن آفات ، هَوَتْ بـ (بالرِّواية) عنه درجات ؟

قُلْتُ : دَحِيقٌ ، ما له من ثبات ، و بيان هذا فيما هو آت :

يُرْمَى عكرمة بأنه (خارجىّ من الصّفْريّة[7])[8] ، أو (أنه يرى رأى الصفرية[7] من الخوارج)[8] ، و الرجل من ذلك براء ؛ بَرَّأَهُ الطبرىُّ و غيره[9] ؛ فعكرمةُ " قد

---

(١) أى: عمر بن عبد العزيز . (٢) ١١١/ الأنبياء . (٣) يريد: أرى أن تمسك غلامك، فحذف.

(٤) أى استنباطًا من قوله تعالى : (تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها) ٢٥/ إبراهيم .

(٥) القرطبى ٣٦١/٩ . (٦،٦) ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٧،٧) (الخوارج) ، أو: (الخارجية) فرقة من كبار الفرق الإسلامية ، و هم طوائف و أجناس شتَّى ؛ فمنهم : المحكِّمة و البيهسية و الأزارقة و النجدات و الأصفرية و الإباضية و الحارثية و الحازمية ، و غير ذلك كثير . فأما هؤلاء (الصفرية) أو (الأصفرية) فهم أصحاب زياد بن الأصفر ، و هم لا يكفّرون أطفال المشركين ، و لا يُسقطون الرجم ، و يجيزون (التّقيّة) فى القول دون العمل ؛ انظر قدرًا صالحًا من الكلام على فرقهم ، و ما تدين به كل فرقة – فى : الملل و النحل ص ٥٧ – ٨٢ ، و انظر أيضًا: المعارف ص ١٨٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ؛ الإشتقاق ص ٢١٧ ، ٣٤٤ ؛ الأساس : حرر (١٦٥/١) ؛ اللسان : حرر (٨٣١/٢ ، ٨٣٢) ، و: صفر (٢٤٦١/٤) ، و: نجد (٤٣٤٩/٦) ؛ كشاف التهانوى ١٩/٢ ، ٣٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ؛ ١١٣/٣ ، ١١٦ ؛ ٩١/٤ ، ٢٢٨ .

(٨،٨) نسبته إلى (صفرية) الخوارج ، هذا هو المشهور ممّا رُمِىَ به من ذلك، و جعله بعضهم (إباضيًا)، و أطلق آخرون فكان – عندهم – (يرى رأى الخوارج) ، تجد هذا كلّه فيما يحكيه ابن حجر فى كتابيْه ، عند احتشاده لتوثيق عكرمة ، و رَدِّ ما طُعِنَ به عليه ؛ انظر : تهذيب التهذيب ٢٦٧/٧ – ٢٧٣ ؛ هدى السارى ص ٦٣٧ – ٦٤٣ . (٩) يقول ابن حجر : " و قد تعقّب ذلك جماعةٌ من الأئمة و صنّفوا =

ثبتتْ عدالته بصحبة ابن عباس ، و ملازمته إياه ، و بأنّ غير واحد من العلماء قد رَوَوْا عنه و عَدَّلُوه ، و كلُّ رجل ثبتت عدالته لم يُقْبَلْ فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه "[1] . " و قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزى : قد أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة ، و اتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا ؛ منهم : أحمد بن حنبل ، و ابن راهويه ، و يحيى بن معين ، و أبو ثور . و لقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال : عكرمة عندنا إمام الدنيا ؛ تَعَجَّبَ مِنْ سؤالى إياه "[2] .

فَبِحَسْبِى الآن ما قِيل ، و بحسبى منك أن تُطيل الفكرة فى الذى قِيل ، فَلا تَدَعَهُ إلا لدليل. فأمّا أنْ تنال هذه الفِرْيَةُ من عكرمة ، فَتَتْرُكَهُ سافلاً لديك كَعْبُ عدالته، آفلاً عندك نَجْمُ روايته ، فذلك ما نَنْشَطُ هنا لِمُصَادَّتِه ، و نحتشد أيضًا لِمُضَادَّتِه .

و تلك أُخرى قد يُعْصِمُ بها مَنْ يتنكّب الرواية عن عكرمة ؛ أنّ مالك بن أنس[3] " يَرْوِى عن ثور[4] عن ابن عباس ، و ثورٌ لم يلقه ، و إنما رَوَى عن عكرمة

= فى الذَّبِّ عن عكرمة ؛ منهم ابن جرير الطبرى ، و محمد بن نصر المروزى ، و أبو عبد الله بن مَنْدَةَ [يريد الحافظ الأصبهانى محمد بن إسحاق ، صاحب كتاب (معرفة الصحابة) و هو غير أبى القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق ، صاحب كتاب (المستخرج)] ، و أبو حاتم بن حبان ، و أبو عمر بن عبد البر ، و غيرهم " اهـ هدى السارى ص ٦٣٧ (ببعض حذف ، مع زيادة ؛ للتوضيح و الإبانة) .

(١) تهذيب التهذيب ٢٧٣/٧ .

(٢) السابق ٢٧٢/٧ .

(٣) هو إمام دار الهجرة ، و صاحب المذهب توفى ﷺ ١٧٩هـ ، و دُفِنَ بالبقيع . ترجم له ابن قتيبة فى (معارفه) ص ٢١٨ ، و انظر أيضًا : النجوم الزاهرة ٩٦/٢ ، ٩٧ . و للأستاذ أمين الخولى – رحمه الله ! – كتابان فى الترجمة للإمام ؛ أحدهما : (مالك بن أنس) ، و الآخر : (مالك : تجارب حياة) ، و قد أفدتُ منهما كثيرًا فى تحرير هذا الموضع .

(٤) هو ثور بن زيد الدِّيلىّ ، مولاهم المدنى ، شيخ مالك ، وثّقه ابن معين و أبو زرعة و غيرهما ، انظر : هدى السارى ص ٥٩٣ .

عنه ، فأسقط الإمامُ عكرمةَ ؛ لأنه غير حجة عنده[١] "[٢] ، " وَقَعَ ذلك فى غير ما حديث فى (الموطأ)[٣] "[٤] ، و قد " بَيَّنَ هذه الأحاديثَ ابنُ عبد البرّ فى (التجريد)[٥] "[٦] .

و الحَقُّ أنّ مالكًا قد أَبْعَدَ الشَّوْط فى هذا ، حتى لقد اسْتَجْرَحَ بصنيعه عند طائفة من أصحاب (الحديث)[٧] ؛ فَهُمْ يَعُدُّون ذلك (تَدْلِيسًا)[٨] ، و فاعله – عندهم – يقال له : (مُدَلِّس)[٨] .

---

(١) " قال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى و غيره : كان مالك لا يرى عكرمة ثقة ، و يأمر ألاّ يؤخذ عنه " اهـ هدى السارى ص ٦٣٧ ، و هو – بلفظه – فى تهذيب التهذيب ٢٦٨/٧ . " و قال الربيع : قال الشافعى: و هو – (يعنى مالكًا) – سَيِّئ الرأى فى عكرمة ؛ قال: لا أرى لأحد أن يقبل حديث عكرمة " اهـ هدى السارى ص ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، و نحوه – بحروفه – فى : تهذيب التهذيب ٢٦٩/٧ . " و قال الدورى عن ابن معين : كان مالك يكره عكرمة " اهـ تهذيب التهذيب ٢٦٨/٧ ، " و قال ابن معين : كان (يريد عكرمة) ينتحل مذهب الصفرية ؛ و لأجل هذا تركه مالك " اهـ هدى السارى ص ٦٣٨ .

(٢) تدريب الراوى ٢٢٦/١ (بتصرف يسير) .

(٣) تقصّيْتُ هذا فى الموطأ (رواية الشيبانى) ، فوقع إلَىَّ منه حديثان : أولهما فى باب الرضاع ، و الآخر فى باب ذبائح نصارى العرب ؛ انظر : الموطأ ص ١٩٤ (الأثر ذا الرقم ٦٢٢) ، ص ٢٠٥ (الأثر ذا الرقم ٦٥٤) .

(٤) الخولى : مالك بن أنس ص ٤٨٣ ، و نحوه أيضًا فى ص ٤٩٨ ، و انظر له : مالك (تجارب حياة) ص ٣٢٠ .

(٥) هذا كتاب لابن عبد البر ، و اسمه – على التمام – : (تجريد التمهيد لما فى الموطأ من الروايات و الأسانيد) ، و يقال له أيضًا : (التّقَصِّى) ؛ انظر : مقدمة تحقيق (الموطأ) للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص ٢١ ، ٢٨ .

(٦) مالك بن أنس ص ٤٩٨ ، و نحو ذلك له فى : مالك (تجارب حياة) ص ٣٢٠ .

(٧) كابن حجر ؛ إذ يقول : " ... مالك بن أنس الإمام المشهور ، يلزم مَنْ جَعَلَ التسوية تدليسًا أن يذكره فيهم ؛ لأنه كان يروى عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس ، و كان يحذف عكرمة " اهـ طبقات المدلسين ص ٦. و انظر: مالك بن أنس ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩٨ .

(٨،٨) يسمُّونه : (تدليس التسوية) ، و صورته أنْ يَروى حديثًا عن شيخ ثقة ، و ذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة ، فيُسقط المدلّسُ الضعيفَ من السند ، و يجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى ، فيستوى الإسناد كله ثقات ، و هو – عندهم – شَرُّ أقسام التدليس ؛ لما فيه من الغرور الشديد . انظر فى (التدليس) و أقسامه : ابن الصلاح (و البلقينى عليه) ص ١٦٥ – ١٧٢ ؛ تدريب الراوى ٢٢٣/١ – ٢٣١ ؛ إرشاد السارى ٢٢/١ ، ٢٣ ؛ التهانوى ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ ؛ الكليات ص ٣١٤ . و انظر أيضًا : الأساس : دلس (٢٧٩/١) ؛ اللسان : دلس (١٤٠٨/٢) .

و الذى يُقْضَى منه العَجَب ، حالُ إمامنا فيما نحن عليه هنا ؛ فبينا هو يجتنب عكرمةَ أنْ يروى عنه ؛ لكونه عنده من صفرية الخوارج[١] ، إذ ألفيناه يروى عن ثور بن يزيد[٢] ، و داود بن الحصين[٣] ، مع أنّ كلاًّ منهما مَرْمِىٌّ بنحوٍ ممّا رُمِىَ به عكرمة : فأما ثور فهو عند الناس (قَدَرِىٌّ)[٤] ، حتى لقد قال فيه بعضهم : " ما رأيت أحدًا يشكّ أنه قدرى "[٥] ، و أَرْمَى على ذلك آخرون : " و كان يُرْمَى بالنَّصب[٦] أيضًا " !![٧] . و إنْ تعجبْ فَعَجَبٌ نَهْىُ مالكٍ عن مجالسة ثورٍ هذا[٨] حين قدم المدينة[٩] !! قُلْتُ : لكأنّ الإمام فى ذلك على المثل السائر : (الشّعير يُؤْكَلُ و يُذَمّ)[١٠] .

---

(١) انظر ما أزلفناه لك فى ص ١٤ (هامش ٨) ، ص ١٦ (هامش ١) .

(٢) انظر : الموطأ ص ١٨٨ (الأثر ٥٩٨) . (٣) انظر : الموطأ ص ٦٤ (الأثر ١٣٧) ، ص ٧١ (الأثر ١٦٨) ، ص ٧٩ (الأثر ٢٠٣) ، ص ٢٢٩ (الأثر ٧٢١) ، ص ٢٤٣ (الأثر ٧٥٨) ، ص ٢٥٢ (الأثر ٧٨٢) ، ص ٢٥٩ (الأثر ٨٠٥) ، ص ٢٧٤ (الأثر ٨٤٧) ، ص ٣١٤ (الأثر ٩٩٨) ، ص ٣١٥ (الأثر ١٠٠٧) .

(٤) يقول ابن قتيبة : " ثور بن يزيد الكلاعى ، يكنى أبا خالد ، من أهل حمص ، و كان قدريًا " اهـ المعارف ص ٢٢٠ ، و نحوه فى : هدى السارى ص ٥٩٣ . و فيه أيضًا : "كان الأوزاعى و ابن المبارك و غيرهما ينهون عن الكتابة عنه ، و كان الثورى يقول : خذوا عنه و اتقوا ، لا ينطحكم بقرنيْه ، يحذّرهم من رأيه " اهـ هدى السارى ص ٥٩٤ .

(٥) انظر : هدى السارى ص ٥٩٤ . (٦) النصب هنا : بُغْضُ على بن أبى طالب ؛ مذهب لقوم يتدينون بِبِغْضَتِهِ ﷺ ، يقال لهم : (الناصبية) ، و : (النواصب) ، و : (أهل النصب) ؛ من قول العرب : ناصبتُه الشرَّ و الحرب و العداوة مناصبةً ؛ أى أظهر ذلك له و نصبه . انظر : الكليات ص ٩٠٦ ؛ الأساس : نصب (٤٤٦/٢) ؛ اللسان : نصب (٤٤٣٦/٦ ، ٤٤٣٧) .

(٧) هدى السارى ص ٥٩٤ . (٨) يشهد لهذا و يؤكده – : ما يحكيه الأستاذ الخولى من أقوال الإمام فى (القدرية) ؛ " فهو يقول فيهم : قوم سوء ، لا تجالسوهم ولا تصلّوا وراءهم ، و إن جامعوكم فى سفر فأخرجوهم . و يُسأل عن تزويج القدرى ، فيقرأ : (و لعبد مؤمن خير من مشرك) " اهـ مالك بن أنس ص ٤٠٥ و انظر منه أيضًا : ص ١٨٤ ، ٧٩٣ .

(٩) انظر : هدى السارى ص ٥٩٤ . (١٠) من أمثالهم ، و نحوه : (أكلاً و ذَمّا ؟!) ؛ يضربان لمن يذمّ شيئًا قد ينتفع به . انظر : الميدانى ٣١/١ ، ٣٧٩ . و انظر أيضًا : المفصل ص ٣ ؛ ابن يعيش ١٠/١ . (و انظر ص ١٢٥ ؛ فبعض ما هناك بسبب مما هنا) .

و أما داود فَمُتَّهَمٌ برأى الخوارج ، و لولا أنّ مالكًا روى عنه لَتُرِكَ حديثه[١] . فذلك قولهم و ما يسطرون !!

على أنه قد يقال هنا : " لو كان كلُّ مَنِ ادُّعِيَ عليه مذهب من المذاهب الرديئة ، ثبت عليه ما ادُّعِيَ به ، و سقطت عدالته ، و بطلت شهادته بذلك – لَلَزِمَ ترك أكثر محدِّثى الأمصار ؛ لأنه ما منهم إلا و قد نسبه قوم إلى ما يُرْغَبُ به عنه [٢] " [٣] .

قُلْتُ : أَجَل ، و هذا ما أحسب إمامنا قد صدر عنه فى بعض الأمر ، و إلا فثور بن زيد الدِّيلى ، الذى وثّقه مالك ، فروى عنه حديث ابن عباس من غير واسطة بينهما ، حين أسقط عكرمةَ – : هذا الدِّيلى أيضًا "كان يُنسب إلى رأى الخوارج ، و القول بالقَدَر "[٤] ، " و لما سُئل مالك : كيف رويت عن داود بن الحصين ، و ثور بن زيد و غيرهما ، و كانوا يَرَوْنَ القَدَر ؟ – قال : كانوا لأن يخرّوا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا "[٥] .

و ممّا ينبغى هنا أن نجعله منّا على ذُكْرٍ أنّ الخوارج يَجْمَعُهُم – على افتراق مذاهبهم – أنهم أهل عنف ، يوجبون الخروج على الإمام الجائر ، و يقاتلون لدفع الظلم.أما مالك فهو–كما قال الأقدمون[٦]–يَعُدُّ ركوب الخيل من أهوال الدنيا![٦]،

(١) هدى السارى ص ٦٠٣ ، يحكى هذا ابنُ حجر عن أبى حاتم .

(٢) انظر : مالك بن أنس ص ١٧٨ ، ١٧٩ ؛ مالك (تجارب حياة) ص ١٧٠ ؛ حيث ساق الأستاذ الخولى فى كتابيْه جميعًا طرفًا من الأسماء اللامعة و الشخصيات البارزة التى أُلْصِقَتْ بها أوصاف مذهبية ، و سمات طائفية .

(٣) هدى السارى ص ٦٤٠ – نقلاً عن الطبرى – .

(٤) هدى السارى ص ٥٩٣ ، و انظر أيضًا : المعارف ص ٢٦٨ .

(٥) هدى السارى ص ٥٩٣ (ببعض تصرف) .

(٦،٦) انظر : مالك بن أنس ص ٢٨٤ ، حيث يحكى الأستاذ الخولى عن القدماء ما حدّثوا به عن عادة الإمام فى إيثار السكون ، و قلّة الحركة ، حتى بالمشى ! ، و ما رووه من أنه يعدّ من أهوال الدنيا ركوب الفرس العربى و ركوب البحر !! و هو ما أورده القاضى عياض فى كتابه : (ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) . و نحوًا من هذا تجده أيضًا فى : مالك (تجارب حياة) ص ٢٣٠ .

و يؤثر الطاعة و لزوم الجماعة[١] ، كما يرى أن الخروج على الجور قد يكون مفسدة[٢] . و إنما نذكر هذا ، و ندعو هنا إلى تذكُّره ؛ لكى نؤكد أن كل أولئك من شأن مالك كافٍ للاطمئنان إلى أن إمامنا لم يجد فى نفسه شيئًا من ميل إلى هؤلاء الخوارج ، و هذا ما سبَقَنا إلى تقريره و بسط أدلته المرحوم الأستاذ الخولى فى كتابيْه عن مالك[٣] .

و إذ قد أتينا من الحديث على هذه الغاية ، فلنتساءل : فَأَىُّ فرقٍ إذنْ – عند إمامنا – بين (خارجىّ) و (خارجىّ) ، حتى يَدَعَ مالكٌ أبا عبد الله : عكرمة ، و يَرْوِىَ عن ابن الحصين : داود ، و الثَّوْرَيْن : ابْنَىْ زيدٍ و يزيد ؟!! فإمّا أن يكونوا عنده شَرعًا سواءً ، فيطَّرِحَ الرواية عنهم أجمعين ، (و لا يُحَاشِىَ من الأقوام من أحد)، و إما أن يحدِّث عنهم جميعًا، فلا نراه يغادر منهم أحدًا ؛ فتلك– لعمرى – شِرْعَةُ الإنصاف .

فإنْ قلتَ : لعلّه وَجَدَ فى أحدهم غُلُوًّا لم يجده فى نظيره ، قُلْتُ : هذا لا مُعَوَّلَ عليه فى صحيح النظر ؛ فَ (بالشُّبْهَةُ أُخْتُ الحرام)[٤]، و (مَنْ مَشَى فى الكَلأَ ، قَذَفْنَاهُ فى الماء)[٥] .

---

(١) انظر : مالك (تجارب حياة) ص ١٣٢ ، ١٣٣ ؛ حيث رَدَّ الأستاذ الخولى هذا و نحوه من سلوك الإمام إلى وراثات بعيدة ، قد تكون جاءته من أصوله اليمنية ؛ فإن اليمنيين – على ما يقال فى وصفهم – : أهل سمع و طاعة ، و لزوم للجماعة . قُلْتُ : و مِنْ حديثهم فى الأثر : (أهل اليمن أَبْخَعُ طاعةً) ، انظر : القرطبى ٣٢٥/١٤ ؛ الأساس : بخع (٣٤/١) ؛ اللسان : بخع (٢٢٢/١) ، و انظر أيضًا : الكشاف ٢٩٤/٤ ؛ الرازى ٥١٨/٨ ؛ القرطبى ٢٣٠/٢٠ .

(٢) قُلْتُ : فذلك إذ يُرْوَى عنه أن احتمال ظلم الظالم أفضل من الفساد المترتب على قتال هذا الظالم . و احتجاج الإمام لرأيه هذا ، تجده فى : مالك بن أنس ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ ؛ مالك (تجارب حياة) ص ٢٩٠ .

(٣) انظر : مالك بن أنس ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ ؛ مالك (تجارب حياة) ص ٣٠٠ ، ٣٠١ ، و عبارتنا هنا تكاد تكون من قلمه – رحمة الله عليه – .

(٤) مَثَلٌ لهم ؛ يُضرب للشيئين لا يكون بينهما كثير بون ، انظر : الميدانى ٣٨٢/١ .

(٥) من أمثالهم ، و نحوه لهم فى معناه : (من مشى على الكلاء ألقيناه فى النَّهَر) ؛ يريدون: مَنْ وقف =

و نجاوز بك هذا القَدْر من التحقيق ، إلى ما عَزَمَ عليه الأمرُ مِنْ تَتَبُّعِ عَمَلِ القوم فى درس (القلب) ، فنقول: لم ألبث بعدها أنْ نُودِيتُ أنْ هَلُمَّ إلى (التفسير) ، فَتَحَسَّسْ مِنْ أهله و لا تَعْجَلْ .

قُلْتُ : فَأَىَّ أهله تريد ؟

قال : أتُراهم طرائق و مذاهب ؟

قُلْتُ : بَلَى ، و لكنّ تَفَرُّقَهُم هنا هو – عندى – بخلاف ما أَلِفَ الناس . فـ (التفسير) الذى هو نَقْلٌ مَحْضٌ – أعنِى ما عليه تفاسير أئمة النقل و الأثر[1]، و سائر تفاسير المحدِّثين المسندة ؛ كَالْفِرْيَابِى[2] ، و سعيد بن منصور[3] ، و ابن أبى حاتم[4] ، و أبى الشيخ[5] ، و مَنْ جَرَى مجراهم[6] = : هذا التفسير قِسْمٌ برأسه – عندى – ، و صِنْفٌ على حياله لا يقابله – فيما أُرَى – إلا صنيع (أصحابِ المعانى) من النحويين ؛ " فإنّ النحاة كانوا من أوائل الدارسين الذين لفتوا إلى الاعتماد على اللغة فى التفسير ، مادام القرآن قد نزل بهذه اللغة للإعجاز[7] . ولعل هذا يفسِّر لنا

= موقف التُّهمة لُمْنَاه ، انظر : الأساس : كلأ (٣١٧/٢) ؛ اللسان : كلأ (٣٩٠٩/٥) .

(١) كـ (جامع البيان) للطبرى ، و نحوه من تفاسير المتأخرين ؛ كـ (تفسير القرآن العظيم) للحافظ ابن كثير .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن واقد ، تعلّم على سفيان الثورى فى الكوفة و مكة ، كان مفسّرًا و محدِّثًا ، توفى ٢١٢هـ ، انظر : الزركلى ١٤٧/٧ ، ١٤٨ .

(٣) أبى عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراسانى ، شبّ فى بلخ ثم استقر فى مكة ، كان محدثًا مرموق المكانة ، توفى ٢٢٧هـ ، انظر : تهذيب التهذيب ٨٩/٤ ، ٩٠ .

(٤) هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس ، أحد مشاهير المحدثين فى عصره ، توفى بالرى ٣٢٧هـ ، انظر : النجوم الزاهرة ٢٦٥/٣ .

(٥) أبى محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصارى الأصفهانى ، كان مفسرًا مشهورًا ومحدثًا ثقة ، توفى ٣٦٩هـ ، انظر : النجوم الزاهرة ١٣٦/٤ .

(٦) أربعتهم و زيادة ذكرهم السيوطى فى الحاوى للفتاوى ٣٢٩/١ .

(٧) قُلْتُ : و مِنْ كلام القاضى عبد الجبار فى الاستدلال على صحة قولهم هذا : " إنزال القرآن بلغة العرب ، يدلّ على أن أهل اللغة يمكنهم الوصول إلى معرفته ؛ لأن الكلّ إذا اشتركوا فى معرفة اللغة لم يجز أن يختصّ بعضهم بأن يعرف المراد بالكلام ، دون بعض ؛ لأن طريق المعرفة واحد ، فيما يرجع إلى اللغة ، وفيما =

كيف دافع هؤلاء مبدأَ التحرُّج فى التفسير ، و كيف شقُّوا الطريق لحركة تفسيرية واسعة فيما بعد[١] "[٢] . ذلك أنّ منهجهم يقوم على " فهم النَّصِّ فهمًا لغويًا[٣] بعيدًا عن التأثر بدينيّات قد لا تعطيها الدلالة اللغوية ، و لا يسعف على استنباطها من النصّ تركيبُه الأدبى المعجز"[٤] . و"كان أوّلَ عمل منظَّم لأولئك النحاة فى تفسير القرآن،ما ظهر من بحوثهم ممّا اصطُلِح على تسميته بـ (كُتُب المعانى)"[٤]. و هنا نقول : و إذنْ لقد أَصْحَبَ للقومِ إطلاقُهم[٥] حين سَمَّوْا " أصحاب هذا الاتجاه بـ (أصحاب المعانى)[٥] "[٦] .

= يمكن أن يعرف به مراد الله تعالى ، فلا يصحّ إذا شارك العالِم بالأمرين السَّلَفَ ، ألا يتمكن من معرفة المراد بالقرآن كتمكنهم ؛ فيجب أن يكون حكم أهل سائر الأعصار إذا عرفوا اللغة ، و وجوه دلالة الكلام ، أن تكون حالهم كحال الصحابة والتابعين ، و ألا يكون لابن عباس و مجاهد ، و سائر المفسرين مزيّة على غيرهم فى جواز تفسير القرآن و تأويله ، و إنما يتقدّم بعضهم على بعض من حيث يتقدّم فى معرفة اللغة .... " اهـ المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ٣٦١/١٦ ، ٣٦٢ (بتقديم و تأخير ، و بعض تصرف) .

(١) قُلْتُ : أجل ؛ فقد كتب فى (معانى القرآن) خلقٌ كثير من النحاة و غيرهم .

(٢) د. السيد خليل : دراسات فى القرآن ص ٦٩ .

(٣) يؤكِّد هذا قولُ الطبرى فى التعريض بصنيع أبى عبيدة : " و كان بعضُ مَنْ لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل ، ممّن يفسِّر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب – : يوجِّه معنى قوله : (و فيه يعصرون) إلى : و فيه ينجون من الجدب و القحط بالغيث ، و يزعم أنه من : (العَصَر) ، و : (العُصْرَة) التى بمعنى المنجاة ... و ذلك تأويل يكفى من الشهادة على خطئه ، خلافُه قولَ جميع أهل العلم من الصحابة و التابعين " اهـ الطبرى ١٣١/١٦ ، ١٣٢ . و انظر : مجاز القرآن ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، و انظر أيضًا : الكشاف ٣٢٥/٢ ؛ الرازى ١٣٥/٥ ؛ القرطبى ٢٠٥/٩ ؛ البحر المحيط ٣١٥/٥ ؛ أبا السعود ٥٤/٦ .

(٤،٤) دراسات فى القرآن ص ٧٠ .

(٥،٥) هذا الإطلاق عُنِيَ به ، و نَبَّهَ إلى دلالته غيرُ واحد من علمائنا القدامى ؛ ففى (الحاوى للفتاوى) ينقل السيوطى عن ابن الصلاح : " حيث رأيت فى كتب التفسير : (قال أهل المعانى) ، فالمراد به مصنِّفو الكتب فى معانى القرآن ؛ كالزجاج و الفراء و الأخفش و ابن الأنبارى " اهـ ٣٣٢/١ . و يقول الزركشى فى (برهانه) : " حيث قال المفسِّرون : (قال أصحاب المعانى) ، فمرادهم مصنفو الكتب فى معانى القرآن ، كالزجاج و مَنْ قبله ، و غيرهم ، و فى بعض كلام الواحدى : أكبر أهل المعانى : الفراء و الزجاج و ابن الأنبارى – : قالوا كذا و كذا " اهـ ١٤٦/٢ ، ١٤٧ .

(٦) دراسات فى القرآن ص ٧٠ . هذا ، وقد تَهَيَّأَ لى هنا من أسباب الجِدِّ ما نَشِطْتُ معه لتقصِّى ما =

.....

= صُنِّفَ من كتب (معانى القرآن) ، فوقفتُ من ذلك على :

- معانى القرآن لواصل بن عطاء ١٣١هـ : معجم الأدباء ٢٤٧/١٩ .
- معانى القرآن ليونس بن حبيب ١٨٢هـ : إنباه الرواة ٧١/٤ ، و فى معجم الأدباء ٦٧/٢٠ أن له كتابين فى (معانى القرآن) ، أحدهما كبير ، و الآخر صغير .
- معانى القرآن لأبى جعفر الرؤاسى ١٨٥هـ (تقديرًا لا تحريرًا) : معجم الأدباء ١٢٥/١٨ ، ٢٥٤ ؛ إنباه الرواة ١٠١/٤ .
- معانى القرآن للكسائى ١٨٩هـ : معجم الأدباء ٢٠٢/١٣ ؛ ٢٢٩/١١ ؛ إنباه الرواة ٢٥٧/٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧١. و جَرَى ذكره فى عبارة للكسائى نفسه ، حكاها الأزهرى فى التهذيب، باب الهاء و اللام (٤٢٣/٦)، و نقلها صاحب اللسان : أله (١١٤/١) . و أشار إليه الفراء فى معانيه ٥٧/١ .
- معانى القرآن لقطرب ٢٠٦هـ : معجم الأدباء ٥٣/١٩ ؛ إنباه الرواة ٢٢٠/٣ .
- معانى القرآن للفراء ٢٠٧هـ : معجم الأدباء ١٣/٢٠ ؛ إنباه الرواة ١٦/٤ . و فى كلام ياقوت ما يفيد أن للفراء كتابين فى (معانى القرآن) ، ثانيهما أتمّ شرحًا و أبسط قولاً من الأول .
- مجاز القرآن لأبى عبيدة ٢١٠هـ : معجم الأدباء ١٦٠/١٩ ، و فى إنباه الرواة ٢٨٥/٣ أن له : (مجاز القرآن) ، و : (معانى القرآن) ، و الرأى – عندى – أنهما كتاب واحد لا كتابان .
- معانى القرآن لأبى زيد الأنصارى ٢١٤هـ : إنباه الرواة ٣٥/٢ .
- معانى القرآن للأخفش ٢١٥هـ : معجم الأدباء ٢٣٠/١١ ؛ إنباه الرواة ٤٢/٢ ، و هو مذكور فيهما باسم : (تفسير معانى القرآن) .
- معانى القرآن لأبى عبيد القاسم بن سلام ٢٢٣هـ : معجم الأدباء ٢٦٠/١٦ ؛ إنباه الرواة ٢٢/٣ .
- معانى القرآن للمبرد ٢٨٥هـ : معجم الأدباء ١٢١/١٩ ؛ إنباه الرواة ٢٥١/٣ ، و كتابه هذا يعرف بـ (بالكتاب التامّ) ، و إنما قُيِّد بذلك – فيما أرى – لأن للرجل أيضًا كتابًا آخر لم يتمّه ، و هو : (كتاب الحروف فى معانى القرآن إلى سورة طه) – ذكره ياقوت ١٢١/١٩ ، و القفطى ٢٥٢/٣ – .
- معانى القرآن لثعلب ٢٩١هـ : معجم الأدباء ١٤٣/٥ ؛ إنباه الرواة ١٥٠/١ ، و زاد ياقوت ١٤٤/٥ أنّ (مجالسه و أماليه) تحتوى أيضًا على شىء من (معانى القرآن) .
- معانى القرآن لابن كيسان ٢٩٩هـ : معجم الأدباء ١٣٩/١٧ ؛ إنباه الرواة ٥٩/٣ ؛ نقل عنه الكشاف ٣٢٧/٣ ، و القرطبى ٤٣/١٥ ، و البحر المحيط ٢٤٨/٢ ؛ ٣٤٢/٧ .
- معانى القرآن للمفضل بن سلمة ٣٠٠هـ : إنباه الرواة ٣٠٦/٣ ، و له أيضًا : (ضياء القلوب فى معانى القرآن) : الإنباه ٣٠٦/٣ ، و ذكر ياقوت (١٦٣/١٩) أن هذا (الضياء) نيّف و عشرون جزءًا .
- معانى القرآن لسلمة بن عاصم ٣١٠هـ : معجم الأدباء ٢٤٣/١١ ؛ إنباه الرواة ٥٦/٢ . =

فأمّا ما استقرّ أمره عند كثير من أصحاب الكلمة فى نشأة التفسير و تطوره[1] ، من أنّ للتفسير أقسامًا شتَّى ، و طَرائقَ قِدَدًا ؛ كالتفسير بالرأى ، و التفسير بالإشارة، و تفاسير الباطنية، و...و... إلى آخر ما ذكروه من ذلك[1] =:

= ● معانى القرآن للزجاج ٣١١هـ : معجم الأدباء ١٥١/١ ؛ إنباه الرواة ١٥٩/١ ، ١٦٥ .
● معانى القرآن للخياط (أو : ابن الخياط) ٣٢٠هـ : معجم الأدباء ١٤٢/١٧ ؛ إنباه الرواة ٥٤/٣ .
● معانى القرآن للجَعْد ٣٢٣هـ (تقديرًا لا تحريرًا) : معجم الأدباء ٢٥٠/١٨ ؛ إنباه الرواة ٢٦٩/١ .
● معانى القرآن للخرّاز ٣٢٥هـ : إنباه الرواة ١٣٥/٢ .
● معانى القرآن لابن الأنبارى ٣٢٨هـ : معجم الأدباء ٣١٢/١٨ ؛ إنباه الرواة ١٧٣/٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، قالوا : بلغ فيه إلى (طه) و لم يتمّه . نقل عنه الرازى ٥٢٩/٤ ؛ ١٣٤/٥ ؛ ٤٨/٦ ، و القرطبى ٣٣٢/١٥ و البحر المحيط ٤٧٥/٧ .
● معانى القرآن لابن ولاد ٣٣٢هـ ؛ قال فى الإنباه : " تُوفى و لم يُخرج منه إلا بعض سورة البقرة " اهـ ٩٩/١ .
● معانى القرآن لأبى جعفر النحاس ٣٣٧هـ : معجم الأدباء ٢٢٨/٤ ؛ إنباه الرواة ١٠١/١ ، ١٠٢ ؛ ١٩١/٢ ؛ النجوم الزاهرة ٣٠٠/٣ .
● معانى القرآن لابن درستويه ٣٤٧هـ : إنباه الرواة ١١٤/٢ . و فى (شرحه على الفصيح) يشير هو إليه بقوله : "كتابنا فى القرآن " اهـ تصحيح الفصيح و شرحه ص ٤٦٧ .
● معانى القرآن لأبى بكر محمد بن الحسن بن مقسم ٣٥٤هـ : معجم الأدباء ١٥٠/١٨ ، ١٥٣ ؛ إنباه الرواة ١٠٠/٣ ، ١٠١ ، و نقل عنه فى البحر المحيط ٣٥٦/٤ .
● معانى القرآن للباقلانى ٤٠٣هـ ؛ ذكره هو فى (إعجاز القرآن) له ص ٢٠٨ ، ٢٤٦ ، و لعل هذا أن يكون مَوعدةً منه وَعَدَها قارئَ (إعجازه) ؛ لقوله فى الموضعين المشار إليهما آنفًا: (إنْ سهّل الله لنا إملاءه). قُلْتُ: و قد أحصى المرحوم الأستاذ السيد صقر مصنفات الباقلانى ، فبلغت عدتها عنده خمسة و خمسين كتابًا ، لم أقع منها على كتاب له فى (المعانى) ؛ انظر : مقدمة تحقيق (إعجاز القرآن) ص ٣٧ – ٤٩ .
● معانى القرآن للشريف الرضى ٤٠٦هـ : إنباه الرواة ١١٥/٣ .

فتلك ستة و عشرون ، و مَنْ جَدَّ فى طلب المزيد، فعساه يوافق ما يريد. و على ذكر المزيد و من يوافقه – أقول : و للنساء أيضًا من هذا نصيب ؛ فقد وقفتُ من وفيات سنة ٢٢٣هـ الذين ذكرهم صاحب (النجوم الزاهرة) – وقفتُ من ذلك على : فاطمة النيسابورية الزاهدة ، جاورت بمكة مدّة ؛ قال : و كانت تتكلم فى معانى القرآن اهـ ٢٣٨/٢ . أمّا أن يكون لها فى (المعانى) كلام خَطَّتْهُ فى كتاب ، أو أَمْلَتْهُ فى مجلس ، فهذا ما نتركه لمن يفرغ له فى سعة . (١،١) كالمرحوم الشيخ الدكتور الذهبى ؛ فَعَلَى هديٍ من هذه الفكرة جعل يسير فى كتابه (التفسير و المفسرون) على امتداد صفحات أجزائه الثلاثة ؛ فراجعه – إن شئت – .

فكلُّ أولئك – عندى – إنما يُعَدُّ تفصيلاً لإجمال ؛ أعنِى أنه (من قبيل تفصيل المجمَل) ؛ فهم إنما شرعوا يُفصِّلون ما أَجْمَلْتُ ، ليس غيرُ . ذلك أنّ طريق أصحاب المعانى هو الأصل الكُلِّىُّ الجامع لهذه الأقسام و هاتيك الطرائق ، التى يَجْمَعُهَا – على تعدُّدِها –: اطِّراحُ (الأَثَر) ، و الرُّكُونُ إلى (الرَّأْى) و (النَّظَر).

و على هذا ، فانحصار القسمة – عندى – فى طَرَفَيْها اللذيْن ذَكَرْتُ[1] آنفًا ، ليس تَمَحُّلاً مِنَّا عن مَنْدُوحَة ، و لا هو بالنُّكُوصِ عن النُّصُوص .

و أغلبُ الظَّنِّ أنّ النّظَر إلى المفسِّرين و عملهم فى (التفسير) ، على هَدْيٍ من هذه القسمة الثنائية التى لا ثالث – لدينا – لِقِسْمَيْها[2]، و لا واسطة– عندنا – بين طَرَفَيْها[2] = : أغلبُ الظَّنِّ أن هذه النظرة كانت معروفة عند القوم من قبلُ ؛ إذ رأيناهم يعوِّلون عليها و يعملون بها لعصر الكسائى أو قبْله بنحو قرن من الزمان.

فأمّا كونها كذلك لعصر الكسائى، فشاهده– عندى– ما قيل فى شأن الكسائى من أنه كان " يُمْلِى القرآنَ حفظًا، و يفسِّره **بمعانيه** ، و **تفسيره** "[3]. فَعَطْفُ (التفسير) هنا على (المعانى) ، إنما يعنِى – عندى – المغايرة ، و ذلك هو الأليق بإطراء الرجل و الثناء عليه ؛ لِمَكَانِ جَمْعِهِ بينهما ، و هذا مؤدَّاه أنّ كلامهم على القرآن لا يخلو – فى قُصَاراه – إمّا أنْ يكون (تفسيرًا) بالأثر ، أو يكونَ شرحًا بالنّظر ؛ أى على طريقة (أصحاب المعانى)– على ما قدّمناه من أمرهم – .

و نحوٌ من هذا أيضًا عبارةُ السيرافى حين اسْتَوْجَهَ قولَ مَنْ قال يحذف الجواب فى نحو : (حتى إذا جاءوها و فتحت أبوابها) [4] ، و : (و لو أنّ قرآنًا سُيِّرَتْ به الجبال ...)[5] ، فذلك حيث يقول: " و جاء **التفسير** فى بعض ما فى القرآن نحو

(١) سَبَقَ ابنُ خلدون فى (مقدمته) إلى تقرير ما يُضاهئ هذا ، و إنْ كان لكلٍّ منّا وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيها ؛ انظر: مقدمة ابن خلدون ٩٩٧/٣ ، ٩٩٨ .

(٢،٢) تقدّم لنا هذا مشروحًا بفضل بيان : (انظر ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤) .

(٣) معجم الأدباء ٢٠٣/١٣ .

(٤) ٧٣/ الزمر .

(٥) ٣١/ الرعد .

ذلك ، أنّه محذوف الجواب "[1] ، ثم يردف : " ... و ذكروها فى كتاب (**المعانى**) أنّ الحذف[2] كثير فى القرآن و كلام العرب "[3] . فانظر كيف قابل فى عبارته بين (**التفسير**) و (**المعانى**) ، فإذا كلٌّ منهما قسيمٌ عنده للآخر[4] . و أيضًا ، فليس يَعْزُبُ عنك تَلَطُّفُهُ فى التعبير هنا بـ (**كتاب المعانى**) مُفْرَدًا غير مجموع – على ما يتقاضاه ظاهر العبارة – ؛ فَفِى الإفراد – على ما أُرَى – لَفْتٌ إلى اجتماع أصحاب (**المعانى**) على طريقة واحدة فى التناول ، أو جنسٍ واحد من القول ، يُطَّرَحُ عنده (الأَثَرُ) ، و لا يُعْتَبَرُ فيه إلا الرَّأْىُ و النّظر .

ذلكم و أنّك لو شَامَمْتَ أصحاب (**المعانى**) أنفسهم ، بعد الذى وقفناك عليه من صنيع القوم فى التفريق بين (**تفسير**) القرآن و (**معانيه**) ، و ركونهم إلى المقابلة بينهما – لو شامتَهم مِنْ بعدها لَوَقَعْتَ أيضًا من كلامهم على مثل ما أوجدْناك من التفريق و المقابلة ، و ذلك قول الفراء : " بذلك جاء **التفسير** ، و ذلك **معناه** "[5] ، و قوله : "كذلك قال **المفسّرون** ، و هو فى **العربية** "[6] ، و : " قال **المفسرون** : .... ، و هو فى **المعنَى** على تفسيرهم "[7] ، و : " هكذا جاء **التفسير** . و فيها **وَجْهٌ** و هو أحبُّ إلىَّ مِنْ ذا .. " [8] ، و: " فى **التأويل** [9] : ...

---

(١) السيرافى ١٣٦/١٠ . (٢) أى حذف الجواب فى نحو ما تقدم . (٣) السابق ١٣٧/١٠ .

(٤) و نقول هنا أيضًا : و مِنْ قبلُ ما جَعَلَ المبردُ يُرَدِّدُ نحوًا من هاتيك (المقابلة) ، حين جاء بـ (**النحويين**) و (**المفسِّرين**) قُرَانَىَ فى غير موضع من (المقتضب) ، فذلك حيث يقول " قول النحويين و المفسرين فى هذا واحد " اهـ ١١٩/٤ ؛ " هذه الواو التى يسميها النحويون: واو الابتداء ، و معناها: (إذ) ... و كذلك قول المفسرين " اهـ ١٢٥/٤ ؛ " و أما المفسرون فقالوا : .... و زعم قوم من النحويين " اهـ ٣٤٦/٢ ؛ " هذا لا يعرفه المفسرون ، و لا النحويون " اهـ ٢٩٧/٣ . و اجعلْ على ذُكْرٍ منك هنا أنّ المبرد نحوىّ ، و أنّه أيضًا من أصحاب المعانى (راجع ما أسلفنا لك فى حواشى ص ٢٢) ؛ فَذَانِكَ كلاهما اعتباران يَتَبَادَّانِ الرجلَ إذ أَتَى من الصنيع ما أَتَى . (٥) معانى القرآن ٣٣١/١ . (٦) السابق ٣٥٣/١ .

(٧) السابق ٦٣/٢ . (٨) السابق ٣٥٥/١ . (٩) يريد : التفسير ، و (التفسير) و (التأويل) بمعنًى عند المتقدِّمين من علماء التفسير ، و يرى آخرون أن بينهما فرقًا ؛ انظر : برهان الزركشى ١٤٦/٢ – ١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٢ ؛ إتقان السيوطى ١٧٣/٢ ، ١٧٤ ، ١٨٣ . =

و **معناه** : .... "[1] ، و : " كذلك فى **التفسير** ، مع صحّته فى **العربية** "[2] .

و نحو هذا فى كلامه كثير[3] ، و منه قدر صالح نحيلك عليه فى (معانيه)[4] ؛ لِتُرَى نحوًا ممّا أُرِينَاه فيه ، فإنْ لم يَكُنْهُ ، فعسى أنْ تُرَى مِنْهُ ما يُدَانِيه .

و **أمّا كونها**[5] سابقةً لعصر الكسائى ، فَلِصَنِيع القرطبىّ حين نَظَمَ الضحاك فى سلك (أصحاب المعانى) ، إذ يقول القرطبى[6] فى بعض كلامه : " و قال جماعة من أهل المعانى[7] ؛ منهم **الضحاك** ، و الفراء ... "[6] .

قُلْتُ : فاجعل على ذُكر منك هنا ما أزلفناه لك قبلُ[8] من كون الضحاك رابع ثلاثة قيل فى أربعتهم : " خُذُوا التفسير عن أربعة : سعيد بن جبير و عكرمة و مجاهد و الضحاك "[8] . فهذا و ذاك – أعنِى ما جئناك به هنا ، و ما أتينا به هناك – إذا ضُمَّ أحدهما إلى الآخر أَلْفَيْنَا أنفسنا على حقيقة مؤداها أنّ الضحاك منظوم عند القوم فى سلك أهل التفسير ، كما أنه أيضًا – عندهم – فى عداد أصحاب المعانى[7] .

ولقد يكون أَثْبَتَ لقضيّتنا، و أَمْضَى بنا إليها، و آكَدَ فى الدلالة عليها–: عبارة

= و انظر أيضًا : التفسير و المفسرون ١٣/١ – ٢٢ .

(١) معانى القرآن ٢٢٩/١ .

(٢) السابق ٣٩٣/٢ .

(٣) قُلْتُ : و فى كلام غيره أيضًا ؛ كالزجاج – مثلاً – ؛ فراجعْه تَلْقَ من ذلك شيئًا كثيرًا .

(٤) انظر : **١**/٣٦ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ، ٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤١٤ ، ٤٧٦ .
٢/٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٦٥ ، ١٠١ ، ١٣٢ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ . **٣**/٨ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٥٦ ، ١٦٦ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٥ .

(٥) سَبَقَ كَوْنُهَا الآخر فى ص ٢٤ س ١١ ؛ و لِمَكانِ تباعدهما ما لَزِمَ هنا أنْ نلفت إلى هذا .

(٦،٦) ٩٩/٤ .

(٧،٧) قد يُسْتَأْنَسُ لنظمه فى سلك (أصحاب المعانى) بما ورد من وصف القوم للرجل بأنه (نحوىّ) ؛ انظر : معجم الأدباء ١٥/١٢ ، و قد أسلفنا لك أن النحاة كانوا فى طليعة من كتب فى (معانى القرآن) – انظر ص ٢٠ ، ٢١ – .

(٨،٨) انظر ص ١٢ .

لمقاتل بن سليمان[١] ، صاحب التفسير ، وقعتُ عليها عند الزمخشرى ، و غيره ممّن نقلوا عنه[٢] ؛ فذلك حيث يقول فى (كشافه)[٣] بإزاء قوله تعالى : (و إنْ من قرية إلا نحن مهلكوها قبل يوم القيامة أو معذِّبوها عذابًا شديدًا)[٤] – يقول ما نصُّه : " و عن مقاتل[١] : وجدتُّ فى **كُتُب الضحاك بن مزاحم فى تفسيرها** : أمّا مكة فيخربها الحبشة ، و تهلك المدينة بالجوع ، و البصرة بالغرق ... "[٣] .

و إذنْ، فللضحاك فى القرآن كُتُبٌ لا كتاب؛فَبَعْضَهَا أفرده لـ (**لتفسير**)[٥]، و أَخْلَصَ بعضًا لـ (**لمعانى**)[٥]، و تلك منه بَدَاةٌ[٥] لا أَحْسَبُ أحدًا يَلْمِزُهُ فيها، أو يَعِيبُهُ عليها .

و ليس يَعْزُبُ عنك إذ تتأمّل ما أزلفْنا من النظر ، ما يُرْوَى عن أبى إسحاق النظام[٦] أنه أخذ على الضحاك و غيره تفسيرهم للقرآن على نحوٍ لا يقوم على اعتبار الآثار و السُّنَن ؛ حَكَى الجاحظ هذا فى كتابه (الحيوان)[٧] .

فهذا ممّا نقول بسبيل ، و هو أيضًا برهان عليه و دليل ؛ فلو لم يكن للضحاك

(١،١) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدى البلخى ، كان مفسرًا و متكلمًا ، توفى بالبصرة ١٥٠هـ ، انظر : تاريخ بغداد ١٦٠/١٣ – ١٦٩ .

(٢) انظر : النسفى ٣١٨/٢ ؛ البحر المحيط ٥٢/٦ ، ٥٣ ؛ أبا السعود ٤٣٨/٦ .

(٣،٣) ٤٥٤/٢ . (٤) ٥٨/ الإسراء .

(٥،٥،٥) تدبيره للأمر على هذا النحو ، لا يَبْعُدُ أن يكون من جُملة أسبابه – عندى – رَغْبَتُهُ فى وَصْلِ مَنْ لا يُطيقون (تفسير القرآن) ، بما يناظره من الكشف اليسير عن (معانيه) ؛ فتلك سبيل مَنْ يَلِى أمر (العِلْم) و (تعليمه) ؛ يتعهَّد المتعلِّم بصغار العلم قبل كباره ، و بيسيره قبل عسيره ، و الضحاك – على ما ذكر مترجموه – معلِّم صدوق ، أو : (صاحب رسالة) – على ما نقول نحن فى كلامنا اليوم – ؛ يعلِّم و لا يأخذ أجرًا : (انظر : المعارف ص ٢٠٢ ، ٢٣٨) ، فلا أُبْعِدُ أن يكون الضحاك فعل ذلك من أجل ذلك و غيره من الأسباب ، و هذا النظر مِنِّى ، إن لم يكن بسبب وثيق من الرأى السديد ، فَحَسْبِى أنّه ليس من الصواب ببعيد .

(٦) إبراهيم بن سيار ، من رجالات النظر و الكلام على مذهب المعتزلة ، توفى ما بين ٢٢٠ – ٢٣٠ . انظر : تاريخ بغداد ٩٧/٦ ، ٩٨ .

(٧) انظر ٣٤٣/١ – ٣٤٥ حيث جعل الجاحظ يعدّد مآخذه على : الكلبى و السُّدِّىّ و الضحاك و مقاتل بن سليمان و غيرهم .

كتاب فى (المعانى) ، يُتَجَافَى فيه عن الآثار ، و يُبَاعَدُ بينه و بين السُّنَن[1] – ما اتَّجَهَ للنظام أن يرميه بمثل ما رماه به .

و بعدُ ، فكلُّ أولئك ممّا انتهيْنا إليه فى أمر أصحاب المعانى ، يجعلنا نمتنع من التسليم بصحّة ما أرسله الخطيب البغدادى فى (تاريخه)[2] من أنّ أوّل مَنْ صنّف فى (معانى القرآن) " أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ثم قطرب بن المستنير ، ثم الأخفش . و صنّف من الكوفيين الكسائى ثم الفراء ... "[2] . فهذا القول منه مَبْنَاه على التقدير لا التحرير ، و فرقٌ بين تقديرٍ و تحرير ؛ فبينهما – فى شِرْعة التحقيق – بون كبير .

و بعدُ ،[3] فإنّما نُوَكَّلُ بالأَدْنَى ، و ما نُسْىَ[4] ما يَمْضِى[3] ؛ أقول : سَنُرْجِئُ ما كان يستوجبه المقام من البدء بالوقوف على نظر غير المفسّرين فى ظاهرة (القلب) ، و ما ارتأوْا فيها من الرأى ، حتى نفرُغ من تناولها فى درس التفسير . و إنما آثرتُ هذا – بأخرة – لما انتهينا إلى خبر أهل التفسير و مَنْ يدانيهم من أصحاب المعانى ، إذ صار حديث هؤلاء ؛ لقرب العهد به ، أَدْنَى إلى النّفْس من حديث غيرهم ، فإنما آثرت ذلك لذلك[5] .

---

(١) أى و تلك هِجِّيرَى أصحاب المعانى ، و طريقتهم – على ما أسلفناه لك فى ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤–.

(٢،٢) ٤٠٥/١٢ . و كلامه بلفظه – بلا عزو – فى إنباه الرواة ١٤/٣ ، ١٥ . كما تقف عليه – منسوبًا إليه – فى مقدمة تحقيق (معانى القرآن) للفراء ص ١٢ ، يحكيه المحققان فى كلمة لهما عن : (معانى القرآن) .

(٣–٣) ما بين القوسين عبارة مِنْ قَلَمِنَا ، أجريْناها عليه ؛ قياسًا على بعض قول الهذلى :

بَلَى إنها تعفو الكُلُومُ و إنّما نُوَكَّلُ بالأدنى ، و إنْ جَلَّ ما يمضِى

انظر : ديوان الهذليين ١٥٨/٢ .

(٤) مُخَفَّفُ : (نُسِىَ) – مبنيًّا للمفعول – ؛ نحو قولهم فى المثل : (لم يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ له) ، انظر : الميدانى ١٤١/٢ . و تخفيف هذا و نحوه كثير فى كلام بنى تميم ، و مِنْ قبلُ ما حققتُ القول فى هذا ، انظر – إن شئت – هامش ٤ من ص ١٥٠ فى كتابى : (من زيادة الأحرف الهوامل فى التراكيب) .

(٥) و قد يقال أيضًا – و ما ذلك من سداد الرأى ببعيد – : لما سَبَقَ (المفسّرون) من طبقة التابعين إلى القول بالقلب يصدرون عنه فى بيانهم لوجه التركيب فى القرآن ، ناسَبَ ذلك أن يكون الاستهلال بالمفسّرين =

و لا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أنّا قَدَّمْنَا بهذا الصنيع حديثًا يُسْتَغْزَر ، و أَخَّرْنَا به أيضًا حديثًا يُسْتَنْزَر ؛ فتلك خُطَّةٌ لا تَبْغِينَا جَوْلَهْ ، و قِسْمَةٌ لا تَجْنِينَا نَوْلَهْ .

فَهَلُمَّ إلى أهل التفسير : تَطَلَّبْ ما عندهم و تَعَرَّفْه ، ثمّ وَافِهِمْ و تَغَرَّفْه .

فأما أصحاب التفسير بالمأثور ، فإنّ شيخهم الطبريَّ[1] لا يرى بأسًا بوقوع (القلب) في القرآن ، و من ذلك – على ما يرى – :

• (و مثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً و نداءً)[2]، يقول: " المعنَى للمنعوق به ، و الكلام خارجٌ على الناعق ؛ كما قال نابغة بني ذبيان :

و قد خِفْتُ ، حتى ما تزيدُ مخافتي على وَعِلٍ في ذي المطارة عَاقِلِ[3]

و المعنى : حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتي ، .... و كما قال الآخر[4] :

إنّ سراجًا لكريمٌ مَفْخَرُه تَحْلَى به العينُ إذا ما تَجْهَرُهْ

و المعنى : يحلى بالعين ، فجعله تحلى به العين . و نظائر ذلك من كلام العرب أكثر من أن تحصى ، مما توجّهه العرب من خبر ما تخبر عنه إلى ما صاحَبَه ؛ لظهور معنى ذلك عند سامعه ، فتقول : (اعرض الحوض على الناقة) ، و إنما تعرض الناقة على الحوض ، وما أشبه ذلك من كلامها "[5] .

• (فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه)[6] : " فإن قال لنا قائل : و ما معنى هذا ؟ أهداهم للحق ، أم هداهم للاختلاف ؟ فإن كان هداهم للاختلاف ، فإنما أضلّهم ! و إن كان هداهم للحق فكيف قيل : (فهدى الله الذين

= و مَنْ يدانيهم من أصحاب المعاني ، دون غيرهم ممّن توقّروا على النظر في وجوه الكلام و معانيه : قرآنًا و غير قرآن .

(١) اجتزأتُ بالطبري عن سواه ؛ ففي تفسيره غُنْيَةٌ عن تفسير غيره ممّن سلكوا طريق (الأثر) ، و لا يخفاك أن مكانته من هؤلاء بحيث يقال فيه : هو سِطَامُهُم ، و بيده خِطَامُهُم .

(٢) ١٧١/ البقرة . (٣) سيأتيك مخرَّجًا في ص ٥٩ .

(٤) انظر : معاني الفراء ٩٩/١ ، ١٣١ ؛ أمالي المرتضى ٢١٦/١ ؛ اللسان : حلا (٩٨٥/٢) .

(٥) الطبري ٣١١/٣ ، ٣١٢ (ببعض حذف) . (٦) ٢١٣/ البقرة .

آمنوا لما اختلفوا فيه) ؟ قيل : إنما معنى ذلك : فهدى الله الذين آمنوا للحق فيما اختَلف فيه مِنْ كتاب الله الذين أُوتُوه ، فكفر بتبديله بعضُهم ، و ثَبَتَ على الحق والصواب فيه بعضُهم – و هم أهل التوراة الذين بدّلوها – فهدى الله للحق مما بدّلوا و حرّفوا = : الذين آمنوا من أمة محمد ﷺ ! فإن قيل : كيف يجوز أن يكون ذلك كما قلت : و (مِنْ) إنما هى فى كتاب الله فى : (الحقّ) ، و (اللام) فى قوله: (لما اختلفوا فيه) ، و أنت تحول اللام فى (الحق) ، و مِنْ فى (الاختلاف) ، فى التأويل الذى تتأوله فتجعله مقلوبًا[1] ؟ قيل : ذلك فى كلام العرب موجود مستفيض ، و الله تبارك و تعالى إنما خاطبهم بمنطقهم ... "[2] .

فانظر إلى الطبرى يصدر هنا عن القول بالقلب ، فلا يرى بأسًا أن يخرِّج عليه مواضع من التنزيل . فإن قلتَ : لعلّه وقف على نحوه فى تأويل سَلَفِهِ من التابعين[3] ؛ فإنّ مِنْ دأْبه و طريقته أنْ يحذو حذوهم ، و يقول بالراجح من قولهم ، قُلْتُ : ليس هذا منه ببعيد ؛ فقد وَجَدتُّهُ يُجَالِى بهذا حين جعل يُعَقِّبُ على الأقوال يحكيها فى التفسير عن بعضهم : " و هذه الأقوال ، و إن كانت غير بعيدات المعنى مما تحتمله الآية من التأويل ، فإن تأويل أهل التأويل من علماء سَلَفِ الأمة بخلافها[4] ؛ فلذلك لم نستجز صرف تأويل الآية إلى معنًى منها"[5].

قُلْتُ : بل هذا شرطٌ اشترطه فيمن أَوَّلَ و فَسَّرَ : " ألاّ يكون خارجًا تأويله و تفسيره عن أقوال السلف من الصحابة و الأئمة ، و الخَلَف من التابعين و علماء الأمة "[6] ؛ نَصَّ على هذا فى مقدّمة التفسير[6] .

و أمّا أهل (الرَّأْيِ) من المفسِّرين ، و من يدانيهم من أصحاب المعانى فقد

---

(١) هأنت ذا تراه يُجرى قلمه هنا بالمصطلح ؛ فـ (القلب) بابٌ أَصَّلَ فى الكلام نَسَبُه ، فَجَرَى على الأقلام لَقَبُه .

(٢) الطبرى ٢٨٦/٤ ، ٢٨٧ (بنوع تغيير و حذف) .

(٣) كالذى أسلفنا عنه من حكايته للقلب عن الضحاك بن مزاحم (انظر ص ١١) .

(٤) انظر ص ٢١ (هامش ٣) ؛ فالذى هناك بسبب مما هنا .

(٥) الطبرى ٢٤٣/٢ .

(٦،٦) ٩٣/١ .

جاء جمهورهم من ذلك (بالشّوك و الشّجر)[١] ؛

و ذلك قوله – تعالى ! – :

• (و مثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً و نداءً)[٢] ؛ يقول صاحب (غُرَر الفوائد)[٣] : " المعنى : و مثل الذين كفروا كمثل الغنم التى لا تفهم نداء الناعق ، فأضاف الله تعالى[٤] المثل الثانى إلى الناعق ، و هو فى المعنى مضاف إلى المنعوق به ، على مذهب العرب فى قولها : طلعت الشعرى و انتصب العود على الحرباء ، و المعنى : و انتصب الحرباء على العود "[٥] .

• (حقيقٌ على ألاّ أقول على الله إلا الحق)[٦] ، و سيأتيك كلامنا عليها مفصَّلاً فى موضعه[٧] .

• (و يوم يُعْرَضُ الذين كفروا على النار)[٨] ؛ يقول الزمخشرى : " يجوز أن يُراد عَرْضُ النار عليهم ؛ من قولهم : عرضت الناقة على الحوض ، يريدون : عرض الحوض عليها ، فقلبوا ، و يدلّ عليه تفسير ابن عباس ﷺ : يُجاء بهم إليها فيكشف لهم عنها "[٩] . و نحوًا من قول الزمخشرى تقف عليه فى كلام البيضاوى[١٠] ،

(١) أى بالعدد الجمّ من آى التنزيل تُحْمَلُ عندهم على القلب ؛ انظر : الأساس : شوك (٥٠٩/١) . و فى الميدانى : " (جاء بالشوك و الشجر) : يضرب لمن جاء بالشىء الكثير من كل ما كان ... " اهـ ١٧٣/١ .

(٢) ١٧١/ البقرة . (٣) كتاب (غرر الفوائد ، و درر القلائد) ، المشهور بـ (أمالى المرتضى) ، ينظمه أصحاب الكلمة فى نشأة التفسير و تطوره – فى سلك كُتُب التفسير بالرأى ؛ تعويلاً منهم على ما فيه من بحوث تفسيرية وفَّق فيها صاحبه بين ظاهر النظم الكريم ، و العقيدة الاعتزالية ؛ انظر بيانًا لهذا فيما كتبه المرحوم الشيخ الدكتور الذهبى فى: (التفسير و المفسرون) ٣٩٠/١ ، ٤٠٣ – ٤٢٩.

(٤) انظر !! لم يشأ أن يُجرى عبارته على المجاز ، ليقول – مثلاً– : أضافت التلاوة ، لكنه أصرح القول بإسناد الإضافة إلى الله سبحانه ، و ذلك – عندى – أقوى للقول بوقوع القلب فى القرآن و آكد له ، و كأن الرجل يريد ليقول : إن القلب من مرادات التنزيل ، التى لا تحتمل التأويل .

(٥) أمالى المرتضى ٢١٥/١ ، ٢١٦ . (٦) ١٠٥/ الأعراف .

(٧) انظر ص ١٢٣ – ١٢٥ . (٨) ٢٠ ، ٣٤/ الأحقاف .

(٩) الكشاف ٥٢٣/٣ . (١٠) ص ٦٩٧ .

و النسفى[١] .

• (...و آتانى رحمة من عنده فَعُمِّيَتْ عليكم)[٢]، و: (فَعَمِيَتْ عليهم الأنباء)[٣]، و قد أَوْسَعْتُ ساحةَ الكلام عليهما فى موضعٍ غير هذا [٤] .

• (لكلّ أجل كتاب)[٥] ، حَدَّثُوا " عن الضحاك[٦] فى قوله : (لكل أجل كتاب) ، يقول[٦] : لكل كتاب ينزل من السماء أجل "[٧] .

• (خُلِقَ الإنسان من عَجَل)[٨] ، يقول أبو عبيدة : " مجازه مجاز : خُلق العجلُ من الإنسان ، و العرب تفعل هذا ؛ إذا كان الشيء من سبب الشيء بدءوا بالسبب ... ، و يقال : إنها لتنوء بها عجيزتها ، و المعنى : أنها هى التى تنوء بعجيزتها "[٩] .

• (ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة)[١٠] ، يرى أبو عبيدة أنّ " مجازه : ما إن العصبة ذوى القوة لتنوء بمفاتح نِعَمِهِ ، و يقال فى الكلام: إنها لتنوء بها عجيزتها ، و إنما هى تنوء بعجيزتها كما ينوء البعير بحمله، و العرب قد تفعل مثل هذا .... "[١١] . و تلك أيضًا مقالة الأخفش فى (معانيه) لما عزم الأمر على بيان وجه التركيب فى آية (القصص) ، و قد أطال أبو الحسن فى ذلك بما يوقف عليه من كلامه[١٢] .

• (و أُزْلِفَتِ الجنة للمتقين)[١٣] : " فيه قلب[١٤] ؛ معناه : و أُزْلِفَتِ المتقون إلى

---

(١) ١٤٤/٤ . (٢) ٢٨/ هود . (٣) ٦٦/ القصص . (٤) انظر ص ١٠٥ – ١١٨ .

(٥) ٣٨/ الرعد . (٦،٦) إنما يصدر الضحاك فى قوله هذا عما يصدر عنه أصحاب المعانى ؛ فالنظر رائده هنا لا الخَبَر ، و اللغة أيضًا قائده لا الأَثَر ، و قد كنت أزلفتُ لك أن القوم ينظمون الرجل فى سلك أصحاب المعانى : (انظر ص ٢٦) ؛ قُلْتُ : فلا غرو أنْ صَدَّقَ الخَبَرَ الخُبْرُ .

(٧) الطبرى ٤٧٦/١٦ . و انظر ص ١١ حيث هذا بلفظه ، قدّمناه هناك حين عزم الأمر على تأصيل القول بالقلب ، إذ عُنينا بالبحث فى تباشير القول به على هدىٍ من بحث أصحاب المعارف و التواريخ .

(٨) ٣٧/ الأنبياء . (٩) مجاز القرآن ٣٨/٢ ، ٣٩ . (١٠) ٧٦/ القصص .

(١١) مجاز القرآن ١١٠/٢ . (١٢) أَكَبَّ الرجل على بيان وجه القلب فى القول الكريم – فى موضعين من (معانيه) ، و ذانك ١٤٠/١ ، ١٤١ ؛ ٤٧١/٢ . (١٣) ٩٠/ الشعراء .

(١٤) هذا التخريج من قلم الرازى : محمد بن أبى بكر ، قال به فى (مسائله) ، و هى منشورة =

الجنة ، كما يقول الحجاج إذا دنوا إلى مكة : قربت مكة منّا "[١] .

• (و مثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً و نداءً)[٢] ؛ يقول الفراء : " أضيف التشبيه إلى الراعى ، و المعنى – و الله أعلم – فى المرْعِىّ . و هو ظاهر فى كلام العرب : أن يقولوا : فلان يخافك خوف الأسد ، و المعنى : كخوفه الأسد ؛ لأن الأسد هو المعروف بأنه المخوف ؛ لاتضاح المعنى عند العرب "[٣] .

• (فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه)[٤] : لك " أن تذهب بـ (باختلافهم) إلى التبديل كما بُدِّلَتِ التوراة . ثم قال : (فهدى الله الذين آمنوا) به للحق مما اختلفوا فيه . و جاز أن تكون اللام فى (الاختلاف) ، و من فى (الحق) ؛ كما قال تعالى : (و مثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق)[٢] ، و المعنى – و الله أعلم – كمثل المنعوق به .... " [٥] .

• (ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا فاسلكوه)[٦] : " المعنى : ثم اسلكوا فيه سلسلة ، و لكن العرب تقول : أدخلت رأسى فى القلنسوة ، و أدخلتها فى رأسى ، و الخاتم ؛ يقال : الخاتم لا يدخل فى يدى ، و اليد هى التى فيه تدخل "[٧] . قُلْتُ : و فى القلب هنا أيضًا تنزيهُ العبارة عما لا يليق؛ كقوله: (كعصف مأكول)[٨] ؛ أى : " أَكَلَتْهُ الدوابُّ و راثَتْهُ ، و لكنه جاء على ما عليه آداب القرآن "[٩] .

• (قوارير من فضة قدّروها تقديرا)[١٠] : المعنى: "قدّروا الكأس على رِىِّ أحدهم،

= باسم : (مسائل الرازى و أجوبتها من غرائب آى التنزيل) ، و اسمها – على ما ذكر مترجموه فى ثبت مصنفاته – : (نموذج جليل فى أسئلة و أجوبة من غرائب آى التنزيل) . و أيًّا ما كان فهذه (المسائل) قد ركب صاحبها فيها متن (النظر) ، و هى لهذا تُعَدُّ عندنا من باب كتب المعانى ؛ و لهذا ما رضيتُ بإيراد كلام الرازى هنا قرينًا لكلام أصحاب المعانى .

(١) مسائل الرازى ص ٢٥٢ .
(٢،٢) ١٧١/ البقرة .
(٣) معانى القرآن ٩٩/١ (بتصرف و بعض حذف) .
(٤) ٢١٣/ البقرة .
(٥) معانى القرآن للفراء ١٣١/١ .
(٦) ٣٢/ الحاقة .
(٧) معانى الفراء ١٨٢/٣ .
(٨) ٥/ الفيل .
(٩) الكشاف ٢٨٦/٤ .
(١٠) ١٦/ الإنسان .

لا فضل فيه ولا عجز عن رِيِّه ، و هو أَلَذُّ الشراب . و قد روى بعضهم عن الشعبى[1] : (قُدِّرُوها تقديرًا) ، و المعنى واحد ، و الله أعلم ، قُدِّرَتْ لهم ، و : قُدِّرُوا لها – : سواء "[2] .

• (و ما لأحد عنده من نعمة تُجْزَى)[3] ؛ يقول الفراء : " يجوز أن تجعل الفاء فى المكافأة مستقبلاً ، فتقول : و لم يُرِدْ مما أنفق مكافأة من أحد . و يكون موقع اللام التى فى : (أحد) – فى الهاء التى خَفَضَتْهَا : (عنده) ؛ فكأنك قلت : و ما له عند أحد فيما أنفق من نعمة يلتمس ثوابها ، و كلا الوجهين حسن ؛ قال الفراء : ما أدرى أىُّ الوجهين أحسن ، و قد تضع العرب الحرف فى غير موضعه إذا كان المعنى معروفًا .... "[4] .

• (و قالوا أساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة و أصيلا)[5] ؛ " قال أبو الفتح[6] : قراءة العامة : (اكتتبها) ، معناه[7] : استكتبها[7] ، ولا يكون معناه : كتبها[8] ، أى : كتبها بيده ؛ لأنه عليه السلام كان أمّيًّا لا يكتب ، و هو من تمام إعجازه، و أنه لم يكن يقرأ الكتب فَيُظَنَّ بما يُورده من الأنباء المتقادمة الأزمان (أنّه)[9] إنما

(١) و هى أيضًا قراءة: علىّ و ابن عباس و قتادة و الجحدرى و آخرين ، انظر : البحر المحيط ٣٩٧/٨ ، ٣٩٨ ؛ القرطبى ١٤١/١٩ . (٢) معانى الفراء ٢١٧/٣ ، و انظر : المحتسب ١١٧/٢ .
(٣) ١٩/ الليل . (٤) معانى الفراء ٢٧٢/٣ . (٥) ٥/ الفرقان .
(٦) لقائل أن يقول : و ما لك تسلك (المحتسب) فى كتب (المعانى) ، و ليس منها ؟ فإنما سلكناه إياها ؛ لأن كلام ابن جنى فى محتسبه ليس – عندى – إلا ضربًا من القول فى المعانى ، إلا أن أبا الفتح أفرد كتابه لمعانى الشواذّ ، فكان عندنا نظيرًا لما أفرده غيرُه لمعانى ما تواتر ؛ كمجاز أبى عبيدة و معانى الفراء و الزجاج و غيرهم . و لنا قول ابن جنى نفسه فى خطبة المحتسب : " و أنا بادئ بكتاب أذكر فيه أحوال ما شذّ عن السبعة ، و قائل فى **معناه** ممّا يمنّ به الله ... " اهـ ٣٤/١ فهذا القول منه أدلّ على فكرتنا و أقوى لحجتنا .
(٧،٧) مجىء (افتعل) بمعنى الطلب ؛ كـ (استفعل) – : نصّ عليه نحويون كثير ؛ قال سيبويه : " و أما : (اكتسب) فهو التصرف و الطلب " اهـ ٧٤/٤ . و انظر أيضًا : المفصل ص ٢٨٢ ؛ الممتع ١٩٣/١ ، ١٩٤ ؛ التسهيل ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ؛ شرح الشافية ١١٠/١ ؛ الإرتشاف ٨٤/١ .
(٨) أى فيكون موافقًا لِـ (فَعَلَ) المجرّد ، و مغنيًا عنه ؛ كارتجل الخطبة ، و : استلم الحجر .
(٩) ما بين القوسين زيادة تستقيم بها العبارة .

كان عن قراءة الكتب . و قراءة طلحة بن مصرّف[1] : (اَكْتُتِبَهَا) – بضمّ الألف و التاء الأولى ، و كسر الثانية[1] – . فإذا كان كذلك ، فمعنى : (اَكْتُتِبَهَا) إنما هو : اسْتُكْتِبَهَا ، و هو على : (القلب) ؛ أى : اسْتُكْتِبَتْ له ، و مثله فى القلب قراءة من قرأ[2] : (قُدِّرُوهَا تقديرًا)[3] ؛ أى : قُدِّرَتْ لهم "[4] .

هذا ، و لم أكن لآخُذَ فى الأمر بميسوره ، و أَرْغَبَ عن معسوره ، بل مددتُّ فى درس (القلب) يدًا ؛ لعلِّى أبلغ فى تقصِّيه المدَى .

أقول : لتجدنّ بإزاء هؤلاء الذين يسارعون إلى القول بالقلب ، و لا يرون بأسًا فى تخريج آى التنزيل عليه .. – لتجدنّ من دونهم رجالاً لا يكادون يُسِيغُون القلب ، فإذا هم يَنْأَوْنَ عنه و يَنْهَوْنَ عنه ، و لا يُجيزونه إلا قليلا .

و يَقْدُمُ أولئك (النَّائين) ، و أشياعَهم من (النَّاهِين) – : ابنُ قتيبة و الآمدىُّ و حازمُ البلاغيين ، و تَابَعَهُم – من المتأخِّرين – : أبو حيان الأندلسىّ : أثيرُ الدين.

فأما ابن قتيبة فقد جعل يقرّر " الشعراء تقلب اللفظ ، و تُزيل الكلام على الغَلَط ، أو على طريق الضرورة للقافية ، أو لاستقامة وزن البيت "[5] ، " و الله تعالى لا يغلط و لا يُضْطَرّ "[6] .

و أما الآمدى فرأيناه مَعْنِيًّا بالنّهى عن محاكاة القلب و القياس عليه : " المتأخِّر لا يُرَخَّصُ له فى القلب ؛ لأن القلب إنما جاء فى كلام العرب على السّهو و الغلط ، و المتأخِّر إنما يحتذى على أمثلتهم ، و يقتدى بهم ، و ليس ينبغى له أنْ يَتْبعهم فيما سَهَوْا فيه و غلطوا "[7] .

(١،١) نسبها إليه فى البحر المحيط ٤٨٢/٦ . (٢) انظر هامش ١ من ص ٣٤ .
(٣) ١٦/ الإنسان . (٤) المحتسب ١١٧/٢ (بتقديم و تأخير ، و بعض حذف) .
(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٠ . (٦) السابق ص ٢٠٣ .
(٧) الموازنة بين شعر أبى تمام و البحترى ص ٢٠٧ ، ٢٠٩ (ببعض تصرف) .

و أما أبو حيان فَحِمَاعُ رأيه فى هذا – على ما حَصَّلْتُهُ من (بحره المحيط) – : " لا يجوز ادّعاء القلب إلا فى ضرورة الشعر "[(١)] ، " و أصحابنا لا يجيزونه فى فصيح الكلام "[(٢)] ، و " إنْ جاء فى الكلام فهو من القلّة بحيث لا يقاس عليه "[(٣)] ؛ فَ"الصحيح أنه لا ينقاس "[(٤)] ؛ و لهذا " ينبغى أنْ يُنَزَّهَ القرآن عنه "[(٥)] ، " فلا نخرِّج كلام الله عليه "[(٦)] .

و أما حازم القرطاجَنِّيُّ فقد استولَى على الغاية فى مدافعة القلب و ردِّه على القائلين به ؛ فهو من ذلك بحيث يستوجب أن يقال فيه[(٧)] : (ما رَأَيْتُ كاليومِ رَادًّا للقلب !!)[(٨)] . انظر إليه يرفع القواعد مِنْ فكرته ، و يُقيم الرّأىَ فيها على هَدْيٍ من عَزْمَتِه ، يستكثر – ما استطاع – من ضُروب الاستدلال و البرهان ، و يستغرق – ما شاء – فى وجوه الإيضاح و البيان .

---

(١) البحر المحيط ٣٩٧/٥ ، و نحوه فى : ٤٢٧/٤ ؛ ٢١٦/٥ ؛ ١٣٢/٧ .

(٢) السابق ٣٥٥/٤ (بتصرف) . (٣) السابق ٤٨٢/١ . (٤) السابق ٣٩٨/٤ .

(٥) السابق ٤٨٢/١ ، و نحوه فى ٣٥٥/٤ .(٦) السابق ١٣٩/٢ ، و نحوه فى ٦٣/٨ .

(٧) أى قياسًا على قولهم : (ما رأيت كاليوم رجلاً !) ؛ تقديره " (ما رأيت رجلاً كرجلٍ أراه اليوم) ، ثم أضاف الرجل المرئىّ فى اليوم إلى اليوم ، فصار التقدير : (ما رأيت رجلاً كرجل اليوم) ، ثم حذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه فصار التقدير : (ما رأيت رجلاً كاليوم) ، ثم أخَّره فى اللفظ " اهـ السيرافى ٢٠١/٤ . و انظر : سيبويه ٢٢٤/١ ، ٢٨٤ ؛ ١٧٤/٢ ؛ ٢٣٩ ؛ المقتضب ١٤٩/٢ ، ١٥٠ ؛ مجالس ثعلب ٢٦٦/١ ؛ الأمالى الشجرية ١٢٧/٢ ؛ الرضى ١٧٨/٢ . و ممّا سُمِعَ من نحو هذا : (لله ! ما رأيت كاليوم قطّ) ، و : (ما رأيت كغدوة قطّ) ، انظر: معانى الفراء ١٣٩/٢ ؛ المقتضب ٢/ ٣٢٣ ؛ الأمالى الشجرية ٢٢١/١. و نحوه أيضًا فى أمثالهم : (لم أَرَ كاليوم فى الحريمة) ، و : (لم أَرَ كاليوم واقية) ، انظر : الميدانى ١٣٢/٢ .

(٨) لا يخفاك – و هذا ما يقتضيه المقام – أنِّى أريد بهذه العبارة معنى (التعجب) ، و يقوّى هذا عندك أن الأصل المقيس عليه – أعنى قولهم : ما رأيت كاليوم رجلاً ! – كثيرًا ما تجده مسبوقًا بقولهم : (تالله) ، و : (لله) ؛ تقف على ذلك فى غير قليل من مظانّ العبارة فى المصادر و المطوَّلات ، و العلم يحيط أنّ تاء القسم ولامه – دون غيرهما من حروفه – تختصان بالتعجب ، انظر فى هذا : سيبويه ٤٩٧/٣ ، ٤٩٨ ؛ المقتضب ٣٢٣/٢ ؛ ١٧٥/٤ ؛ المفصل ص ٣٤٥ ؛ الكشاف ٥٧٦/٢ ؛ ابن يعيش ٩٩/٩ ؛ مغنى اللبيب ١١٥/١ ، ١١٦ ، ٢١٤ ؛ الأشمونى ٢١٦/٢ .

يقول حازم : "العبارة إنما تدلّ على المعنى بوضع مخصوص و ترتيب مخصوص ، فإن بُدِّلَ ذلك الوضع و الترتيب زالت تلك الدلالة . و هذا موضع يجب أن يوقف به عند السماع ، و ألاّ يقاس عليه ؛ لأنه إن كان الكلام مقلوبًا ، و كانت العبارة مقصودًا بها غير ما تدلّ عليه بوضعها ، و سوّغ هذا عند حامل الكلام على هذا المذهب أنّ المقصد من الكلام واضح ، و إن كانت العبارة غير دالّة عليه ، فقد ذُهِبَ بالكلام مذهبٌ فاسدٌ ، و كان ذلك **خطأً** فى العبارة .

و يشبه أن يكون هذا الضرب من الكلام **ممّا غَلِطَ** فيه مَنْ ليس من عِلْيَة فصحاء العرب و بلغائها بالحمل على العلية منهم . فكل امرئ منهم إنما يأتمّ فى الفصاحة بمَنْ فوقه ، فإذا وجد المؤتمُّ منهم كلامًا لمن يأتم به قد عدل فيه عن الأشهر إلى الأخفى : إمّا **اضطرارًا** إلى ذلك ، أو **قصدًا إلى الافتنان فى معانى الكلام و الاتساع فى مذاهبه** – : فَهِمَ الكلامَ على خلاف ما قصد القائل ، و رأى العبارة لا تدلّ على ما فهم إلا بعد القلب ، فظنّ أن هذا مذهبٌ فى الكلام لمن يأتمّ به ، و أن للشاعر أنْ يعبّر عن المعنى بما لا يدلّ عليه إلا بعد القلب ، فيجعل ذلك مذهبًا له فيخطئ فيه .

و على هذا النحو وقع كثير من المذاهب الفاسدة فى كلام العرب ؛ لأن **أرداف الفصاحة** منهم إذا رأوْا **لصدورهم** استعمالاً ما فى شىء قاسوا على ذلك ما يرون أنه مماثل لذلك الشىء ، و قد تكون بينهما مفارقة من وجهٍ أو أوجه ، **فيغلطون** فى القياس . و على هذا ، فكلُّ كلام يمكن حمله على غير القلب بتأويل لا يُبْعِدُ معناه ، فليس يجب حمله على القلب ؛ **إذ الواجب فى فصيح الكلام أن يكون خاليًا منه** . و أما ما لا يمكن فيه التأويل ، **فواجبٌ ألاّ يُعْمَلَ عليه ، و أنْ يُوقَفَ عنده ؛ لأنه كلام خطأ** .

و بالجملة ، فَحَمْلُ الكلام على القلب فى غير القرآن إذا أمكن حمله على

الاستقامة[1] – : تعسُّفٌ شديد ؛ فكيف فى الكتاب العزيز ! "[2] .

و بعدُ ، فإنْ أكاد لأَظُنُّك – بعد إذ سمعتَ ما سمعت – قد أَنِسْتَ إلى كلام حازم ، و قَرَّبْتَ تركن إليه ، فإن يكن هذا منك بادئَ الرّأى ، و إلا فإنّ لى معه مقالاً أُمارِيه على ما يرى ، فاسْمَعْ – غيرَ مُسْمَعٍ – ثمّ انظر ماذا ترى :

هأنت ذا تَجِدُهُ بَدِيًّا يصف القلب بـ (بالفساد) ، و : (الخطإ) ، و : (الغلط) ، ثم تجاوز تلك النُّعوت عامدًا إلى تعيين أسباب يراها وراء وقوع القلب فى كلامهم . فلمّا انْبَعَثَ للوقوف على ما يريد من ذلك ، إذا له تعويلٌ على سببيْن لا ثالث لهما !! يقتسمان – فى رأيه – تَبِعَةَ وجود القلب فى الكلام .

ذانك السببان هما : (الاضطرار) ، و: (القصد إلى الافتنان فى معانى الكلام ، و الاتساع فى مذاهبه) . و لنا فى كلٍّ منهما نَظَرٌ نَسُوقُهُ إليك وافيًا ، بعد التذكير بما لا يخفى على مثلك من قول القائل: "الهَرَبُ مما يجىء للشاعر الفصيح فى شعره – مما قد جاءت أمثلته لغيره من الفصحاء – : جَهْلٌ من الهارِب "[3] .

فأما (**الضرورة**) فالصحيح أنها من التّطاول و الامتداد بحيث تَسَعُ شعراء العربية جميعًا : قدامى و محدثين ، متقدِّمين و متأخِّرين ، فما كانت (الضرورة) لِتَسَعَ الأوائل و تضيقَ عن غيرهم ، و بذلك أَصْرَحَ القولَ فى (الخصائص) نقلاً عن شيخه الفارسىّ : " كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ؛ فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، و ما حظرته عليهم حظرته علينا "[4] . و يضيف أبو الفتح : قد " تُحْضِرُكَ الحالُ ضرورتين لابدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تَحمل الأمر على أقربهما

(١) هذا تعريضٌ منه بالقلب ، و أنه ليس من الكلام المستقيم فى شىء ، و قد ترجم سيبويه فى صدر كتابه : " هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة " اهـ ١/٢٥ .

(٢) تلك خلاصة ما أطال به فى : (منهاج البلغاء و سراج الأدباء) ، تجد هذا فى ص ١٧٩ – ١٨٤ .

(٣) التنبيهات ص ١١٧ . (٤) الخصائص ١/٣٢٣ .

و أقلّهما فُحشًا "[1] . ثم يزيد منبِّهًا : " لا يمنعك قوّة القوىّ من إجازة الضعيف أيضًا ؛ فإن العرب تفعل ذلك ، تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف ؛ لتصحّ به طريقُك ، و يرحُب به خناقك إذا لم تجد وجهًا غيره ، فتقول : إذا أجازوا نحو هذا – و منه بُدٌّ و عنه مندوحة – فما ظنّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا ، و لا عنه معدلا ؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ؛ لِيُعِدُّوها لوقت الحاجة إليها "[2] .

قُلْتُ : فإذا كان القلب ابنًا لـ (لضرورة) – على ما ذهب إليه حازم – ، و كانت (الضرورة) باقية بقاء العربية[3] و أهلها – على ما أَهْضَبَ فى بيانه أبو الفتح و شيخه الفارسى ... – أقول : فإذا كان ذلك كذلك ، فانظر كم مِنْ (مقلوبات) سَتَنْثُرُهَا – على الأيام – بُطُونُ (الضرورات) : تِمَامًا أو خِدَاجًا ، غَيْضُوضَةً أو ازديادًا .

و أيضًا ، فالذى تضمّنه كلامُ حازم على (الضرورة) من فكرة ائتمام المتأخّر بالمتقدم – أو كما قال هو : ائتمام (أرداف الفصاحة)[4] بـ (بالصُّدُور من عِلْيَة فصحاء العرب و بلغائها) – : هذا أيضًا لنا فيه نظر ؛ إذ لا تخلو حالُ هؤلاء (الصدور) ، الذين ائتمّ بهم مَنْ بعدهم من (الأرداف) = : لا تخلو حالهم إمّا أنْ يكونوا هم أيضًا مؤتمِّين بـ (صدورٍ) قبلهم ، قد ائتمُّوا كذلك بـ (صدورٍ) سبقوهم ، ثم كذلك ، ثم كذلك إلى ما لا غاية له ، أو يكونوا هم السابقين إلى إتيان القلب ؛ أعنِي : أن يكون القلب حادثًا مِنْ جهتهم ، و على أيديهم ، لم

(١) الخصائص ٢١٢/١ . (٢) السابق ٦٠/٣ ، ٦١ ، و انظر أيضًا : ٣٠٣/٣ ، ٣٠٤ .

(٣) بقاء العربية مكفول بنص القرآن ، و ذلك قوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون) ٩/ الحجر ؛ فالعربية محفوظة بحفظ القرآن ، فذاك فى ذاك .

(٤) كأنه يريد مَنْ ليسوا فى الطليعة من الشعراء ؛ فأولئك – عنده – تَبَعٌ لمن تقدّمهم فى الفصاحة ، و هم أيضًا تَالُونَ لهم فى درج البلاغة ؛ قال فى اللسان : " أرداف الملوك : هم الذين يخلفونهم فى القيام بأمر المملكة " اهـ ردف (١٦٢٦/٣) ، و يشهد لتفسيرنا مقابلته فى عبارته هنا بين (الأرداف) و : (الصدور).

يسبقهم إليه أحد .

لا جائزٌ أن يقال بالأول ، فهو تَسَلْسُلٌ ممتنع ، و أيضًا فالقول به يستلزم الحكم بأصالة القلب فى الكلام ، ولا قائل به ؛ فالإجماع منعقد على كونه بخلاف الأصل؛ إذ الأصل عدم القلب .

فَلَمْ يَبْقَ إذن إلا أن يكون القلب حادثًا على أيدى مَنْ أَتَوْهُ ، (صدورًا) كانوا أو (أردافًا) ، ثِقَالاً جاءوه أو خِفَافًا . لكنْ يبقى السؤال عن وجه القلب ، و عن علة عدولهم عن الأصل فى كل مقلوب ؛ فذلك أَوْفَى للدرس ، و جوابه أَسْكَنُ للنّفْس ، و من قبلُ ما قال قائلهم: " إذا جاء الشىء على ما ينبغى ، فلا مسألة فيه، و لا اعتراض عليه "[1] ؛ يعنى : " أن ما جاء على أصله فلا كلام فيه ، و إنما سبيل ما خرج عن أصله أن يُنْظَرَ إلى علّته : ما هى "[2] . قُلْتُ : و إنّا إليها لناظرون .

و أما (**الافتنان فى معانى الكلام ، و الاتساع فى مذاهبه**) ، فقولنا فيه كالقول فى (الضرورة) ؛ فكما ارْتَأَى الأقدمون أن (الضرورة) تسع المتقدم و المتأخر – على ما حكيناه لك من قولهم[3] – فكذلك (الافتنان فى الكلام ، و الاتساع فى مذاهبه) : هو لـ (صدورهم) – عند الناس – مُبَاحٌ مُتَّسِع ، و هو لـ (لأرداف) منهم حلال – عندى – غيرُ ممتنع ، لا فرق فى ذلك لدىَّ بين فاضل و ناقِص ، و لا بين متقدِّمٍ و نَاكِص ؛ بل كلُّهم فى هذا شرعٌ سواء بواء. و قَلَّ أَحَدٌ له مُسْكَةٌ من أدب ، و حَظٌّ من ذوق ، إلا و يعلم كم من متأخِّر أجاد، و كم من متقدِّم عن الطريقة حاد .

و لله دَرُّ أبى عمرو بن العلاء إذ " يقول : لقد كثر هذا المحدَثُ و حَسُنَ حتى لقد هممتُ بروايته "[4] .

و الحقُّ أن عَزْمَ أبى عمرو على رواية هذا (المحدَث) الذى كثر عنده و حسن–:

(١) المنصف ١٦٢/٢ . (٢) السابق ١٦٣/٢ (بحذف يسير) . (٣) انظر ص ٣٨ ، ٣٩ .
(٤) الشعر و الشعراء ٧/١ .

إنما يتّسق هذا العزم مع نظرٍ آخر له يَدُلُّ عليه ما روَوْا من " أن أبا عمرو كان أشدَّ تسليمًا للعرب "[1] ؛ يريدون أنه كان " لا يطعَُن[2] عليها[3] "[4] فيما تقول .

و وجهُ الدلالة فى هذا الخبر أن الرجل كان فى طليعة علمائنا الأقدمين الذين يصدرون عن فكرة (التَّطَوُّرِ اللُّغَوِىِّ) Language Change ، و أن اللغة – على ما قرّره المحدثون[5] – (كائن حىّ متطور)[5] ، فما تسليم أبى عمرو للعرب و عدم طعنه عليهم فيما يقولون[6] ، إلا لرسوخِ فكرة (التطور) فى نفْسه ، و أنها مكينة القدَم لديه ، و لا غرو ؛ فمِنْ قبلُ[7] ما وقعْتُ من كلام الرجل على قول له متناهى الغاية فى معناه ؛ فذلك حيث قال : " اللِّسانُ الذى نَزَلَ به القرآن ، و ما تكلّمت به العرب على عهد النّبىّ ، صلى الله عليه ! – عَرَبِيَّةٌ أُخْرَى غَيْرُ كلامنا هذا "[7] .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١٦/١ ، و انظر : إنباه الرواة ١٠٦/٢ .

(٢) يجوز فتح العين و ضمّها ؛ فكلٌّ قد سُمِع ، إلا أن الضمّ كأنه عند بعضهم أعلى ؛ انظر : اللسان : طعن (٢٦٧٦/٤) . (٣) أى كطعن غيره من معاصريه ؛ كابن أبى إسحاق و عيسى بن عمر ، انظر : طبقات فحول الشعراء ١٦/١ – ١٨ ؛ الشعر و الشعراء ٣٥/١ ، ٣٦ ؛ مراتب النحويين ص ٣١ ؛ طبقات الزبيدى ص ٣٢ ، ٤١ ؛ الخصائص ٣٠٢/٣ ؛ إنباه الرواة ١٠٦/٢ ، ٣٧٥ ؛ البحر المحيط ٢٥٤/١ .

(٤) طبقات الزبيدى ص ٣٥ . (٥،٥) انظر لهم فى مفهوم التطور اللغوى و معناه : دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) ص ١٢٤ ، ١٢٥ ؛ التطور اللغوى ص ٩ ؛ المولَّد فى العربية ص ١٧ ، ١٨ . و انظر أيضًا :

Dinneen , An Introduction to General Linguistics , PP.422 , 423

(٦) لا تقولنّ هنا : فما باله أنكر على أبى خيرة قوله : (استأصل اللهُ عرقاتَهم) – بفتح التاء – ؛ فالثابت عن أبى عمرو أنه رواها فيما بعد . انظر الخبر مفصَّلاً فى الخصائص ٣٨٤/١ ؛ ٣٠٤/٣ ، و انظر أيضًا: سيبويه ٢٩٢/٣ ؛ كتاب الشعر ١٧١/١ ، ١٧٦ ؛ أمثال الميدانى ٦٦/١ ؛ الأساس : عرق (١١١/٢) ؛ المفصل ص ٣٤٢ ؛ ابن يعيش ٩/٥ ؛ إنباه الرواة ١١٢/٤ ؛ اللسان : عرق (٢٩٠٤/٤ ، ٢٩٠٥) .

(٧،٧) انظر : (ما لم يُسمع من : أفعل فعلاء ، و رأى فى صوغه : ضرورات و ضوابط) ص ٤ ، بحث منشور فى الإصدارة الثالثة و العشرين الملحقة بالعدد ٥٧ لسنة ٢٠٠٧ من مجلة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية . و تجد فى البحث المذكور (ص ٣ – ١٦) احتشادًا للاستدلال على أنّ لقدمائنا سُهْمَةً فى حديث (التطور اللغوى) ، و أن المحدثين لم يستأثروا بالفضل فى هذا حين لفتوا أنظار الناس إليه ، و عوّلوا =

و إذ قد أتينا من الحديث على هذه الغاية ، فقد حقَّ لنا أن نتساءل : فهل نُتابع حازمًا و الذين معه ، فنمْنع أصحاب العربية حقًّا من حقوقهم ، لم يمنعْهم إياه أبو عمرو من قبلُ ؟!

بل الرأى الأريب ، و الوجه القريب ، أنْ نترك الناس و ما ينشطون له من (افتنان) فى القول ، و يسعَوْن إليه من (اتّساع) فى مذاهبه ، على النحو الذى كان عليه أسلافهم من قديم ، ما داموا نازلين على ضوابط اللسان و ثوابته[1] ، و إلا فهى رِدَّةٌ مَأْبِيَّهْ ، و وِجْهَةٌ غيرُ مَأْتِيَّهْ ، أو قُل – إنْ شئت – هى مُقَارَفَةُ الوَصْمَهْ ، و مُفَارَقَةُ العِصْمَهْ .

و بعدُ ، فعودًا على بدء نقول[2] : فإذا كان (القلب) ابنًا لـ (لافتنان فى معانى الكلام ، و الاتساع فى مذاهبه) – على ما يقول حازم – ، و كان هذا (الافتنان) ، و ذاك (الاتساع) باقيَيْن بقاءَ الليل و النهار – على ما أزلفتُ لك آنفًا ... –

أقول : إذا كان الأمر على هذا النحو ، فانظر كم من (مقلوبات) سَتُودَعُ أرحامَ خَطَرَات (الافتنان) ، و بُطُونَ مراتب (الاتساع) ، انظر لِتَتَصَوَّر ؛ فَمَنْ تَصَوَّرَ تَبَصَّرْ .

هذا ، و لم أزل أستقصِى فى المسألة الخبَر ، عسى أن يظاهر النّظَرَ الخبَر . و بينا أنا على هذا ، إذ وافانِى (شَرَّابٌ بِأَنْقُع)[3] ، أَعْمَلَ النظرَ مِنْ قبْلنا ، و استفرغ

= فى قضاياهم عليه .

(١) فهذا حقٌّ لهم ، ما حُفَّ صنيعهم بالثوابت و الضوابط المقررة عند أهل اللسان ، و مِنْ قبلُ ما أصرح الجرجانىُّ بنحو من هذا فقال : إنّ " (التنزيل) كما لم يقلب اللغة فى أوضاعها المفردة عن أصولها ، و لم يُخرج الألفاظ عن دلالتها ... ، كذلك لم يَقْضِ بتبديل عادات أهلها و لم ينقلهم عن أساليبهم و طرقهم ، و لم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه و التمثيل و الحذف و الاتساع " اهـ أسرار البلاغة ٢٦٣/٢ (ببعض تصرف) .

(٢) انظر ص ٣٩ حيث ما أسلفناه لك من نحو هذا عند كلامنا على : (الضرورة) سببًا من أسباب وقوع القلب فى الكلام – على ما ارتآه القرطاجنى فى (منهاجه)–.

(٣) من أمثالهم، يُضرب للرجل المجرِّب؛ شُبِّهَ بالطائر الذى يرد مناقع الفلوات و لا يرد المياه المعروفة ؛=

وُسْعَهُ مُصْعِدًا كإصعادنا ، فَدَرَّتْ له أَخْلافُ نظرِه و (اجتهاده) ، لِيُوفِيَ عندها على غايةِ ما يَتَشَهَّاهُ لُغَوِيٌّ يَرْتَفِد ، أو نَحْوِيٌّ (يَجْتَهِد) . اسمع لابن جنى يتلو علينا (ميثاقًا) خَطَّتْهُ فى (خصائصه) يمينُه ، و ذا – فانظر – دِقَّةُ و رَكِينُه : " و سبب هذه الحُمُول و الإضافات و الإلحاقات كثرةُ هذه اللغة و سعتها ، و غلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها ، و التَّرَكُّح فى أثنائها ؛ لما يلابسونه و يُكثرون استعماله من الكلام المنثور ، و الشعر الموزون ، و الخُطَب و السُّجُوع ، و لقوة إحساسهم فى كلّ شىء شيئًا ، و تخيُّلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم "[1] ؛ لِـ "سَعَةِ طرقات القوم فى القول "[2] .

و بعدُ ، فهذا .

ألا و إنِّى قد تَوَفَّزْتُ لإنجاز موعدة وَعَدْنَاكَها آنفًا[3] : أنْ ينصبَّ الغرضُ إلى جملة من مواضع القلب فى الكلام – قرآنًا و غير قرآن – ؛ لنقف معًا على الغاية من القلب ، و نستبين أثره فى المعنى . إلا أنّ الغرض قد تعلّق – بأخرة – بالرغبة فى التوفُّر على طَرَفٍ آخر من الحديث ، هو إلى التدرُّج أقرب ، و النّفْس فيه أرغب ، ذلكم هو حديث (أطوار القلب) ؛ أعنى : نشأة (القلب) ، و مراحل تطوره ، و هو حديث لم أجد لأحدٍ فيه سهمًا ، فليكن سهمى إليه أسبق ، و لتكن الرغبة فى بيانه أصدق . و أيضًا ، فالغاية من الشىء فرعٌ على وجوده ؛ فَعَلَى ذَيْنِكَ فليكن حديث (النشأة) مقدَّمًا هنا على حديث (الغاية) ، و إنِّى لأَحْسَبُكَ عن ذا الصّنيع راضيًا ، و إنْ أَرَانِى إليه لَمَاضِيًا .

قد لاحَ لى بعد إنعام الفكرة ، و إطالة النّظرة ، أنّ (الأضداد)[4] و : (القلب) – : أَخَوَانِ مِنْ عَلَّة ، يَأْبُوهُمَا أصلٌ واحد و إنِ افترقا صُورةً و رِئْيًا .

= خِيفةَ القُنَّاص ، انظر : الميدانى ٣٧٤/١ ؛ الأساس : نقع (٤٧٢/٢) ؛ اللسان : نقع (٤٥٢٧/٦) .

(١) الخصائص ٢١٥/١ . (٢) السابق ٢٨٢/٣ . (٣) انظر ص ٤٠ .

(٤) كقولهم : (الجون) للأسود و الأبيض ، و : (السُّدْفة) للظلمة و الضوء ، و : (الجَلَل) للشىء =

لا تُنكر هذا حتى تَخْبُر ، و لا تدفعه حتى تَنْظُر ؛ فَذَا قَوْلِى يُوجِدُكَ إلى ما ارتأيْتُ سبيلا ، و يَبْغِيكَ لِمُرَادِنا تحصيلا : جُمْلَةً – فانظر – ثمّ تفصيلا .

و ليس من التكثُّر الذى ينبغى هنا تَحَامِيه ، أنْ نُجاوز بالإيضاح رُسُومَ ما أَلِفَ الناس ، فَنَسُوقَ لفكرتنا – قبل الكلام عليها – رسمًا لها و تصويرًا :

= الصغير و العظيم ، و قد صَنَّفَ فى هذا خَلْقٌ كثير . انظر : المزهر ٣٨٧/١ – ٤٠٢ .

على أنّه ليس فى الوُسع أن نضع حدًّا توقيتيًّا ينفصلُ به سابقُ الطورين عن لاحقه، أو يَبِينُ به الطُّوَيْرُ من قسيمه صغيرًا كان أو كبيرًا ؛ فإنّ الأطوار – بعامّة – لابدّ من تداخلها ، و سريان بعض أحكام سابقها على لاحقها ، كما أنه لا مناص من تسرُّب شيء ممّا فى تاليها على بادئها ؛ فغيرُ ممكن أن يُوجَدَ الطورُ دُفْعَةً ، أو يَسْتَوِيَ الطُّوَيْرُ دُفْقَةً ، بل كُلاًّ من هذا و ذاك تَلِدُهُ المؤثّرات التى تسبقه و تمهِّد له ، و هى بالطبع فى غيره ، إلا أنها لما تكاثرت و تزايدت حتى بدا لـ (لقلب) بمقتضاها طابعٌ آخرُ غيرُ الطابعِ السابقِ عليه، استوجبتْ جَعْلَهُ فى طور آخر جديد ، أو طُوَيْر مِنْ شَكْلِهِ وَلِيد ، و لا يكون ذلك التمييز الظاهر إلا بعد انقضاء زمن المداخَلة بين الطورين أو الطُّوَيْرَيْن .

و على هذا الأساس ، فإن تحديد هذا الطور ، أو ذاك الطُّوير ، إلى التقريب و التقدير ، أَقْرَبُ منه إلى التحقيق و التّحرير[1] .

(رَهَبُ الإنسان) ، و : (رَغَبُ البيان) – : طَوْران كبيران ، ينتظمان (الأضداد) ، و : (القلبَ) : نشأة و تطوُّرًا . ينتظمانِهِمَا بابيْن هما – فى تاريخ العربية – الصِّنْوَانِ يُسْقَيَانِ بماء واحد ، لِتَتُولَ بهما الحالُ إلى شَبَهٍ فيهما قد قُدِر ، و تَلاَقٍ بينهما قد هُجِر[2] .

و بعدُ ، فذلك إجمالٌ يَسْتَوْعِبُ نَظَرَنَا و يَسْتَدْنِيه ، تَقَدَّمَهُ تصويرٌ يَسْتَغْرِقُهُ و يَسْتَوْفِيه ، فالآن نُهْضِبُ فى آحاده و مَثَانِيه .

(خُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا) : طائرُه يعتاده و يغشاه ، و تستبدُّ مَلِيًّا به رُهْبَاه ، فلا يُغَالِبُهَا إلا رِفْدَا ، فإنْ أُعِينَ عليها ، و إلا فلتكُنْ رُهْبَاهُ ضِدًّا ؛ فذلك أَقْوَى لِجَأْشِه ،

(١) هذه العبارة التى استهللنا بها الكلام على أطوار (القلب) = : تكاد تكون – بلفظها – من قلم المرحوم الشيخ الطنطاوى فى حديثه عن أطوار (النحو العربى) ؛ فقد قُدَّتْ سُيور عبارتنا هنا من أديم عبارته هناك ، انظر له – رحمة الله عليه – : نشأة النحو ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) و جهْدٍ فى بيان ذلك قد أُجِر ؛ أعنِى محاولتى هذه ، فإنما أحتسب بها عند الله أَجْرًا .

و أَسْكَنُ لِقَلْبِه ، و أَبْعَدُ لِرَهْبِه . فإذ قد سَامَ نَفْسَهُ دَفْعَ ما يؤذيها ، و (قَلْبَ)[1] ما يُشْقِيهَا ، فانظر إلى كَلِمِهِ يُزْجِيهَا ، يُرِيدُ بِهِنَّ (أضدادَ) معانيها :

ف (اللديغ)[2] – عنده – : (سليم)[2] ؛ تطيُّرًا من السّقم ، و تفاؤلاً بالسلامة ، و : (العطشان)[2] – لديه – : (ناهل)[2] ؛ أى : سينهل و يَرْوَى ، و : (الفلاة)[2] – فى منطقه – : (مفازة)[2] ؛ أى : منجاة ، و قد عَلِمَ لَهِيَ المهلكة !! و الفَرَس الحائل[3] – فى عبارته – : عَقُوق ؛ " قال أبو حاتم : أظنّ هذا من التَّفَؤُّل ، كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله "[4] . و (شِمَالُ) اليديْن – فى مُتَخَيَّرِ كلامه[5] – : (يَسَار) ، مع أنّ اسمها العَسْراء !! ؛ تفاؤلاً[6] منه باليُسْر [7].

و أيضًا ، فمن المعلوم – على ما جاء فى الخَبَر – أنّ العَيْن حقّ[8] ، و أنّ ثلاثة لا يسلم منهن أحد : الطِّيَرَة ، و الحسد[8] ، و الظّنّ ؛ و من هنا ما جَعَلَ الناس

---

(١) لَسْتُ بِدْعًا فى التعبير هنا بالقلب، فقد وَقَعَ إلَيَّ نحوُه من كلامهم ؛ قال فى (اللسان): "إنما سُمِّيَ اللديغ سليمًا ؛ لأنهم تطيّروا من اللديغ فَقَلَبُوا المعنَى " اهـ سلم (٢٠٧٩/٣) . قُلْتُ : و سوف تقف على هذا أيضًا من كلام غيره .

(٢،٢،٢،٢،٢،٢) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥ .

(٣) هى التى لم تَحْمِل ، انظر : اللسان : حول (١٠٥٧/٢) .

(٤) الأضداد ص ١٣٨ و حكاه عنه منسوبًا إليه فى : اللسان : عقق (٣٠٤٥/٤) .

(٥) قُلْتُ : و من هنا لم يقل ﷺ – فى الحديث المعروف – : فإن الشيطان يأكل بيساره ؛ لأن اليسار كناية عن الشمال ، و تهوينٌ للأمر ، و الحال هنا حال تفظيعٍ و تشنيع ، فلم يحسُن أن يقول : بيساره اهـ الجاحظ : البرصان و العرجان ص ٥٩٢ (مع زيادة للإيضاح و البيان) .

(٦) و مِنْ هذه البابة مِنْ فِعْلِهِ ﷺ أن قومًا من العرب أتوه ، فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا: نحن بنو غيّان ، فقال : بل أنتم بنو رشدان (الخصائص ٢٥٠/١ ؛ المحتسب ٨٨/١) ، و أنه سُئل ﷺ عن العقيقة ، فقال : لا أحبّ العُقُوقَ [اللسان : عقق (٣٠٤٤/٤)] ، و أنه ﷺ سَمَّى (العَسِير) ، و هى بئر بالمدينة لأبى أمية المخزومى ، سماها : (يَسِيرة) : [اللسان : عسر (٢٩٤١/٤)] ، و أنه ﷺ سَمَّى بنى عبد العُزَّى بن غطفان – : بنى عبد الله ، فسُمُّوا من أجلها : (بَنِي مُحَوَّلَةَ) ، و به يُعرفون فى العرب [اللسان : حول (١٠٦١)] .

(٧) انظر : ربيع الأبرار ٣١١/٣ .

(٨،٨) انظر فيما يجب – شرعًا – على العائن و المعين : القرطبى ٢٢٧/٩ ، ٢٢٨ .

يتحاشوْن العَائن الأَشْوَهَ ؛ تحرّزًا من ضرّه ، و فرارًا من شرّه . و إذا كانت الشرائع قد جاءت بـ (سدّ الذّرائع)[1] ، ففى النفوسِ سُهْمَةٌ من ذلك مركوزة فى الطبائع ، و كأنّ للناس فى هذا شعارًا زَلَّمُوهُ ، و ذلك قول قائلهم : (إلا مَزْجَرَةً فَمَدْحَرَةً) ؛ يعنون : إنْ لم يُزْجَرِ العائنُ زَجْرًا ، فَلْيُدْحَرْ دَحْرًا ، أى : إن لم يكن لك يَدٌ بمنع العائن و زجره ، فلا أقلَّ من وجوب طرده و دحره ؛ سَدًّا لذرائع شرّه ، و دفعًا لأسباب ضرّه .

لقد أَبْرَمُوا أمْرًا ، و إنّا لكاشفون :

قد جاء ذلك عنهم مجيئًا واسعًا ؛ فمنه قِيلُهُم :

شَوْهَاءُ يقولونه للمرأة الحسناء[2] ، و للفَرَس يجتمع فيها ما يُحْمَدُ من صفات الخيل ؛ كرُحْب الشِّدْقَيْن ، و إشراف الرأس ، و طول العنق[2] . ثمّ اتّسعوا فجاوزوا بالصفة موضعها ، فجعلوها فى كلامهم اسمًا عَلَمًا ، فتلك فرس حاجب بن زرارة[3] يقال لها : الشّوهاء ، و هى مذكورة فى (أنساب الخيل)[4] . " قال أبو حاتم : لا أظنهم قالوا للمُهرة الجميلة : شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين "[5] . و نحوٌ من (شوهاء) ابن زرارة :

ذُو العُقَّال فقد " كان للنبى ﷺ فرس يُسمى : (ذا العقال) ، و العُقّال – بالتشديد – : داء فى رِجْل الدوابّ ، و قد يُخفَّف ؛ سُمِّىَ به ؛

(١) المالكية أكثر المتشرِّعة عملاً بسد الذرائع ؛ يحتكمون إليها و يراعونها فى البيوع و كثير من أحكام المعاملات ، انظر فى هذا : الروض الأنف ١١٥/٢ ؛ القرطبى ٣٥١/٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ؛ ٦١/٧ ؛ إعلام الموقعين ١٤٧/٣ – ١٧١ ؛ الموافقات ٢١٦/٣ – ٢٣٩ ؛ ١٩٨/٤ – ٢٠١ .

(٢،٢) انظر : اللسان : شوه (٢٣٦٦/٤) .

(٣) انظر نسبه و طرفًا من أخباره فى : الإشتقاق ص ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٤) انظر : ابن الكلبى : أنساب الخيل ص ٤٠ ، و انظر أيضًا : اللسان : شوه (٢٣٦٦/٤) .

(٥) الأضداد للسجستانى ص ١٣٧ .

لدفع عين السُّوء[1] عنه "[2] . و نظير ذلك أيضًا قولهم للخيل و الإبل – إذا استُجِيدَتْ – :

خَيْلٌ مُسَبَّبَة أى : خِيار ؛ مَنْ نظر إليها سَبَّهَا ؛ لأنه يقول لها عند إعجابه بها : قاتلها الله ! ، أو : أَخْزاها ! ما أجودها ![3] . و مِنْ هنا ما قال

و : إِبِلٌ مُسَبَّبَة مزاحمٌ يَدْفَعُ أذَى العين عن فرسه[4] :

إذا شَهِقَتْ عينٌ عليه عزوتُهُ لغير أبيه أو تَسَنَّيْتُ راقِيَا

أى أقول : هو هجين ؛ لأكسر الناظر إليه حتى لا يُعان[4] .

ثمّ عَكَسُوا الأمر ، فَاتَّخَذُوا من (العَلَم) (وصفًا) ؛ فذلك :

شَغْفَر اسم امرأة موصوفة بالقُبح و الشناعة ، جعلوه وصفًا للمرأة الحسناء[5] ؛ دفعًا لشرٍّ ينالها من حاسد ، و تحرُّزًا من ضرٍّ يصيبها من عائن .

فقد تَرَى إلى (الرَّهَب) و ما نشأ عنه من (التطيُّر) : كيف ألجأهم إلى إتيان ما أتَوْا ؛ تحرُّزًا من العائن أن يؤذيهم بشرّه ، أو يصيبهم بضرّه ، فرأينا الرجل منهم – فى كلامه – : لا تَعَاظَمُهُ نِعْمَةٌ أُوتِيهَا إلا (قَلَبَها) ، و لا تَرُوقُهُ يَدٌ أُولِيهَا إلا (ضِدًّا) أَذَاعَ بها ؛ عساه بـ (قَلْبٍ) يدرء ما يسوؤه من عائنٍ أو يُرْدِيه ؛ فَرُبَّ (ضِدٍّ) يُسَلِّمُهُ من ضرّه ثمّ يُنْجِيه .

و إذ قد صار (القلبُ) صريمة منه و عزيمة ، فليجهر بما دَانَ به من ذلك ؛

(١) كانت العرب تقول : (العين فى بنى أسد) ، انظر فى هذا : الكشاف ١٤٨/٤؛ الرازى ١٩٦/٨ ؛ القرطبى ٢٥٤/١٨ ؛ البيضاوى ص ٧٨٤ ؛ النسفى ٢٨٥/٤ ؛ البحر المحيط ٣١٧/٨ ؛ أبا السعود ٢٢٧/٨ ؛ حاشية الجمل ٣٩٢/٤ .

(٢) اللسان : عقل (٣٠٤٩/٤) . و انظر : نهاية الأرب ٣٦/١٠ – ٣٨ .

(٣) انظر : الأساس : سبب (٤١٧/١) ؛ اللسان : سبب (١٩٠٩/٣) .

(٤،٤) انظر : الأساس : شهق (٥١١/١) ؛ اللسان : شهق (٢٣٥٣/٤) .

(٥) انظر : اللسان : شغفر (٢٢٨٦/٤) .

فلكأنِّ به و هو يقول بلسان حاله– و لسان الحال أنطقُ عندهم من لسان المقال–:

ألا أَبْلِغْ بَنِى الحُسَّادِ عَنِّى علانيةً ، و ما يُغْنِى السِّرَارُ

دَفَعْتُ بِ(ضِدِّ) نُعْمَى الرَّبِّ – عَنِّى أَذَى الحُسَّادِ ، فَانْدَحَرَ الضِّرَارُ

و بعدُ ، فإذ قد كان الأنبياء بشرًا ، فليس ببعيدٍ أن ينْزلوا على حكم بشريتهم، فيركبوا مَتْنَ التحرُّز المذكور ؛ فهذا نبى الله يعقوب عليه السلام يَنْهَى بنيه أن يدخلوا من باب واحد ، لأنهم كانوا ذوى بهاء و شارة حسنة ، فكانوا مظنّة لطموح الأبصار إليهم ، فخاف لذلك أن يدخلوا كوكبةً واحدة ، فيُعانُوا لجمالهم ، و جلالة أمرهم فى الصدور ، فيصيبهم ما يسوؤهم[1] .

إذن ، فهذا أصغرُ الرَّهَبَيْن ، باءت به طائفةٌ من آحاد الكَلِم فى العربية ، فأمّا أكبرهما فالتراكيب مظنّة له و مئنّة ، رَكِبَ هذا منهم كثيرٌ ؛ نزولاً على قضيّة (تثبيتِ) الأنْفُس فى مواطن الزَّلَل ، و مواقف العِثار .

و الحقُّ أنّ تثبيت النفْس فى مزالق الرّهب ، و مَدَاحِضِ الخوف ، أَمْرٌ ضَرَبَ عليه العربِىُّ جِرْوَتَه[2] ، و جَعَلَهُ إجْرِيَّاهُ و خُطَّتَه :

فلا خيرَ فيمن لا يوطِّن نفْسَه على نائبات الدّهر حين تنوبُ

و قُلْتُ لها : يا نفْسُ كلُّ مصيبةٍ إذا وُطِّنَتْ يومًا لها النفْسُ ذَلَّتِ

" و لهذا كانت العرب تخرج إلى الحرب بظعنهم و أموالهم ؛ ليبعثهم الذَّبُّ عن الحريم ، و الغيرةُ على الحُرَم على بذل جهيداهم فى القتال ، و ألاّ يتركوا وراءهم ما يحدّثون أنفسهم بالانحياز إليه ، فيجمع ذلك قلوبهم ، و يضبط هِمَمَهُم ، و يوطِّن نفوسهم على ألاّ يبرحوا مواطنهم ، و لا يُخلوا مراكزهم ، و يبذلوا مُنتهَى نجدتهم،

(١) انظر : الكشاف ٣٣٢/٢ ، ٣٣٣ .

(٢) مِنْ أمثالهم ، فانظره فى الميدانى ٤٣٢/١ ، و انظر أيضًا : الأساس : جرو (١٢٠/١ ، ١٢١) ؛ اللسان : جرا (٦٠٩/١) .

و قُصارى شدّتهم "[1] .

ذلكم و أنّ القرآن قد رَاضَ المؤمنين بمثل هذا التوطين ، فذلك حيث يقول سبحانه ! : (ولنبلونّكم بشيء من الخوف و الجوع و نقصٍ من الأموال و الأنفس و الثمرات)[2] ، فـ"إنما وعدهم ذلك قبل كونه ؛ ليوطِّنوا عليه نفوسهم "[3] ، " فيكون[4] أبعد لهم[4] من الجزع ، و فيه تعجيل ثواب الله تعالى على العزم و توطين النفس "[5] .

و من هذه البابة قوله : (إذ يريكهم الله فى منامك قليلاً و لو أراكهم كثيرًا لفشلتم و لتنازعتم فى الأمر و لكنّ الله سلّم)[6] ؛ فـ"الله ﷻ أراه إياهم فى رؤياه قليلاً ، فأخبر بذلك أصحابه فكان تثبيتًا لهم ، و تشجيعًا على عدوّهم "[7] .

و يُدَارِكُ القرآن أسبابَ (التثبيت) : (و إذ يريكموهم إذ التقيتم فى أعينكم قليلاً)[8] ؛ فـ"إنما قلَّلهم فى أعينهم ؛ تصديقًا لرؤيا رسول الله ﷺ ، و ليعاينوا ما أخبرهم به ، فيزداد يقينهم و يجدّوا و يثبتوا "[9] .

و لم يزل الخطابُ القرآنىّ يتدرّج بالمؤمنين إلى دَرَجِ (التوطين) ، لِيَرْقَى بهم فى مدارج (التثبيت) : (إذ يوحى ربك إلى الملائكة أنّى معكم فثبّتوا الذين آمنوا سألقى فى قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق و اضربوا منهم كلّ بنان)[10] ، " المعنى : إنِّى مُعينكم على التثبيت ، فثبِّتوهم ... ، و يجوز أن يُراد بالتثبيت أنْ يُخْطِرُوا ببالهم ما تَقْوَى به قلوبُهم، و تَصِحُّ عزائمهم و نيّاتهم فى القتال، و أن يُظهروا ما يتيقّنون به أنّهم مُمَدُّون بالملائكة ... و يجوز أن يكون قوله :

(١) الكشاف ١٦٠/٢ ، و حكاه عنه فى البحر المحيط ٥٠٠/٤ معقِّبًا : (و هو كلام حسن) .
(٢) ١٥٥/ البقرة . (٣) الكشاف ٣٢٣/١ .
(٤،٤) فى الأصل : (فيكونوا) ، و لا يتّجه هذا إلا بحذف : (لهم) .
(٥) القرطبى ١٧٣/٢ . (٦) ٤٣/ الأنفال .
(٧) الكشاف ١٦١/٢ . (٨) ٤٤/ الأنفال . (٩) الكشاف ١٦١/٢ .
(١٠) ١٢/ الأنفال .

(سألقى) إلى قوله : (كلّ بنان) – عقيب قوله : (فثبتوا الذين آمنوا) – : تلقينًا للملائكة ما يثبّتونهم به ؛ كأنه قال : قولوا لهم قَوْلِى : (سألقى فى قلوب الذين كفروا الرعب) ، أو كأنهم قالوا : كيف نثبّتهم ؟ فقيل : قولوا لهم : (سألقى) ؛ فالضّاربون على هذا هم المؤمنون "[1] .

ثمّ لم يلبث هذا التوطين (القرآنى) أنْ آتَى ثماره ، إذ هَزَّ من أعطاف المؤمنين، و حَرَّكَ من نشاطهم ، فجعلوا لا يستمسكون فى مساعيهم إلا بأسبابه ، و يأبَوْن إلا أن يَصِلُوا ما انقطع من أطنابه ، فإذا هم (ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله و تثبيتًا من[2] أنفسهم)[3] ، فهم يريدون " ليثبّتوا منها[2] ببذل المال الذى هو شقيق الرُّوح ، و بذله أشقُّ شىء على النفْس ، لكنّ النفْس إذا رِيضَتْ بالتحامل عليها و تكليفها ما يصعب عليها ، ذَلَّتْ خاضعة لصاحبها ، و قلّ طمعها فى اتّباعه لشهواتها ، فكان إنفاق المال تثبيتًا لها على الإيمان و اليقين "[4] .

و إذ قد بَلَغَ منهم (التثبيتُ) هذا المبلغ ، فليجعلْه القرآنُ كلمة باقيةً فى تكاليفه ، راسخةً فى قضاياه : (يأيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا)[5] ، ولْيَمُنَّ بها عليهم : (و ليربط على قلوبكم و يثبّت به الأقدام)[6] ، (قل نزّله روح القدس من ربك بالحق ليثبّت الذين آمنوا)[7] ، (يثبّت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا و فى الآخرة)[8] .

و لله المِنَّةُ أيضًا على رسوله ﷺ : (و لولا أن ثبّتناك لقد كِدتَّ تركن إليهم شيئًا قليلاً)[9] ، (و كلاًّ نقصّ عليك من أنباء الرسول ما نثبّت به فؤادك)[10] ،

---

(١) الكشاف ١٤٨/٢ ، و حكاه عنه فى البحر المحيط ٤٧٠/٤ .

(٢،٢) (مِنْ) هنا " للتبعيض ، مثلها فى قولهم : هزّ من عطفه ، و : حرّك من نشاطه " اهـ الكشاف ٣٩٥/١ .

(٣) ٢٦٥/ البقرة . (٤) الكشاف ٣٩٤/١ (ببعض تغيير و حذف) .

(٥) ٤٥/ الأنفال . (٦) ١١/ الأنفال . (٧) ١٠٢/ النحل . (٨) ٢٧/ إبراهيم .

(٩) ٧٤/ الإسراء . (١٠) ١٢٠/ هود .

(كذلك لنثبّت به فؤادك)[1] .

تلك فى (التّثبيت) حالُهم – مِنْ قرآنهم – : يُنَادَوْنَ فيه لـ (لتثبيت) و يُدْعَوْنَ إليه ؛ ليأخذوا به و يَعْمَلُوا عليه ، فإذا هم بعدُ – و قد غَشِيَهُمْ من الرّهب ما غَشِيَهُمْ – يَرْغَبُونَ إلى الله فى الطّلب : (ربَّنا أفرغ علينا صبرًا وثبّت أقدامنا)[2]، (ربنا اغفر لنا ذنوبنا و إسرافنا فى أمرنا و ثبّت أقدامنا)[3] .

فإنْ قلتَ : العِلْمُ يُحيط أنّ الخوف[4] فى الناس فِطرة[5] ، و هذا يَحُول دون اجتنابه أو النُّزُوع عنه فى مَحَارِمِ النَّوازل ، و يُفْسِدُ التعلّق بأسباب (التثبيت) عند مَعَاظِم الشئون .

قُلْتُ : نَعَمْ[5] ، و لذلك ما ابْتَدَرَهُم[6] القرآنُ – عند كلّ عظيمة – بِطَلَبِ الانتهاء عن الخوف[4] ، و وجوب اطِّراح دواعيه ، و ذلك قوله – تعالى !– : (لا تَخَفْ)[7]، (لا تخافِى)[8]، (لا تخافا)[9]، (ألاّ تخافوا)[10]، (لا تخافوهم)[11].

بل يُشْبِهُ عندى – فوق هذا النّهى الصّريح ، و إلى ذلك التعهُّد النَّصِيح – أنْ يكونوا قد نُهُوا أيضًا عن الخوف (خَبَرًا) غيرَ (طَلَب) ؛ ليكون أقوَى لمضمون الكلام ، و أوجبَ لامتثالهم على الأيام – على ما قَرَّرَتْهُ الرُّءوسُ الأعلام : إمامًا فى

---

(١) ٣٢/ الفرقان . (٢) ٢٥٠/ البقرة . (٣) ١٤٧/ آل عمران .

(٤،٤) الخوف – لغةً – : الفَزَع (اللسان : خوف ١٢٩٠/٢) ، و من كلام الزمخشرى : " الخوف : غَمٌّ يلحق الإنسان لتوقُّع المكروه ، من فوات نافع ، أو حصول ضارّ " انظر : الكشاف ١٠٦/٣ ، ١٦٥ ، ٤٥٣ . و فى البحر المحيط : " هو توقّع ما يَرِدُ من المكروه " اهـ ٤٥٠/١ ، و فيه أيضًا : " الخوف : استشعار غَمٍّ ؛ لفقد مطلوب " اهـ ١٧٠/١ . (٥،٥) قد جَرَى الزمخشرى على هذا فى (فَنْقَلَتِهِ) لدى قوله تعالى : (فإذا خفتِ عليه فألقيه فى اليمّ و لا تخافى) ٧/ القصص – : " فإن قلت : ما المراد بالخوفيْن ، حتى أَوْجَبَ أحدهما و نهى عن الآخر " اهـ الكشاف ١٦٥/٣ . فقد ترى إليه كيف أقرّ بأن (الخوف) الأول كائن منها لا محالة ، فعبّر عنه بالوجوب ، و ساعده على هذا تلطُّف التلاوة حين جاءت بإذا فى الشرط المذكور .

(٦) نبيًّا كان المبْتَدَر أو غير نبىّ ، كلّهم فى الأمر شرع سواء .

(٧) ٢١، ٦٨/ طه ؛ ١٠/ النمل ؛ ٣١/ القصص . (٨) ٧/ القصص

(٩) ٤٦/ طه . (١٠) ٣٠/ فصلت . (١١) ١٧٥/ آل عمران .

إثر إمام[1] – .

فَمِنَ (الخَبَر) الذى أُرِيتُ معناه على (النَّهْى)[2] ، و أنّه – معه – كأنهما فى عقد واحد[2] ، لا يتراخى (خبر) فى ذلك عن (طلب) = : من ذلك قوله : (لا خوفٌ عليكم)[3] ؛ أى: لا تخافوا . و قرئ[4] أيضًا بالفتح– على نفى الجنس[4]–، و هو أشدّ مطابقة للمعنى المقصود ، ذلك أنه إذا فتح فقد نَفَى الخوف رأسًا و جنسًا[5] : ما يُتَوَقَّعُ[5] منه و ما لا يُتَوَقَّعُ[5] ، و هو الأشبه بما نحن عليه هنا ، فإذا رَفَعَ و نَوَّنَ فكأنّ النفى لواحد من أفراده ، و لهم فى بيان هذا الفرق كلام تلقاه فى مظانّه منشورًا[6] .

---

(١) فذلك حيث قالوا : " إنما يجىء الأمر بلفظ الخبر الحاصل ؛ تحقيقًا لثبوته ، و أنه مما ينبغى أن يكون واقعًا و لابدّ " اهـ برهان الزركشى ٣٤٩/٣ ، و انظر أيضًا : الكشاف ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ؛ الرازى ٢٤٢/٢ ؛ القرطبى ١١٢/٣ ، ١٦١ ؛ البحر المحيط ١٨٥/٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ؛ شرح الشذور ص٩٩ ؛ أبا السعود ٣٠/٢ ، ٤٤ ؛ حاشية الجمل ٧١/١ ، ١٨٢ ، ١٨٨ .

(٢،٢) من هذه البابة قوله تعالى : (فلا رفث و لا فسوق و لا جدال فى الحج) ١٩٧/ البقرة ؛ ففى القرطبى : " قيل : إن معنى : (فلا رفث و لا فسوق) – : النهى ؛ أى : لا ترفثوا و لا تفسقوا ، (و لا جدال) نهى أيضًا ؛ أى : لا تجادلوا " اهـ ٤٠٩/٢ (ببعض تصرف و حذف) . و فى الطبرى أيضًا نحوٌ من هذا ؛ إذ حمل نفى الرفث و الفسوق على النهى ، و لكنه خالف فى : (لا جدال) فأقرّه على ما يفيده ظاهره من معنى الخبر ، انظر : الطبرى ١٣٩/٤ – ١٤١ ، ١٤٨ – ١٥٥ و نحوًا من كلام الطبرى تقف عليه فى الكشاف ٣٤٧/١ ، و انظر أيضًا : البحر المحيط ٩٠/٢ – ٩٢ .

(٣) ٤٩/ الأعراف ؛ ٦٨/ الزخرف . (٤،٤) تلك قراءة الحسن و الزهرى و ابن يعمر و آخرين ، انظر : البحر المحيط ٨/ ٢٦ . و فى البحر المحيط أيضًا : " قرأ الزهرى و عيسى الثقفى و يعقوب بالفتح فى جميع القرآن " اهـ ١٦٩/١ . (٥،٥،٥) فالفتح " نَصٌّ فى العموم ، فينتفى كلّ فرد من مدلول الخوف ، و امّا الرفع فيجوّزه ، و ليس نَصًّا " اهـ البحر المحيط ١٦٩/١ . قُلْتُ : و نحوٌ من هذا قول الكشاف فى : (فلا كُفران لسعيه) – : نَفَى الجنس ليكون أبلغ من أن يقول : قلا نكفّر سعيه " اهـ ٥٨٣/٢ .

(٦) انظر : سيبويه ٢٧٥/٢ ، ٢٩٥ ؛ المقتضب ٣٥٧/٤ ، ٣٥٩ ؛ السيرافى ١٠٦/٨ ؛ الحجّة ٢٢١/٢، ٢٢٢ ، ٢٦٩ ؛ الكشف ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ ؛ القرطبى ٢٦٧/٣ (حيث حكى عبارة الكشف) .

فإذا نهاهم القرآنُ عن الخوف (خبرًا) غِبَّ (طَلَب) – غيرَ مرّة ، فى غير موضع –: دَلَّ ذلك على أنّ أحدهم قادرٌ على الجواب ، لو أخذ هنالك بالأسباب، و إنْ شَقَّ عليه الامتثال أو كَبُر ، فما هى إلا مجاهدة نفس ، لا مُضادّة طَبْع[1] ؛ فما كان الله ليكلّفهم ما لا يُطيقون ، فإنْ قيل بجواز ما لا يُطاق – عَقْلاً – ، فالصحيح[2] أنّه غير واقع شرعًا – على ما قُرِّرَ فى موضعه[3] – .

تلك مِنْ صُوَر (التشبيت) و تلك مَجَاشِمُه ، عرضْنا لها جميعًا فى الأداء القرآنى حيث مَظَانُّ (الرّهب) و مَعَاظِمُه ، و قد قُلْنا فى ذلك قولاً اتّسعت بنا آفاقه ، و انبسط لنا مداه ؛ لنبيِّن أنْ ليس بِبِدْعٍ و لا مُنْكَرٍ أنْ يسلك العربىُّ فى (التشبيت) مسلكًا هو ممّا قدّمنا بسبب . و ليس مدار الأمر فى هذا على ظاهرٍ يغترّ به الغافل ، و يعتمده المنقوص ، بل مداره على البَصَر بحقيقة النفس الإنسانية ، و محاولة النُّفُوذ إلى خصائصها و خفاياها .

و بعدُ ، فماذا عن (التشبيت) و رُسُومه فى كلام العرب شعرًا و نثرًا ؟

قد وجدْنا العرب تبادر كثيرًا إلى التعلّق بأسباب (القلب) ، و الاستمساك

---

(١) أى و الطبع يستحيل الانفكاك عنه اهـ المستصفى ٥٩/١ .

(٢) حاصل النّزاع هنا – فيما أرى – آيل إلى العبارة ، و لذلك ما قال أستاذنا المرحوم د. السيد خليل : " ربما كان الخلاف لفظيًا ، فكلا الفريقين (يريد : أهل السنة و المعتزلة) متّفق على ان التكليف بما لا يطاق غير واقع ، و هما يختلفان فى تقرير الدليل " اهـ دراسات فى القرآن ص ١٢٣ .

(٣) انظر – فى اختلافهم فى وقوع التكليف بما لا يطاق – : برهان الجوينى ١٠٢/١ – ١٠٥ ؛ الكشاف (و ابن المنير عليه) ٤٠٨/١ ؛ ٤٢٥/٢ ؛ مفاتيح الغيب ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ ؛ غاية المرام ص ٦٧ – ٦٩ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٩ ؛ القرطبى ٤٣٠/٣ ؛ البيضاوى ص ٩٠ ؛ النسفى ١٤٤/١ ؛ الموافقات ١٠٧/٢ – ١١٩ ؛ أبا السعود ١٦٩/٢ – ١٧١ ؛ فواتح الرحموت ١٢٣/١ – ١٢٨ . هذا ، و قد أوسع القاضى عبد الجبار ساحة الكلام على : (التكليف) ، فأفرد له مِنْ (مُغْنِيه) جزءًا ضمّنه فصولاً يتبع بعضها بعضًا ليقول فيها فى غير موضع : (تكليف ما لا يطاق يقبح) ص ٣٦٧ ، و : (قد بيّنّا صحة القول بقبح ما لا يطاق) ص ٤٠٧ . هذا و كثيرًا من بابته تقف عليه على امتداد صفحات الجزء الحادى عشر من : (المغنى فى أبواب التوحيد و العدل) ، فارجع إليه – إن شئت – .

بدواعيه رَسْمًا من رُسُوم (التثبيت) فى مواطن الرهب و مواقف العثار . فمن ذلك قول قائلهم[1] :

و لا تَهَيَّبْنِي المَوْمَاةُ أركبُها إذا تجاوبتِ الأصداءُ بالسَّحَرِ

معناه : لا أتهيّبها ، لكنه قلب فقال : لا تَهَيَّبْنِي ، و كأنه أراد ليجعل المومَاة[2] نظيرًا له مِنْ جنسه ، و قِرْنًا له فى بأسه ، تماثله فى الشجاعة و تطاوله[2] ؛ ليكون هذا أَرْبَطَ على قلبه ، و أثبتَ لفؤاده ، قُلْتُ : و لا بِدْعَ فى هذا ؛ فإنه إذا وُجِدَ التناظر ، قَوِيَ التفاخُر[2] . إلا أنّ مومَاته لم تكد تأخذ بأسباب تفاخرها حتى

---

(١) هو ابن مقبل ؛ انظر : أضداد الأصمعى ص ٤٩ ؛ أضداد ابن السكيت ص ٢٠٢ ؛ أضداد السجستانى ص ١٢٨ ؛ السيرافى ٢١٣/٢ ؛ كتاب الشعر ١٠٧/١ ؛ أمالى المرتضى ٢١٧/١ ؛ الأمالى الشجرية ١٣٧/٢ ؛ مغنى اللبيب ٦٩٥/٢ ؛ اللسان : ألك (١١١/١) ، و : هيب (٤٧٣١/٦) .

(٢،٢،٢) مِنْ مآثرهم حديثُ مغالبة الأقران و الأمثال ، و فى مفاخرهم تصوير حال الأنداد عند النِّزال ، و هذا فى كلامهم أكثر من أن يُحصى ؛ فمما وقع إلىَّ منه :

- قد أترك القِرن مُصْفَرًّا أنامله كأنّ أثوابه مُجّتْ بفرصادِ

انظر : سيبويه ٢٢٤/٤ ؛ المقتضب ١٨١/١ ؛ كتاب الشعر ٣٩١/٢ ؛ ابن السيرافى ٣١٨/٢ ؛ الكشاف ٣١٩/١ ؛ الأمالى الشجرية ٣٢٤/١ ؛ ابن يعيش ١٤٧/٨ ؛ الرضى ٤٤٥/٤ ؛ اللسان : قدد (٣٥٤٥/٥) ؛ البحر المحيط ٤٢٧/١ ؛ مغنى اللبيب ١٧٤/١ ؛ الهمع ٧٣/٢ .

- ألفيتَه لا يَفُلُّ القرنُ شوكته و لا يخالطه فى البأس تسميحُ

انظر : ديوان الهذليين ١١٠/١ .

- و التاركُ القرنَ مُصْفَرًّا أنامله كأنه من عُقار قهوة ثَمِلُ

انظر : ديوان الهذليين ٣٤/٢ ؛ اللسان : قطر (٣٦٧٠/٥) .

- فيترك القِرن مُصْفَرًّا أنامله كأنّ فى ريطتيه نضخ إرقانِ

انظر : ديوان الهذليين ٢٤٠/٢ .

- رمى بقرانها حتى إذا ما أتاه قرنه بذل المِصاعا

انظر : ديوان الهذليين ٣٠/٣ .

- يشذِّب بالسيف أقرانه إذا فَرَّ ذو اللمّة الفيلمُ

انظر : ديوان الهذليين ٥٧/٣ ؛ اللسان : شذب (٢٢١٩/٤) ، و : فلم (٣٤٦٧/٥) .

- هزبرًا فَرُوسًا لأقرانه أبيًّا إذا صاول القرن صالا

انظر : ديوان الهذليين ١٢١/٣ . =

انْبَعَثَ شاعرنا يحتاط لمراده ، فلم يلبث أن استودع عَجُزَ بيته ظرفًا زمانيًا هو أثبت – عندنا – لـ (للقلب) ، و آكد لقول مَنْ حمل الكلام هنا عليه ، فباعتبار قيد الظرفية المذكور ، لا يَتَّجِهُ تخريج البيت إلا على (القلب) ، و إلا كان الكلام خارجًا عن العادة ؛ فلولا القول بالقلب لم يكن لهذا القيد غَناء ، و لا للمجيء به وجه ، و لكان ذِكْرُهُ أقرب إلى الخطإ و الفساد منه إلى التأسيس للمعنى المراد .

ذلكم أنّ تجاوُب الأصداء و ذُكران البُوم و الهام في وقت السّحَر ، ذلك من دواعي تَهَيُّبِهِ لمواته[1] لا العكس ؛ فهو يريد ليقول : لا أتهيّبها و أنا أركبها على هذه الحال ، فكيف بالحال دونها ؟! لكنه لما قلب الفعل فقال : (لا تهيّبني) ،

= • بأوشكَ منه أن يساور قرنه إذا شال عن خفض العوالِي الأسافلُ

انظر : ديوان زهير ص ٢٩٧ ؛ الإرتشاف ١٢٧/٢ ؛ الهمع ١٢٩/١ .

• إذا يساور قرنًا لا يحلُّ له أن يترك القرن إلا و هو مفلولُ

انظر : ديوان كعب بن زهير ص ٢٢ ؛ اللسان : سور (٢١٤٧/٣) ، و : قرن (٣٦١١/٥) .

• فإن يكُ نوءٌ من سحاب أصابه فقد كان يعلو كلَّ قرن و يظفرُ

انظر : الحماسة البصرية ١٧٥/٢ .

• و أترك القرن في الغبار و في حضنيه زرقاءُ متنها يَلَقُ

انظر : اللسان : يلق (٤٩٦٥/٦) .

قُلْتُ : و مِنْ بَدَوَات المتنبّي ، و هجومه على جديد في هذه البابة – قوله :

• و لربّما طعن الفتى أقرانه بالرّأى قبل تطاعن الأقرانِ

انظر : ديوانه ٣٩٠/٤ ؛ الأمالي الشجرية ٢٦٠/٣ .

بَقِيَ أنْ نقول : قد يُعوِّل بعضهم على هذه المأثرة – أعني : مغالبة الأقران – لدى تفسيره لصنيعهم في بعض مواضعاتهم اللغوية ، و ذلك قول أبي الفتح في التعليل لـ (لعفريت) –: " أصل العفريت من : العفْر ، و هو التراب ؛ كأنه يختل قرنه ، فيصرعه إلى العفر ، و منه قيل لـ (للأسد) – : عَفَرْنَى " اهـ المحتسب ١٤١/٢ ، و نحوه في الكشاف ١٤٨/٣ . قُلْتُ : و عبارة الكشاف تقف عليها منسوبة إلى الزمخشري في اللسان : عفر (٣٠١٠/٤) ، و انظر : الأساس : عفر (١٢٨/٢) .

(١) قُلْتُ : و من هنا ما جَهَرَ الأعشى – مفاخرًا – أنّ هاتيك الأصوات التي هي عند الناس من مظانّ المهابة و دواعيها ، قد صارت لاعتياده ركوب الفلوات، و لكثرة ما جَابَهَ من مجاشمها، و أَلِفَ من معاظمها –: صارت عنده من أسباب سكونه و إيناسه ، لا من دواعي استيحاشه و ابتئاسه ، فذلك حيث يقول : =

يقصد بذلك إيجاد التماثل الذى وقفناك عليه آنفًا[1] – : لم يجد بُدًّا من الإتيان بالقيد المذكور ؛ تحريرًا لمراده ، و تمكينًا لِمُرْتَآه .

على أنّ فى (القلب) نكتةً أخرى قد تلطّف لها شاعرنا ، و حَسُنَ توسُّله إليها ؛ تلك أنّه قد بلغ من اعتقاده فى قوة جأشه و تمام جسارته ، و رُحْبِ ذراعه و وجوب مهابته ، أنّه جعله أصلاً و قانونًا يجرى على الحيوان و الموات ، جريانه على الأشخاص و الذّوات ؛ فإنّ مِثْلَهُ حقيق أن تهابه الخلائق طُرًّا و تخشاهْ ، و إنْ كان قِرْنُهُ مفازةً أو موماهْ .

* * *

و منه أيضًا قول النابغة[2] :

و قد خِفْتُ ، حتى ما تزيدُ مخافتى على وَعِلٍ فى ذى المطارة عَاقِلِ

يريد : و قد خفتُ حتى ما تزيد على مخافتى – : مخافةُ الوعِل يتحصّن بوزره من رأس الجبل العالى[3] ، يمتنع هنالك من الصيّاد . أى أنّ مخافة هذا الوعل الذى صَعَّدَ و امتنع فى قُلَلِ شواهق الجبال[3] ؛ لما غَشِيَهُ من خوف بلغ منه غايته – لا تزيد مخافة الوعل المنعوت بما ذُكِرَ ، على مخافتى ، يقصد شاعرنا بذلك المبالغة فى تصوير

= و يَهْمَاءَ بالليل غَطْشَى الفلا ةِ يُؤْنسنى صوتُ فيّادها

انظر : ديوان الأعشى ص ١٢٣ ؛ المجازات النبوية ص ١٩١ ؛ اللسان : غطش (٣٢٧٠/٥) ، و : فيد (٣٤٩٩/٥) . هذا ، و يشبه أن يكون من بابته قول المتنبى :

و أَسْرِى فى ظلام الليل وحْدِى كأنِّى منه فى قَمَرٍ مُنيرِ

انظر : ديوانه ٢٩٥/٢ ، و انظر أيضًا : الأمالى الشجرية ٢٥٣/٣ .

(١) انظر ص ٥٧ . (٢) انظر : ديوانه ص ١٣٠ ، و انظر أيضًا : معانى الفراء ٩٩/١ ؛ مجاز القرآن ٦٥/١ ، ١٣٩ ؛ معانى الأخفش ١٤١/١ ؛ تأويل مشكل القرآن ص ١٩٧ ؛ المقتضب ٢٣١/٣ ؛ مجالس ثعلب ٥٥٠/٢؛ الطبرى ٣١١/٣ ؛ أمالى المرتضى ٢٠٢/١، ٢١٦ ؛ الأمالى الشجرية ٧٩/١ ؛ ٦٨/٢ ؛ الإنصاف ٣٧٢/١ ؛ اللسان : خوف (١٢٩١/٢) .

(٣،٣) الوُعُول لا تسكن إلا أعالى الجبال ، و على هذا قول ابن مقبل ، يصف وعلاً :

* يأتِى تراثَ أبيه يتبعُ القُذَفَا * =

ما هو عليه من مخافة و فَرَق . لكنّه قلب العبارة فقال : ما تزيد مخافتى على مخافة الوعل المذكور ، و كأنه أراد ليجعل مخافة هذا الوعل ، النموذج أو العِيار ، الذى به يكون الاعتبار ، فيعتبر بمهابته مهابته ، و يُقَايِسُ إليه رهبه و مخافته . و ما أُراه اصطنع هذا لعبارته ؛ إلا (تشبيثًا) منه لجنانهْ ؛ فَبُعْدًا لِفَرَقِهِ ، و ليضربِ الأمنُ بِجِرَانِهْ .

* * *

و تلك (أعرابيّةٌ)[1] من عباراتهم ، وقعتْ إلى ابن الأعرابىّ[2] عن أبى المكارم[1]، ذلك قول الثانى[1] للأول[2] : " إذا سمعْتَنِى أتكلّم فلا **تُشَوِّهْ عَلَىَّ** ؛ أى : لا تَقُلْ :

= انظر : سيبويه ٢٤٦/٤ ؛ الخصائص ٨/١ ؛ المنصف ٥٩/٣ ؛ اللسان : زمل (١٨٦٣/٣) ، و : قذف (٣٥٦١/٥) . و قال مهلهل أو عبيد : *كَمَشْيِ الوعول على الظَّاهِرَهْ * انظر : البرصان و العرجان ص ٢١٨ ؛ اللسان : ظهر (٢٧٦٧/٤) ، و : كدس (٣٨٣٦/٥) .

و فى المثَل : (إنما هو كبارح الأُرْوِىِّ قليلاً ما يُرَى) ، يضرب للرجل يبطئ عن الزيارة ، تشبيهًا له بالأروى ؛ لسكناها أعالى الجبال ، فلا تكاد تُرى سانحة و لا بارحة ؛ انظر : اللسان : برح (٢٤٧/١) . و من هذه البابة ما أجراه الزمخشرى على قلمه من تعابيره النوابغ ، و كلمه البوالغ ، إذ يقول فى (أساسه) : (ذاك أبعدُ من معقل الغُفْر ، بل مِنْ مطلع الغَفْر) ، قال : و هما : ولد الأرويّة ، و منزل من منازل القمر اهـ غفر ١٦٨/٢ ، و انظر : اللسان : غفر (٣٢٧٥/٥ ، ٣٢٧٦) . و فى (الأساس) أيضًا : هَلَكَ الوعول ؛ أى : الأشراف و العِلْيَة اهـ وعل (٥١٧/٢) . و انظر ص ١٢٢ (هامش ٦) ؛ فالذى هناك بسبب مما هنا .

(١،١،١) وَصْفُ عبارة أبى المكارم بـ (بالأعرابية) ، فيه نَظَرٌ منّا إلى قول بشار : (إنما بنيتها أعرابية وحشية كما يقول الأعراب البدويون) – على ما فى دلائل الإعجاز ص ٢٧٣ – يريد وصف قوله :

* إنّ ذاك النجاح فى التبكير * بنوع فصاحةٍ لا يركب مَتْنَهُ المولَّدون . و أيضًا ، فإن وصْفنا إياها بهذه الصفة فيه نظر إلى بداوة قائلها ؛ فأبو المكارم مِنْ جملة الأعراب الذين أخذ عنهم ابن الأعرابى ؛ فابن الأعرابى – على ما ذكر مترجموه – كان ملازمًا للأعراب ، كثير الأخذ عنهم : (انظر : عيون الأخبار ٤٧/١ ؛ مراتب النحويين ص ١٤٧ ؛ طبقات الزبيدى ص ١٩٦ ؛ معجم الأدباء ١٩٠/١٨ ؛ إنباه الرواة ١٣٠/٣ – ١٣٢ ؛ المزهر ٤١١/٢) . هذا ، و إن أردت فضْل وقوف على اختصاص ابن الأعرابى بأبى المكارم ، و كثرة أخذه عنه ، فانظر (تهذيب) الأزهرى على امتداد صفحات أجزائه ، و ممّا نُحْذِيكَهُ من ذلك : ٦٤/٣ ، ٢٩٤ ؛ ٢٧١/٦ ، ٤٥٢ ، ٥٥٧ . و انظر أيضًا : اللسان : شيع (٢٣٧٨/٤) ، و : نفذ (٤٤٩٧/٦) .

(٢،٢) أبى عبد الله محمد بن زياد ، مترجَم فى : مراتب النحويين ص ١٤٧ ؛ طبقات الزبيدى =

ما أَفْصَحَك ! فتُصيبنى بالعين[1] "[2] .

يريد ليقول : إذا سمعتنى أتكلم فلا تُعَقِّبْ عَلَيَّ بثناء أو استحسانٍ منك و تفصيح ، لكنّه – على ما سمعتَ مِنْ قِيلِهِ – قد خَالَفَ عن هذا اللفظ ، و أَمَّ إلى لفظٍ سواه ، فإذا هو يستبدل بالاستحسان التَّشْوِيه ، و يُصانع عن الثناء بِضِدِّهِ دون الشَّبِيه ! ، لتصير صورة العبارة إلى قوله : لا تعقّب عليّ مُقَبِّحًا ، إلا أنّ المعنَى – مِنْ بعدُ – : لا تعقب على مفصِّحًا !!

فإنْ قيل : فإذا كان المعنَى على هذا ، فَفِيمَ (القلبُ) إذن ؟!

فهذا من باب قولهم للحسناء من النساء – : (شوهاء) ، و قد مضى ذكر هذا و تفسيره[3]. فما أُرَى أبا المكارم (قَلَبَ) كلامه هنا ؛ إلا فرارًا من أنْ يُعانَ– لفصاحته – بِشَرّ ، أو يُلْقَعَ – لطلاقته – بِضرّ ، و هو ما ذكره الأزهرى مُنْتَهَى حكايته لما دار بين أبى المكارم و كَليمه ، و ذلك قول أبى المكارم : (فتصيبنى بالعين .)

و بعدُ ، فأَراك تجاوزْتَ مُهْلَةَ النظر فيما ارتأيتُ بشأن طُوَيْرَيِ (الرَّهب) : أصغرِهما و الأكبر ، و كأنِّى بك الآن و قد قعدتَّ مقعدًا للسّمع ، تتسمَّع لحديث كبير الطُّوَيْرَيْنِ يقول لقسيمه الأصغر : ما قَصَدتَّ إلى (قَلْبٍ) أُرِيتَهُ إلا بادرْتُ إليه فَأَسْبَلْتُه ، و لا تطلّعتَ إلى (عَكْسٍ) لم يزَل على أوفازٍ إلا اسْتَبَقْتُهُ فَاسْتَلَبْتُه ، فَلَسْنَا بحيث يقال فينا : كُلُّ ذى (قلبٍ) و (قَلْبُه) ، أو : كُلُّ مُعَكِّسٍ و ما عَكَس ،

= ص ١٩٥ – ١٩٧ ؛ معجم الأدباء ١٨٩/١٨ – ١٩٦ ؛ إنباه الرواة ١٢٨/٣ – ١٣٧ ؛ النجوم الزاهرة ٢٦٤/٢ ؛ المزهر ٤١١/٢ ، ٤٦٤ .

(١) قُلْتُ : و لمكان هذا من الناس ، ما قال ﷺ – معقِّبًا على عمّه العباس ، و قد تكلّم عنده بكلام فصيح – : " بارك الله لك يا عمِّ فى جمالك " ؛ أى فى فصاحتك ؛ لقوله ﷺ : " الجمالُ فى اللسان " . انظر : ربيع الأبرار ٢٣١/٤ ، ٢٣٢ ، و انظر أيضًا : عيون الأخبار ١٦٨/٢ .

(٢) تهذيب اللغة : شاه (٣٥٨/٦) ، و انظر : اللسان : شوه (٢٣٦٥/٤) .

(٣) انظر ص ٤٩ .

بل نحن أَخَوانِ – فاعلمْ – لأَبْ ، بيننا – لنتنازَعه[1] –: (ضِدٌّ)[1]، و: (قَلْب)[1].

فقد ترى إلى تراسُل طُويرى الرهب : أصغرهما بـ (أضداده) ، و أكبرهما بـ (قلبه) ، و أنّ الطويرين كانا من التماثل و الاشتباه بحيث يَتَّجِهُ أن يقال فيهما : لقد قُدَّتْ سُيُور أحدهما من أديم قسيمه .

هذا ، و لم يكن قولنا بهذا (التراسل) ، و لَفْتُنَا إلى ما فيه من تماثل – : لم يكن ذلك منّا عن رأيٍ فَطِير ، و قلّة تحصيل ، بل سانيْتُ فى ذلك و تأنّيْت ، و معاجيلَ الطُّرق توقَّيْت ، فَحُشِدَتْ إلىَّ الخواطر من كلّ جهة ، و أُرْسِلَتِ الأفكارُ فى كل طريق ، ثم لم تزل تلك دَعْوَاىَ حتى وقعْتُ من عبارة أبى حاتم – مُسْتَهَلَّ (أضداده)[2] – على قوله : " كتابُ **المقلوبِ** لفظُهُ فى كلام العرب و المزال عن جهته ، **و الأضدادِ** ، حملنا على تأليفه أنَّا وجدنا من **الأضداد** فى كلامهم **و المقلوب** شيئًا كثيرًا ... "[2] ، كذا !! يجمعُهما معًا فى عبارته[3] ؛ لِيَشُدَّ بينهما أَوَاخِيَّ التقارُب و الإخاءْ ، و يَحُلَّ أَوَارِيَّ التخالُف و التَّنَاءْ ، و هو ما أكّده صنيعه فى ساقة كتابه ، حيث قال – بعد ما ذكر طائفة من الأضداد فى كلامهم –: "...،

(١،١،١) وَخَّدتُّ الضمير ؛ إيذانًا بما ارتأيتُه من تلازم (الأضداد) و (القلب) ؛ لالتقائهما – عندى – فى أصل واحد ، و مآلهما إلى حقيقة واحدة ، فكانا – هنا – فى حكم (متنازَعٍ) واحد ، إذ لا تفاوت بينهما – عندى – و لا تعدُّد . قُلْتُ : و هذا التلطُّف فى العبارة ، فيه نظرٌ مىٌّ لقوله تعالى : (و الله و رسوله أحقُّ أن يرضوه) ٦٢/ التوبة ، انظر لهم فى تخريجه و فى الكشف عما فيه من النكتة – : تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٨ ؛ كتاب الشعر ٣١٦/٢؛ الصاحبى ص ٣٦٢ ؛ الكشاف (و الجرجانى عليه) ١٧٢/١ ؛ ١٩٩/٢ ؛ الرازى ٤٦٦/٤ ؛ إملاء العكبرى ١٧/٢ ؛ القرطبى ١٩٣/٨، ١٩٤ ؛ البيضاوى ص ٢٨٥ ؛ النسفى ١٣٣/٢؛ البحر المحيط ١٨٥/١؛ ٦٤/٥ ؛ المزهر ٣٣٤/١ ؛ أبا السعود ٩٨/١. و انظر – فى بابته –: المحتسب ١٨٠/٢ ، ١٨١ ؛ البحر المحيط ١٧٢/٥ .

(٢،٢) ص ٧٢ (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد للأصمعى ، و للسجستانى ، و لابن السكيت) .

(٣) قُلْتُ : و جمع بينهما أيضًا معاصرُه ابنُ قتيبة !! حيث عرض للأضداد و القلب جميعًا فى موضع واحد من (تأويل مشكل القرآن) له ، و ترجم على هذا : (باب المقلوب) !! و كأنه يريد ليقرّر أن أحدهما من الآخر بسبب ، لما رآه من دواعى المصاهرة بينهما و مخايل النّسب ؛ انظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥ – ٢٠٥ .

و كقول الأخطل[1] : * أو بلغتْ سوآتِهم هَجَرُ * **مقلوب** ؛ أراد : قد بلغتْ سوآتُهم هجرًا [2] ... ، و قالوا : أدخلتُ الخفَّ فى رِجلى ، و القلنسوة فى رأسى ، و المعنى : أدخلتُ رِجلى فى الخف ، و رأسى فى القلنسوة ... "[3] ....

أقول : فمازالت تلك دعواى حتى وقعتُ على ما أتيتُك به من قول السجستانى ، و أَحَلْتُكَ عليه من صنيع غيره ، فهنالك نُودِيتُ أنِ (الْتَقَى الثَّرَيَان)[4]، فَتَشَابَهَ الرّأيان : قَوِىَ – عندكم – الرِّباط[5] ، فتقاربتْ – فى النظر[6] – أسبابُ الاستنباط ، من غير تفريطٍ و لا إفراط .

فإن قيل : (قد رُمِىَ – إذن – بَاحِثٌ بِحَجَرِه)[7] ، قلنا : (لا تحسُدِ الضَّبَّ على ما فى جُحْرِه)[8] .

و بعدُ ، فهذا – عندنا – (رَهَبُ الإنسان) بطُويريه ، لم نَأْلِتْكَ من حديثهما شيئًا ، و قد بَقِىَ طورُ (رَغَبِهِم فى البيان) ، و ما ركبوه إليه من (قلب)[9] ، و أَتَوْهُ لأجله من (تعكيس)[9] ، منه[9] حَادِثٌ ، و فيه[9] اللَّبِيس .

فإليك قصّة هذا (الرّغب) مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ ، نُحْذِيكَ منها و لا نُرْغِيك ،

---

(١) سيأتيك مخرَّجًا فى ص ١٠٢ . (٢) عَلَمٌ على مدينة معروفة ، منهم من يصرفه ، و منهم من لا يصرفه ؛ انظر : سيبويه ٢٤٣/٣ ، ٢٤٤ ؛ اللسان : هجر (٤٦٢٠/٦) ؛ الهمع ٣٤/١ ، ٣٥ .

(٣) الأضداد ص ١٥٢ ، ١٥٣ (ببعض تصرف و حذف) .

(٤) فى الأمثال ؛ يضرب فى الاتفاق بين الرجلين و الأمرين ، انظر : الميدانى ١٣٢/٢ ؛ الأساس : ثرى (٩٢/١) ، و : رسخ (٣٣٨/١) ، و انظر أيضًا : اللسان : ثرا (٤٨٠/١) ، و : جود (٧٢١/١) . قُلْتُ : و قد يقال فيه أيضًا : (تدارَكَ الثريان) ؛ عبّر به فى الأساس : درك (٢٦٩/١) .

(٥) أى بين : الأضداد و القلب . (٦) حيث نظر ثلاثتُنا فى الأضداد و القلب بعينٍ باصِرَةْ ، فوقعْنا على ما بينهما من آصِرَةْ . (٧) من أمثالهم : (رُمِىَ فلان بحجره) ؛ أى : ضُمَّ إلى قِرْنٍ مِثْلُه ، و نحوه : (لُزَّ فلان بحجره) ، و هو أيضًا فى أمثالهم ؛ فانظرهما فى الميدانى ٢٩٩/١ ؛ ١٣٣/٢ ، و انظر أيضًا : الأساس : حجر (١٥٥/١) . (٨) هو أيضًا فى أمثالهم ، و المراد : لا تحسد أحدًا على ما رُزِقَ من خير ، انظر : الميدانى ١٩٠/٢ . (٩،٩،٩،٩) و حَدتُّ الضمير ، و إن تعدّد مرجعه لفظًا ؛ لمآله إلى واحدٍ حُكمًا و معنًى . (و انظر هامش ١ من ص ٦٢ ؛ فما هناك بسبب مما هنا) .

فإن كانت الثانية ، فَ (كَفَى بِرُغائها مُنَاديًا)[1] .

• **الشَّمس : جَوْنَة**

الشمس – فى لسانهم[2] – يقال لها: (البيضاء)[3] ، و هى فى لسانهم[2] أيضًا:

(ذُكاءُ)[4]، و (الصُّبْحُ)[4] – عندهم – ابْنُها ، فهو فى كلامهم (ابنُ ذُكاءَ)[4].

و من أمثالهم[5] فى تفضيل الشىء على مثله – : (فى القمر ضياء ، و الشمس أضوأ منه)[5] . قُلْتُ : و لبياض ضوئها ، و اشتعال لهيبها[6] ما[7] كان بهاؤها[6] ، و ذلك قولهم[8] : (أَبْهَى من القمريْن)[9] ؛ يعنون : الشمس ، و القمر[9] .

فهذا كُلُّهُ جارٍ على الأصل ، و موافق للظاهر، إذ فيه من مراعاة حال المسَمَّى،

---

(١) من أمثالهم ، فانظره فى : الميدانى ٨٨/٢ ، و انظر أيضًا : الكشاف ٣٦/٣ ؛ اللسان : رغا (١٦٨٥/٣) . (٢،٢) قُلْتُ : و إلجامًا منّا بعد إسراج ، نزيدك فى إثر هذا أنهم يقولون لها أيضًا : براحِ و : براحُ (اللسان : برح ٢٤٥/١ ، ٢٤٦) ، و : شارِقٌ ، و : شَرْقٌ (اللسان : شرق ٢٢٤٥/٤) ، و : الغزالة (الأساس : غزل ١٦٣/٢ ؛ اللسان : غزل ٣٢٥٢/٥ ، ٣٢٥٣) ، و تسمِّيها الصعاليك : (قطيفة المساكين) – ربيع الأبرار ٤٥/١ – . ثم نزيدك أيضًا أنّ كُنيتها – فى لسانهم – : (أُمُّ شملة) ، و قد تشركها فى التكنية (الدنيا) ، فكلتاهما – عندهم – (أم شملة) ، انظر : الأساس : شمل (٥٠٦/١) ، ثم انظر أيضًا اللسان : شمل (٢٣٣٣/٤) ، حيث زاد ثالثة تشركهما فى الكنية المذكورة ، تلك هى : الخَمْر . (٣) قال السجستانى : لبياضها اهـ الأضداد ص ٩٢ ، و نحوه فى اللسان : بيض (٣٩٧/١) . قُلْتُ : و لتعويلهم على الشمس و بياضها ما قالت العرب : بَايَضَنِى فلانٌ : جَاهَرَنِى ؛ من بياض النهار ، الذى هو من بياض الشمس ، و قالوا أيضًا : ما رأيتُه مُذ أبيضان ، أى : يومان . انظر : الأساس : بيض (٧٣/١) . (٤،٤،٤) فقد سُمِعَ عنهم : هذه ذكاءُ طالعةً ، و إنما سُميت بذلك ؛ لأنها تذكو ، من : ذكت النارُ ، إذا توقّدت ، و اشتدّ لهيبها . و قالوا للصبح : (ابن ذكاء) ؛ لأنه من ضوء الشمس ، انظر : الأساس : ذكى (٣٠٠/١) ؛ القرطبى ٥٢/٦ ؛ اللسان : ذكا (١٥٠٩/٣ ، ١٥١٠) . و فى أمثالهم : (أضوأ من الصبح ، و : من ابن ذكاء ، و : من نهار) ، انظر : الميدانى ٤٤١/١ .

(٥،٥) انظر : الميدانى ٢٠/٢ . (٦،٦) قُلْتُ : و من هنا وصفتْ أعرابية جمالها فى شبابها ، فقالت : (كنتُ فى شبابى أحسن من النار الموقدة) ، فصارت مثلاً ؛ انظر : الميدانى ٢٣٦/١ .

(٧) (ما) هذه صلة مؤكِّدة . (٨) و نحوه أيضًا فى أمثالهم : (أحسن من الشمس و القمر) ، انظر : الميدانى ٢٣٨/١ . (٩،٩) انظر : الميدانى ١٢٦/١ .

و من موافقة معقول أمر الأوضاع و المبادِى – فيه مِنْ هذا و ذاك ما لا يتوقّف فيه عاقل ، فضلاً أنْ يتحاماه فَيَرُدَّه .

فأما أَحْناءُ كلامهم و حواشيه ، و تصاريف خطابهم و مثانيه ، فكلّ أولئك رهنٌ بـ (المجاز) : غاياتِه و دواعيه ؛ كقولهم للشمس : (جونة)[١] !! ففيه عندنا من دواعِى المجاز ما فيه ، و هو ما نتوفّر عليه الآن نعالجه هنا و نسانيه .

إذا ألفيتَهم يقولون للشمس : (جونة) ، بعدما سمَّوها : (البيضاء) ، و : (ذكاء) ، و نَعَتُوها أيضًا بمناعِت الضياء و البهاء ، فقد آذنوك أنهم (يُسِرُّون حَسْوًا فى ارتغاء)[٢] .

فهذا – عندى –[٣] مِنْ عكس الكلام الذى يُقْصَدُ به (المبالغة) و (الإفراط) فيما عُكِسَ عنه ؛ للإيذان بأن المعنَى قد بلغ الغاية فى بابه[٤] حتى رجع إلى الضِّدِّ[٤]، فشأنُ كلّ ما انتهى لنهاية أن يعود إلى عكسه[٤] ، و فى هذا من المبالغة ما يُوقظ إلى المعنى المراد [٣] ، " و ذلك من لطائف لغة العرب و غرائبها "[٥] – على ما قال ابن المنير فيما كتبه على (الكشاف)[٥] – . قُلْتُ : و لعلّه جَدَّ عندها فى طَلَبِ هذه اللطائف ، و احتشد بعدها لتقصِّى هاتيك الغرائب ، فوقع من ذلك على كثير[٦] ، و هو ما يرشد إليه قوله – فى موضع آخر –: " الشىء إذا بلغ الغاية عندهم عبّروا

(١) انظر : ثلاثة كتب فى الأضداد ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٩٢ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ؛ تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥ ؛ مجالس ثعلب ٣٠٦/١ ؛ اللسان : جون (٧٣٢/١) .

(٢) من أمثالهم ؛ يضرب لمن يظهر أمرًا و هو يريد غيره ، انظر : الميدانى ٣٨٢/٢ ؛ نهاية الأرب ٦٠/٣؛ اللسان : رغا (١٦٨٥/٣) . (٣–٣) ما بين القوسين خلاصةُ كلامٍ طويل وقعتُ عليه فى مواضع متفرّقة من الكشاف (و ابن المنير عليه) ، فرأيتُ أن أسوقه إليك مختصرًا ؛ تحاميًا للإطالة ، فانظره بتمامه فى الكشاف (و ابن المنير عليه) – : ١٤/٢ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٣٨٦ ؛ ٨٦/٤ ، ٩٨ ، ٢٢٣ .

(٤،٤،٤) و من هنا ما قيل فى أمثالهم : (التماس الزيادة على الغاية مُحال) ، انظر : الميدانى ٢١٠/٢ . و من بابته أيضًا فى الأمثال : (أسرعَ فى نقص امرئ تمامُه) ؛ انظر : الميدانى ٣٥٦/١ .

(٥،٥) انظر : ١٤/٢ . (٦) ما يلقاك من كلامنا – بعدُ – فيه دلالة على هذه الكثرة ؛ فألقِ إليه سمعك ، و اجعله منك على بال .

عنه بالضِّدِّ ... ، و ذلك أمر يُعتاد فى لغة العرب "[١] .

ذلك – عندى – هو الباب ، و عليه المعَوَّلُ هنا ، و إليه المآب ، فَ (أْتُوا البيوت من أبوابها) ، و لا تنكّبوا الأبواب .

فأمّا مَنْ رأى أنّ (جونة) على ظاهرها من حقيقة السواد ؛ لمكان اسوداد الشمس إذا غابت[٢] – : فذلك عندى غيرُ مُتَّجِه ، و لَنَا ما يُرْوَى من أن الحجّاج[٣] عُرِضَتْ عليه دِرْعٌ ، و كانت صافية ، فجعل لا يرى صفاءها ، فقال له أُنَيْسٌ الجرمى[٤] – و كان فصيحًا[٥] – : إن الشمس لجونة ؛ يعنى أنها شديدة البريق و الصفاء ، حتى لقد غلب صفاؤها بياض الدرع[٦] .

إذن ، فلمّا تناهَى بياض الشمس ، فبلغت منه أقصاه ، تحوّلت عنه حين تناهت إليه ، تراجُعًا إلى ضدِّه من السواد ، و فى ذلك مبالغة – دونها كلُّ مبالغة – فى وصف الشمس بالبياض . و نحوًا من هذا تجده فى قول المتنبى[٧] :

وَجُدتَّ حتى كِدتَّ تبخلُ حائلاً لِلْمُنْتَهَى، و ([٨] مِنَ السُّرور بُكاءُ [٨])

يريد: و لقد بلغتَ من الجود أقصاه حتى كدت تتحول عن آخره حين تناهيتَ إليه، و تعود إلى البخل ، إذ ليس من شأنك أن تقف فى الكَرَم عند غاية ، و ليس هناك

---

(١) الإنتصاف (على الكشاف) ٥١/٢ . (٢) انظر : اللسان : جون (٧٣٢/١) ، و : غزل (٣٢٥٢/٥) . (٣) قُلْتُ : و لا يخفاك أن الحجاج – لمكان فصاحته أيضًا – قد وقف مِنْ فَوْرِهِ على مراد أُنيس ، بل لعلّى لا أقول غير مقول إذا ذكرتُ هنا أن فصاحة الحجاج أشهر من فَلَقِ الصبح ، " و عن أبى عمرو بن العلاء : ما رأيتُ قَرَوِيَّيْنِ أفصح من الحَسَن و الحجاج ، يعنى : رجليْن من أهل المدن " اهـ الكشاف ١٢٥/٢ . (٤) كذا فى اللسان – بالمعجمة – ، و فى (الأضداد) لابن السكيت ص ١٨٩ – : (الحَرْمِىّ) – بالمهملة – . قُلْتُ: و كلاهما ليس من الصواب ببعيد.

(٥) قيد الفصاحة من الأهمية هنا بمكان مكين ؛ فلا يَنْبُ عنه سمْعُك ، ثمّ لا يَعْدُ عنه بَصَرُك .

(٦) انظر فى هذا : الأضداد لابن السكيت ص ١٨٩ ؛ الأضداد للسجستانى ص ٩٢ ؛ اللسان : جون (٧٣٢/١) . (٧) انظر : ديوانه ٢٩/١ . و انظر أيضًا :

الخصائص ٢٤١/٣ ؛ ابن المنير (على الكشاف) ٣٨٦/٢ . (٨-٨) ما بين القوسين – بلفظه – نظمه الميدانى فى سلك (أمثاله) التى حكاها عن المولَّدين ، انظر ٢٨٧/٢ .

جُود بعد أن بلغت نهايته ، و مثل ذلك السُّرور : إذا اشتدَّ تحوّل إلى بكاء[١] .

و من هذه البابة " قولُ المنجِّمين فى النَّحْسَيْن إذا تقابلا – : اسْتَحَالا سعدًا ، و عليه قولُ الناس : عداوة أربعين سنة مودَّة "[٢] . و قيل من قديم : " إنما مَلُحَ القِرْدُ عند الناس ؛ لإفراط قُبْحِه "[٣] ، " و كان يقال : مِنَ التَّوَقِّى تركُ الإفراط فى التوقِّى "[٤] .

و من قبلُ ما جَرَى على لسان عمر ، أَصْلُ هذا النظر ، فقد عَوَّلَ عليه فيما يرويه عنه الطبرىُّ فى (جامع بيانه)[٥] ، حيث يقول : " لما نزلت : (اليوم أكملتُ لكم دينكم)[٦] – و ذلك يوم الحج الأكبر – : بكَى عمر ، فقال له النبى ﷺ : ما يبكيك ؟ قال : أبكانى أنّا كنّا فى زيادةٍ من ديننا ، فأما إذ كمل ، فإنه لم يكمل شىء إلا نقص ! فقال : صدقتَ "[٥] .

فلمّا أنْ شاع هذا و اتّسع ، فصار فى دنيا الناس أمرًا مشهودًا ، و فى العلوم – يتعاطَوْنها – معلومًا عندهم معهودًا – : أولاه فى (الخصائص)[٧] فَضْلَ عنايةٍ ، فترجم عليه قائلاً : (باب فى التراجع عند التّناهى)[٧] ، لِيَسْطُرَ قَلَمُهُ بعدها : " هذا معنًى مطروق فى غير صناعة الإعراب ، كما أنه مطروق فيها "[٧] .

قُلْتُ : و ممّا وَقَعَ إلىَّ من ذلك فى صناعة الإعراب – : صنيعُ سيبويه إذ جَعَلَ الأفعال التى تجاوزت ثلاثة مفاعيل – و هى نهاية التعدِّى عندهم – بمنزلة الفعل اللازم ؛ فذلك حيث يقول : " و اعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرتُ لك من المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدًّى ، تعدّتْ إلى جميع ما يتعدَّى إليه الفعلُ الذى لا يتعدى الفاعل "[٨] ؛ يريد : سائر معمولات الفعل من المصادر

(١) من عبارة البرقوقى فى شرح قول المتنبى . (٢) المحتسب ٤١/٢ .
(٣) عيون الأخبار ٧/٢ . (٤) السابق ٨/٢ . (٥،٥) ٥١٩/٩ ، و نحو ذلك فى : القرطبى ٦١/٦ ؛ البحر المحيط ٤٢٦/٣ . (٦) ٣/ المائدة . (٧،٧،٧) ٢٤١/٣ .

(٨) سيبويه ٤١/١ .

و الأحوال ، و نحوها ؛ " لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدَّى "[١] .

• **الغُرَاب : أَعْوَر**

هذا أيضًا نحوٌ من سابقه ؛ فهو من عكس كلامهم الذى يقصدون به (المبالغة)[٢] و (الإفراط)[٢] فيما يُعكسُ عنه ، فقد أحاط علمُهم أنّ الغراب صافِي العين ، نافِذُ البَصَر[٣] ، و لَعَمْرِى لَذَا خُبْرٌ صدَّقه الخَبَر ، إذ أصرحتْ بذلك أمثالهم : (أَصْفَى من عين الغراب)[٤] ، (أصفى نظرًا من غراب)[٥] ، (أَبْصَرُ من غراب)[٦] . و إنْ شئتَ فَلَدَىَّ من علْمهم بحاله مزيد ، و لى عليه أيضًا ناطقٌ من أمثالهم و شهيد ، و ذلك قولهم : (أَصَحُّ من غراب)[٧] ، يجعلونه ؛ لمكان سلامته من الآفة ، و امتناع بَدَنِهِ من العلل ، مضروبًا بصحته المثَل ؛ كقولهم أيضًا فى غير الغراب ، مما تَنْتَفِى منه العلّة ، و يتجاوزه الدَّاء – : (أَصَحُّ من ذئب)[٨] ، و : (أصحّ من ظَبْى[٩])[٨] ، و نحوهما[١٠] ، حتى لقد سُمِعَ فى دعائهم على الرجُل

(١) سيبويه ٤١/١ . و انظر له – من بابته – : ٤٠٧/٣ ، و انظر : السيرافى ١٠١/١٣ . و انظر أيضًا : المحتسب٤١/٢ حيث وقفنا أبو الفتح على شواهد أخرى لما وقع فى صناعة الإعراب من (التراجع عند التناهى).

(٢،٢) (المبالغة) فى الصفة ، و : (الإفراط) فيها ، مصطلحان – عندهم – بمعنًى ، و كذلك : (التبليغ) فى كلام طائفة منهم ، انظر : تحرير التحبير ص ١٤٧ ؛ بديع القرآن ص ٥٤ ؛ نهاية الأرب ١٢٤/٧. و سيأتيك فى ص ٨١ هامش ٢ ، ص ١٢٣ هامش ٨ ما هو من ذلك بسبب .

(٣) انظر : أمثال الميدانى ٣٩٦/١ ؛ نهاية الأرب ٢١١/١٠ .

(٤) انظر : الميدانى ٤٢٩/١ ؛ كتاب أفعل ص ٦٨ . (٥) انظر : نهاية الأرب ٢١٢/١٠ .

(٦) انظر : الميدانى ١٢١/١ ؛ كتاب أفعل ص ٤٣ ؛ اللسان : عور (٣١٦٥/٤) ؛ و : غرب (٣٢٢٩/٥) . (٧) انظر : نهاية الأرب ٢١٢/١٠ . (٨،٨) انظر : الميدانى ٤٣٠/١ .

(٩) و من أمثالهم أيضًا فى التعبير عن صحة جسمه ، و سلامة بدنه –: (به داءُ ظبى) ؛ قال أبو عمرو : معناه أنه لا داء به ، كما لا داء بالظبى ، فإن الظبى لا يمرض إلا إذا حان موته . انظر : الميدانى ٩٨/١ ؛ الأساس : ظبى (٨٨/٢) ؛ نهاية الأرب ٢٠/٣ ؛ اللسان : ظبا (٢٧٤٤/٤) .

(١٠) و ذلك قولهم : (أصح من ظليم) ، و : (أصح من عير الفلاة) ، و : (أصح من عير أبى سيارة) ، انظر : الميدانى ٤٢٢/١ ، ٤٣٠ ؛ نهاية الأرب ٩٦/١٠ .

يُتَمَنَّى هلاكه : (رماه اللهُ بداء الذئب)[١] ، قالوا : " معناه : أهلكه الله ، و ذلك أن الذئب لا داء له إلا الموت "[١] .

فتلك – عندهم – حال الغراب : عينٌ صافية ، بَصَرٌ حديد ، امتناعٌ من علّة ، سلامة من آفة ، حتى كأنْ لم يَبْقَ إلا أنْ يُزْهَى الغرابُ بنفْسه ؛ إجابة لِدَاعٍ دعاه :

ألا فاعلمْ لِتُزْهَ غرابَ زَهْوٍ و مَنْ يُزْهَى إذا امتنع الغرابُ ؟!

فلمّا أنْ وَجَبَتْ ، و أُجِيبَ دَاعِيه ، و طَارَ ذِكْرُ الغراب مقرونًا بِتَعَالِيه – : جَعَلَهَا العربيُّ فى جُمْلة أمثاله و مَثَانِيه، مَكْرُورَةً ثَمَّ بِمِلْءِ فِيه: (أَزْهَى من غراب)[٢]، و : (زَهْوَ الغراب)[٣] ، و : (أخيل من غراب)[٤] ، يقولونها تعاظُمًا فى مواطن العُجْب ، و منازل التِّيه .

لكنّ العربيَّ أَمَّ بعدها إلى لفظٍ سواهْ ، أُرَاهُ بسببٍ مِنْ تراجُعِه بعد التَّنَاهْ ، إذ هَمَّ فأرانا الغرابَ على (ضِدِّ) مَرْآهْ : مُنْتَكِسًا هنالك بعد تعاظُم و تَبَاهْ ، فَلِنُكْتَةٍ سَامَ غرابَه (قلبًا) ، فبـ (الأعور) تراجُعًا منه سَمَّاهْ !! فإن قيل : لا ، كلاَّ ، ثم حاشاهْ ، قُلْتُ : بل على رِسْلِكَ ، فَللهِ – تاللهِ – ثَوْبَاهْ !!

و لم يلبثْ لفظ (الأعور) أنْ قَرَّ به القَرار فى الكلام ، فقد سلكوه فى مثانى خطابهم تَمْثُلاَ ، و تلعَّبوا بِـ (زِنَتِهِ) اتّساعًا منهم و تَبَدُّلاَ . أما التمثُّل فقول العرب : (أعورُ : عَيْنَكَ و الحَجَر[٥])[٦] ، و أما التلعُّب به فقولهم : (عُوَيْرٌ) –

(١،١) الميدانى ٢٩٩/١ . (٢) انظر : الميدانى ٣٤٠/١ ؛ كتاب أفعل ص ٨١ ؛ الأساس : زهو (٤١٤/١) ؛ نهاية الأرب ١٥٣/١٠ ؛ اللسان : زها (١٨٨٣/٣) .

(٣) أى : زُهِيتَ زَهْوَ الغراب ؛ انظر : اللسان : زها (١٨٨٣/٣) .

(٤) انظر : الميدانى ٢٧٠/١ . (٥) الظاهر أنّ منهم مَنْ تَسَمَّحَ هنا فحذف الواو ؛ قال فى الهمع : " و أما قولهم : (أعورُ : عينك الحجر) ، فعلى حذف العاطف ؛ أى : و الحجر " اهـ ١٧٠/١ . قُلْتُ : و على قوله فقد تحصّل لنا هنا روايتان ، فليحرّر .

(٦) يريدون : يا أعورُ ، احفظ عينك ، و احذر الحجر ، و قصته فى الميدانى ٤٦٧/١ ، و انظر أيضًا : الإرتشاف ١١٧/٣ ، ١١٨ ؛ اللسان : عور (٣١٦٦/٤) .

على ترخيم التصغير[١] – ، و أكثر ما يستعمل هذا عند صياحهم به فيقولون : عُوَيْرُ ، عُوَيْرُ[١] .

و قد يَشْهَدُ لتَبَوُّءِ (الأعور) منزله من اللسان ما حكاه فى (الأساس)[٢] من الدعاء يدعو به الدَّاعِى على الحيِّ من أحيائهم يَبْغِيهم جلاءً[٣] عن ديارهم و انزياحًا[٣] ، و ذلك قوله[٤] : " حَجَلَ فى دارهم الأعورُ الأعرجُ[٣] "[٢] ، قُلْتُ : و لا شىء أَفْشَى فى كلامهم من دُعاء .

ذلك أنّ الزمخشرى حين توفّر على شرح ما حَكَى من الدعاء المذكور ، تَرَكَ هنالك تفسير (الأعور) ؛ لمكان شهرته فى اللسان ، لكنّه أَكَبَّ بعدها على بيان معنى (الأعرج) ، فقال : " هو الغراب ؛ لحجلانه[٥] ، و انقباض نَسَاه[٥] "[٦] .

فلم يكن الزمخشرى لِيَدَعَ تفسير (الأعور) دون (الأعرج) إلا لمانع : أنّ الأول أولجُ – عندهم – فى المسامع ، و أنه أَجْوَلُ لديهم أيضًا فى المجامع .

و بعدُ ، فهل تحسَب العربىَّ إذ أَتَى هذا (القلبَ) الذى أَجْنَاهُ (أَعْوَرَهْ) : أَخَا لـ (لغراب) قَدَّرَهْ ، و سَبِيلَهُ فى اللسان يَسَّرَهْ ... – أقول : هل تحسب العربى قد أتى بذلك من العَظائم ما يستوجب به العَذائم ؟

* أَفَبَعْدَ : (**أَبْصَرَ**)[٧] تُنْفِذَنَّ : (**عُوَيْرَا**)[٧] * ؟!

قد سألها قومٌ مِنْ قبْلنا ، فمنهم مُهْتَد ، و أكثرهم عن الجواب ناكبون :

(١،١) انظر : اللسان : عور (٣١٦٤/٤ ، ٣١٦٥) . (٢،٢) عرج (١٠٧/٢) .

(٣،٣،٣) " و ذلك أنّ الغراب لا يُلِمُّ بالمنازل إلا إذا بان منها أهلها ، فيقع حينئذ فى مواضع بيوتهم يتلمّس و يتقمّم " اهـ نهاية الأرب ٢١١/١٠ (ببعض تصرف) . و انظر أيضًا : الميدانى ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ .

(٤) أى الدَّاعِى نفْسه ، أو الزمخشرى حكايةً عنه ، و مآل التقديرين واحد .

(٥،٥) من كلام الجاحظ فى هذا : " الغراب يحجل و يمشى مشى المقيَّد " اهـ البرصان و العرجان ص ٢١٣ ، و انظر له أيضًا : الحيوان ١٤٣/١ ؛ ٢١٥/٥ . (٦) الأساس : عرج (١٠٧/٢) .

(٧،٧) أى فى قولهم فى المثل : (أبصر من غراب) ، و قولهم – عند صياحهم بالغراب – : (عوير) ، و كُلاً ذكرناه فى ص ٦٨ – ٧٠ .

فمِنْ قائل بأن " العرب تسمى الغراب أعور ؛ لأنه مُغْمِضٌ أبدًا إحدى عينيه ، مقتصر على إحداهما ؛ من قوة بصره "[١] . و من ذاهبٍ إلى أنهم " إنما سمّوه (أعور) ؛ لحدّة بصره ، على طريق التفاؤل له "[١] . و من مؤكِّد أن العرب سمّته بذلك ؛ " لحدّة بصره ، على التشؤُّم ، أو على القلب "[٢] .

على أنك لو تَدَبَّرْتَ جَابَةَ كُلٍّ ؛ لِتُؤْتَى منها مَاعُونَهَا ، و تُعْطَى مِنْ كَثَبٍ قانونها ، لوجدتَّهم ثلاثتهم مجموعين على القول بقوة بصر الغراب ، إلا أن كل واحد منهم عَوَّلَ بعدُ فى مقالته على ما لم يعوِّل عليه نظيره ، فهم جميعٌ فى الإقرار بقوة بصره ، لكنهم ليسوا كذلك فى (تعيين مَنَاطِ)[٣] عَوَرِهِ ؛ فَجَابَاتُهُم فى (تنقيح مناطه)[٤] شَتَّى .

قُلْتُ : و لاجتماعهم على حدّة بصره[٥] ، و أنّ ذلك منه بحيث لا يخفى على أحد[٥] – ما حَسُنَ قول بشّار[٦] :

و قد ظلموه حين سمَّوه سيِّدا كما ظلم الناسُ الغرابَ بـ(أَعْوَرَا)

و لمكان قوة بصره أيضًا ما قالت العرب فى الدعاء عليه – : " أَعْوَرُ[٧] ،

(١،١) الميدانى ١٢١/١ . (٢) الميدانى ٤٦٧/١ ، و انظر : اللسان : عور (٣١٦٥/٤) .

(٣) (تعيين المناط) هنا هو : (تخريج المناط) – عند الأصوليين – ، و يعنون به : " تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة " اهـ الكليات ص ٣١٣ ، و انظر : التهانوى ١٨٤/٢ .

(٤) (تنقيح المناط) : أصله من كلام الأصوليين ، مركَّب إضافى ، معناه – عندهم – : " إسقاط ما لا مدخل له فى العِلِّيَّة " اهـ الكليات ص ٣١٣ . و يُسَمَّى أيضًا : (السّبر والتقسيم) ، و : (السّبر) ، و : (التقسيم) ، و : (التّرديد) – ثلاثتها من تسمية الكلّ باسم الجزء – . انظر : الكليات ص ٢٦٥ ؛ التهانوى ٣١/٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ . و انظر فضل بيان لهذا فى كلام الجوينى فى برهانه ١٣١/١ ؛ ٨١٥/٢ – ٨١٩ . قُلْتُ : و المراد هنا : استبعاد ما لا يَتَّجِهُ تعليقُ (عَوَرِ) الغراب به ، من مجموع المعانى التى تصلح آحادها أن تكون علّة لتسميته بالأعور ، إلا واحدًا منها يتعيّن فى نظر الناظر أن يكون – دونها جميعًا – علة للاسم المذكور ، و هذا نفْسه هو (تحقيق المناط) فى عرف الأصوليين .

(٥،٥) مما قيل فى قوة بصره : " إن الغراب يبصر من تحت الأرض بقدر منقاره " اهـ الميدانى ١٢٢/١ .

(٦) نسبه إليه الميدانى فى أمثاله ١٢١/١ ، و لم أجده فى ديوانه – بعد طُول بحث – .

(٧) ينادونه ؛ أى : يا أعورُ .

عَوَّرَ[١] اللهُ عَيْنَكَ "[٢] ، يرجُون له ذلك ؛ لشؤمه عندهم[٣] ، و لو كان عوره على الحقيقة ما دعَوْا عليه بمثل هذا[٤] .

و بعدُ ، فعندى أنّ حَسَنَ الجِيبَةِ مِنْ هؤلاء مَنْ قال منهم : إنّ العرب إنما سمّت الغراب – : (الأعور) ؛ على (القلب) ، يعنِى أنها تريد بذلك ما أرادته حين سمّت الشمس : (جونة) ، و هو ما أوسعناه بيانًا فى موضعه[٥] . ذلك أنّ الغراب قد تناهَى – عندهم – قوةَ نظر ، و حدّةَ بصر ، حتى كأنْ لم يَبْقَ بعد ذلك إلا العَوَر ، أى أنّ الغراب بلغ من نفوذ البصر أقصاه ، و كاد يتحوّل عن آخره حين انتهى إليه ، فَعَادَ[٦] إلى العور، إذ ليس من شأن بصره أن يقف فى النفوذ عند غاية، و ليس هناك نفوذُ بصرٍ بعد أن بلغ الغراب نهايته ؛ فـ(التماس الزيادة على الغاية مُحال)[٧] ، * و كلُّ شىء بلغ الحدَّ انتهَى *[٨] .

---

(١) يقال : أَعْوَرَ اللهُ عينَ فلان ، و : عَوَّرَها ؛ أى : جعلها عوراء ، و ربما قالوا : عَارَ عينَه ، يَعُورُها ، إذا عَوَّرَها ، انظر : اللسان : عور (٣١٦٤/٤) . (٢) الأساس : عور (١٤٧/٢) .

(٣) إذ كان لا يعترى منازلهم إلا إذا بانُوا ، حتى إنهم سمّوه : (غراب البين) لذلك ، و فى أمثالهم : (أشأم من غراب البين) انظر: الميدانى ٣٩٦/١. و انظر أيضًا فى حديث شؤمه عندهم ، و مدى تطيّرهم به-: خبرًا حكاه فى عيون الأخبار ١٤٧/١ ، ١٤٨ عن كثيّر عزّة . و انظر ص ٧٠ هامش ٣ ، فما هناك بسبب مما هنا . (٤) لكونه من باب طلب تحصيل الحاصل . (٥) انظر ص ٦٤ – ٦٨ .

(٦) العَوْدُ هنا بمعنى : (الصيرورة) ؛ قال فى الكشاف : " و هو كثير فى كلام العرب كثرة فاشية ، لا تكاد تسمعهم يستعملون : (صار) ، و لكنْ : عاد ما عُدتُّ أراه ، و : عاد لا يكلّمنى ، و : ما عاد لفلان مال " اهـ ٣٧٠/٢ . و فى الصاحبى ص ٤٥٠ أنّ هذا نَظْمٌ للعرب لا يقوله غيرهم ، و نقله عنه فى المزهر ٣٣٠/١ ، ٣٣١ . (٧) من أمثالهم ، و قد مضى ذكره فى ص ٦٥ (هامش ٤) .

(٨) لابن دريد فى مقصورته ، و صدره : * فإنْ أمُتْ فقد تناهت لذَّتى * أنشده فى الخصائص ٢٤١/٣ . و أنشد الزمخشرى فى ربيع الأبرار ١٩٦/١ :

و كلُّ سلامة تَعِدُ المنايا و كلُّ عمارةٍ تعد الخرابا

و أنشد أيضًا : * و حين تصفُو الليالى يحدث الكَدَرُ * انظر : ربيع الأبرار ٣٢٤/١ . " و من كلام الجاهلية الأولى : كلُّ مُقِيمٍ شَاخِص ، و كلُّ زائد ناقص " اهـ ربيع الأبرار ٣٢٠/١ . قُلْتُ : و من بابته – على طريق التفاؤل – : (اشتدِّى أزمةُ تنفرجِى) – من كلامه ﷺ كما فى نهاية الأرب ٣/٣ – ، و انظر فيه أيضًا : اللسان : أزم (٧٤/١) ؛ الإرتشاف ١١٨/٣ ؛ الهمع ١٧٤/١ . و عليه قول أبى ذؤيب : =

فأمّا أنْ يُحْمَلَ (العورُ) هنا على ظاهره فغيرُ مُتَّجِه[١] ؛ لاقتضائه العُدُول عن المتعالَم من حال الغراب ، و فى ذلك من فساد النظر و البُطلان[١] ، ما لا ينتطح فيه عَنْزان .

فقد (صَرَّحَ الحقُّ عن مَحْضِه)[٢] ، و من قبلُ ما قلنا[٣] : هذا هو الباب ؛ فـ (أتُوا البيوت من أبوابها) ، و لا تنكّبوا الأبواب[٣] .

و تتمّةً لتحرير الإطلاقين ، أعنى قولهم للشمس : (جونة) ، و للغراب : (أعور) – تتمّةً لذلك أرى من الأمانة أن نلفت إلى أن ابن قتيبة قد أشار إلى هذا فى (تأويل مشكل القرآن)[٤] حيث ذكر أنّ ذينك الإطلاقين من باب (المقلوب) ، بقصد المبالغة فى الوصف[٤]، و لكنْ فَرْقٌ بين إجمال و تفصيل ، فلكلِّ عملٍ ثواب، و لكلّ كلام جواب .

و بالجُملة ، لقد شاع عنهم هذا (التراجُع) و اتّسع ، لا عن (تقليدٍ) صريح ، و لا إلى اعتباطٍ يُرِيح، بل صُدُورًا عن أُفُقٍ فسيح، و عَمَلاً بضوابط النظر الصحيح، و كُلُّ ذى نَظَرٍ و نَظَرُه ، و كُلُّ ذى صناعةٍ و صناعتُه . فإن قيل : رُبَّ خاصٍّ عندهم ما يَعُمّْ ، قلنا : فذلك طَرْدٌ بأُصُول النظرِ أَلَمّْ .

و قد يَزِيدُ فى الشهادة لشياع هذا (التراجع) عندهم ، و رسوخ قَدَمِهِ فى تناولهم – : أنْ يَرْكَنَ إليه أيضًا متشرِّعة ، و يعوِّل عليه فقهاء ؛ فهذا (التراجع) – فى رأى جماعتهم – باب ، تعلَّق به منهم أُولُو ألباب ؛ لا تَهَضُّمًا للأصول ، و لا خَرْقًا منهم لأبواب ؛ بل دَفْعًا لحَرَجٍ ، بِرَفْعِهِ نَزَلَ الكتاب : (و ما جعل عليكم فى الدين من حرج)[٥] ؛ فَأَحْسِنْ به حُكْمًا ! ، و أَكْرِمْ به من خطاب ! .

= * و للشَّرِّ بعد القارعات فُرُوجُ * انظر : ديوان الهذليين ٦١/١ ؛ اللسان : فرج (٣٣٧٠/٥) .

(١،١) تقدّم لنا أيضًا نحو هذا الرفض عند تفسيرنا لدعاء العرب عليه بأن تعار عينه ، انظر ص ٧١، ٧٢.
(٢) فى الأمثال ؛ فانظر : الميدانى ٤١٠/١ ، و انظر أيضًا : الأساس : صرح (١٢/٢) ؛ الكشاف ٢٤٦/١ ؛ اللسان : صرح (٢٤٢٥/٤) .
(٣،٣) انظر ص ٦٦ .
(٤،٤) انظر منه ص ١٨٥ .
(٥) ٧٨/ الحج .

ذلك إذ يرى كثيرٌ من هؤلاء أنّ الأمر إذا تناهَى ضِيقًا اتّسع[١] ، و إذا هو تناهى سَعَةً عاد إلى الضِّيق ؛ " ألا ترى أن قليل العمل فى الصلاة لما اضطُرَّ إليه ، سُومِحَ به ، و كثيره لما لم يكن به حاجة ، لم يُسَامَحْ به "[٢] ؛ و هو ما عبَّر عنه بعضهم بقوله : " وُضِعَتِ الأشياءُ فى الأصول على أنها إذا ضاقت اتّسعت ، و إذا اتسعت ضاقت "[٢] . و من كلام الغزّالى – فيما نُقِلَ عنه – : "كلُّ ما تجاوز عن حدِّه ، انعكس إلى ضدِّه "[٢] . و حَكَى جماعة عن الشافعى أنه " سُئل عن الذُباب يجلس على غائط ، ثم يَقَعُ على الثّوب ، فقال : إنْ كان فى طيرانه ما يجفّ فيه رِجْلاه ، و إلاّ فالشىء إذا ضاق اتّسع "[٢] .

* * *

و مِنْ كلامهم الذى أَجْرَوْهُ هذا المجْرَى ، مع نوع زيادةٍ على أصل (التراجع) المذكور – : **قولهم**[٣] **للحبشىِّ** : (**أبو البيضاء**) ، **و للأبيض** : (**أبو الجون**) ؛ قال ابن قتيبة : يقولون ذلك ؛ للاستهزاء[٤] . قُلْتُ : اللهمَّ نَعَمْ ، لكنْ لا يخفاك أنّ أمر الأبويْن كليهما : أبى البيضاء ، و أبى الجون – لا يزال موصول الأسباب بفكرة (التراجع إلى أضداد الصفات عند تناهيها) ؛ بقصد المبالغة فيها ، إلا أنّ المبالغة فى الصفة ، و هى العِلَّة التى ارتُكِبَ من أجلها هذا (القلبُ) أو هذا (التراجع) – كانت معلولة ، هذه المرّة ، بعلّة (الاستهزاء) ، و ذا نَوْعٌ من التعلّق يقال له عند بعضهم (علّة العلّة)[٥] . بيان هذا أن نقول : إذا كانوا قد تراجعوا إلى أضداد الصفات عند تناهيها ؛ تحصيلاً لوصفٍ يريدون ليبلغوا منه غايته و منتهاه ، على نحوٍ مؤكَّدٍ مبالَغٍ فيه ؛ كقولهم للشمس و للغراب – : (جونة) ، و : (أعور) –

(١) قُلْتُ : و نحوه فى أمثالهم : (ربّما اتّسع الأمر الذى ضاق) ، انظر : الميدانى ٣٣١/١ .
(٢،٢،٢،٢) الأشباه و النظائر فى قواعد و فروع فقه الشافعية ص ٩٢ ، و انظر : الموافقات ١٥٦/٢ – ١٦٢ . (٣) انظر : اللسان : بيض (٣٩٧/١) ، و : سلم (٢٠٧٩/٣) .
(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥ . (٥) انظر : البحر المحيط ٢٠٨/٢ .

على ما أزلفناه لك محرَّرًا فيما مضى[١] – ...

أقول : إذا كانوا قد (تراجعوا) هنالك يقصدون مطلق المبالغة ، فإن (تراجعهم) هنا كان معلولاً بالمبالغة مقيَّدةً بالاستهزاء ؛ كقول من قال : ضربتُ ابنى ؛ تأديبًا ؛ لينتفع ، فالضرب هنا معلول بالتأديب ، و التأديب مقيَّد بالانتفاع ، فهو يجعل (التأديب) مفعولاً من أجله تتعلق به لام (الانتفاع) ، فيكون (الانتفاع) – عنده – علة للعلة[٢] . ذهب إلى هذا أبو حيان فى كلام له فى (البحر المحيط)[٢] .

و تحرير هذا – عندى – أن تكون عبارة (البحر) من باب المسامحة ، و إلا فالعلة لا تكون معلولة ؛ للزوم التسلسل . فالرأى أن يُحْمَلَ قوله هنا على أن يكون (الانتفاع) تتميمًا للعلة التى هى (التأديب) ، فيكون قيدًا لها ، و ذلك نحوٌ مما قال به أبو الفتح فى (خصائصه)[٣] ، عند تأويله لما يناظر هذا عن أبى بكر بن السراج ، فارجع إليه – إن شئت – .

* * *

و تلك أخرى مِنْ صُوَرِ (رَغَبِهِم فى البيان) ، ركبوا إليها لونًا من (القلبِ) جديدًا ، قد كان فى أهل الحجاز وليدًا ؛ شَبَّ فيهم ، ثم جاوزهم بعيدًا ، ليشيعَ فى العُرْبِ وِرْدًا لهم مورودًا ، و لم يكونوا ليلهجوا به إلا أنْ كان فى اللسان سديدًا ، و لِلْغَرَضِ يُمَسِّكُونَ به – مُفِيدًا .

ذلك قولهم : **عِيشَةٌ راضِيَة**[٤] ، و : **سِرٌّ كاتِمٌ** ، و : **ماءٌ دافِق** ، و : **نهارٌ**

(١) انظر ص ٦٤ – ٧٤ . (٢،٢) انظر : البحر المحيط ٢٠٨/٢ .

(٣) انظر ١/ ١٧٣ ، ١٧٤ . (٤) ذكّرناك فيما مضى بقرآنية قولهم : (عيشة راضية) – انظر ص ١ هامش ٢– ، و أزيد هنا أنّى وقفتُ عليها فى شعرٍ لهم أنشده فى (الأساس) ، و ذلك قول القائل:

فلا تحبسنّى بأرض العراق و خلِّ سبيلى إلى البادية

أراعى المخاض و أجنى الكما و تلك لنا عيشة راضية =

صائم ، و : **ليلٌ قائم** ؛ فخمستهنّ فى الأصل (مفعولات) ؛ أعنى أنّ بناء كُلٍّ لو جِىء به على أصله لكان على (مفعول) : عيشة مَرْضِيَّة ، سرٌّ مكتوم ، و كذا ثلاثتهنّ البواقى ، هذا هو الأصل . لكنّهنّ (قُلِبْنَ) إلى الضِّدِّ عَمْدَ عَيْنٍ ، فَجِئْنَ على (فاعلٍ) كُلُّهُنَّ جُمَعُ ؛ تراجعًا عن المفعولية إلى الفاعلية ؛ لبلوغ المفعولية منهنّ مُنتهاها ، أى لما تناهى فيهنّ معنَى (المفعولية) جاوزوه[1] إلى معنى (الفاعلية) ؛ جَرْيًا على مألوف طريقتهم فى التراجع إلى أضداد الصفات عند تناهيها ؛ طلبًا للمبالغة فيها، إلا أنّ تراجعهم كان هنا عن مَبْنًى إلى ضِدِّهِ من المبنَى، لا عن مَعْنًى إلى ضِدٍّ له من المعنَى . و كذلك يُصَرِّفُونَ القول ، و ليكونَ (قلبُ) (مفعولٍ) هنا إلى (فاعلٍ) ، مِنْ عكس كلامهم الذى يقصدون به الإفراط فيما يُعْكَسُ عنه ، و لِتَسْتَبِينَ سبيلُ (القالِين) .

قُلْتُ : و فى كُلِّ نُكتة لا تكبُر إلا فى صَدْرٍ أُوتِىَ صاحِبُهُ حَظًّا وافرًا من علم اللسان ، فلنَقُلْ فى ذلك – ما وَسِعَنَا فى القول بيان – .

• **عِيشَةٌ راضِيَة**[2]

هى عيشةٌ مَنْ أُوتِيها أو رُزِقَهَا ، سَعِدَ بها و رَضِيَهَا ؛ فهى مِنَ القَبول بحيث لا يَسَعُ أحدًا إلا أن يرضاها ؛ إذ ليس فيها من دواعى سخطه شىء . بل لعلّها اتُّخِذَتْ (مثالاً) للعِيشة المَرْضِيَّة التى يسعى إلى تحصيلها السّاعون ، فهى من الناس مرضيّة منهم على كل حال : مَنْ رُزِقَها فقد تُعُولِمَ خَبَرُ رِضاه ، و من لم يُعْطَها ، لم تزل أسبابُها مَطْلَبَهُ و مَسْعاه .

= انظر : الأساس : كمأ (٣١٩/٢) .

(١) ضمير الفاعل للعرب ، و إن لم يَجْرِ لهم ذِكْر ؛ لكونه معلومًا من الكلام .

(٢) لله درّهم! فليس الحُسن فى عبارتنا هذه مقصورًا على قولهم: (راضية) وصفًا للعيشة ؛ بل (العيشة) أيضًا هى – عندى – من الحسن بمكان ، فلم تكن : (معيشة) – مثلاً – أو : (عيشًا) أو : (معاشًا) ؛ بل: (عيشة) ، ذلك لانصباب غرضهم على (هيئة) العيش قبل العيش نفْسه . و لله ثَوْبَا صاحب =

فلمّا تناهت (مَرْضِيَّتُها) لتناهى جُمُوع (الرَّاضِين) – بالْفِعْلِ كان رضاهم أو بالقوّة – : تَسَمَّحَتِ العربُ فى (بِنْيَةِ) الرِّضَا ، فتجاوزتْ (مفعوليتَه) إلى (فاعليّته) ، تريد بذلك المبالغة ؛ جريًا على عادتهم فى (التراجع عند التناهى) ، و ليس بعد تناهى المفعولية ، فى شِرْعة (التراجع) ، إلا الفاعلية . إذن ، فلتكن (فاعليةُ) الرّضا – فى إثر هذا (التراجع) – وصفًا للعيشة نفسها ، بعدما كانت هى (المرضيّة) ، و (الرَّاضِى)[١] مَنْ يَعِيشُهَا[١] . قُلْتُ : و هو وَصْفٌ لم يكن له قبل هذا مَساغ ؛ لمكان التخصيص بالدليل العقليّ[٢] . ذلك أنّ جُمُوعَ الرَّاضِين ، و إنْ تَحَقَّقَ عُمُومُ تناهيهم ، فإنّ العيشة نفسها ما كانت لتكون منهم حتى يَتَسَنَّى وَصْفُها بـ (بالرّاضية)، إذ يُشْبِهُ أن يكون هذا – عندى – من باب قول القائل: " (فلان أميرٌ على الناس) ؛ أى : على مَنْ وراءه منهم ، و لم يُدخل فيهم نفْسه "[٣] ؛ " فإنّ الشخص لا يكون أميرًا على نفْسه "[٤] ؛ و من هنا ما قال المحقّقون : إنّ هذا و نحوه من العامّ المخصوص بقرينة العقل[٥] .

أما و قد وقع التناهى ، فَأَحْسِنْ عنده بـ (تراجع) ! ، و أَجْدِرْ قِبَلَهُ بـ (قلب) ! ؛ تَرَغُّبًا فى مبالغة هى بالمدح أشبه ، و بالإطراء أليق . فلمّا أنْ وقع

= (الأساس) ! فلم يكن الزمخشرى لتذهب عليه هذه اللطيفة ، أو يعزب عنه وجه خصوصيتها ؛ ففى (الأساس) : " عاش فلان عيشة راضية ، و هى للحالة ؛كالجِلسة " اهـ عيش (١٥٢/٢). و فى المحتسب: " الـ (فِعْلة) : كناية عن الحال التى تكون عليها ؛كالرِّكبة و : الجِلسة و : المِشية ... " اهـ ١٢٧/٢ . قُلْتُ : و نحوٌ من هذا التلطف قولهم فى المثل : (شَرُّ العِيشة الرَّمَق) ، انظر : الميدانى ٣٨١/١ .

(١،١) فهذا هو الأصل ، و عليه جاء قول جَنُوبَ ترثِى أخاها عمرًا ذا الكلب :

بينا الفَتَى ناعمٌ راضٍ بعيشته سِيقَ له من دواهى الدهر شُؤبوبُ

انظر : ديوان الهذليين ١٢٤/٣ .

(٢) انظر للأصوليين فى وقوع تخصيص العموم بالدليل العقلى : البرهان فى أصول الفقه ٤٠٨/١ ، ٤٠٩؛ المستصفى ٩٩/٢ – ١٠١ ؛ إحكام الآمدى ٤٥٩/٢ – ٤٦٥ ؛ الموافقات ٢٦٨/٣ – ٢٧٣ .

(٣) الكشاف ٢٢٣/١ . (٤) الجرجانى على الكشاف ٢٢٣/١ .

(٥) انظر : الجرجانى على الكشاف ٢٢٣/١ .

هذا ، إذا المفعول فاعل ، و إذا المرضىّ راضٍ ، " و كأنّ العيشة رضيتْ بمحلّها ، و حصولها فى مستحقّها "[١] ، و لِمَ لا ؟ و " لا حال أكمل من حالها "[١] ؟! بل " لو كان للمعيشة عقل لرضيت لنفْسها بحالتها "[٢] .

و نحوٌ من : (عيشة راضية) – : (سرٌّ كاتم) ، كأنّه مِنْ فرط مكتوميّته – لتكاثر كاتِميه – صار هو نفْسه كاتمًا لنفْسه !! ففى (القلب) مناداةٌ على وجوب كتمانه ، و الامتناع مِنْ ذِكْرِهِ أو الإيماء إليه ، فضلاً عن الإذاعة به أو إفشائه .

و نحوٌ منهما أيضًا : (نهار صائم) ، و : (ليل قائم) ؛ نُسِبَ الصيام إلى النهار ، و القيام إلى الليل ؛ للملابسة التى بين الصيام و القيام، و بين النهار و الليل؛ لتكاثر وقوع هذا فى هذا ، و ذاك فى ذاك .

و لا يخفاك أنّ (القلب) هنا أيضًا يُراد به المبالغة فى التعبير عن كثرة وقوع الصيام فى النهار و القيام فى الليل ؛ فلأجل هذه المبالغة ما جَازَ أنْ يوصف الزمانُ بالفعل الواقع فيه ؛ كما قال تعالى : (بل مكر الليل و النهار)[٣] ، فَنَسَبَ المكر إليهما؛ لكثرة[٤] وقوعه فيهما، "فالليل و النهار لا يمكران ، و لكنّ المكر فيهما"[٥].

و من هذا أيضًا ، ما وقع فى شعر الطِّرِمَّاح من قوله :

أَذَا العرشِ إنْ حانتْ وفاتِى فلا تكنْ على شرجعٍ يُعْلَى بخُضْر المطارفِ
و لكنْ أَحِنْ يومى سعيدًا بعصمة[٦] يُصابُون فى فَجٍّ من الأرض خائفِ

(١،١) إملاء العكبرى ٢٦٨/٢ . (٢) حاشية الجمل ٣٩٨/٤ . (٣) ٣٣/ سبأ .

(٤) عبّر فى (الكشاف) عن هذه (الكثرة) فقال : " أَبْطَلُوا إضرابهم بإضرابهم كأنهم قالوا : ما كان الإجرام من جهتنا بل من جهة مكركم لنا دائبًا ليلاً و نهارًا ، و حملكم إيانا على الشرك و اتخاذ الأنداد " اهـ

٢٩١/٣ . (٥) سيبويه ١٧٦/١ . و انظر أيضًا : معانى الفراء ٣٦٣/٢ ؛ السيرافى ٢٨٤/٢ ، ٢٨٥ ؛ المحتسب ١٨٤/٢ ، ١٨٥ .

(٦) لعلها لغة فى (عصبة) ؛ فالباء و الميم يتعاقبان فى حروف كثيرة ؛ لقرب مخرجيهما ؛ انظر: اللسان : عصب (٢٩٦٧/٤) فقد يكون ظَهِيرَك إذا أعطيت بذلك يدًا .

أنشدهما فى (اللسان)[١] ، ثمّ حكى عن الزجاجىّ قوله : " هو[٢] (فاعل) فى معنَى (مفعول) "[١] .

و كأنّ هذا الفَجَّ – لفرط ما خافه الناسُ – قد عاد هو نفْسه خائفًا بعدما كان مخوفًا ؛ تراجعًا بـ (الخوف) إلى الفاعلية ؛ لتناهى مفعوليته و بلوغها منه منتهاها ، لما أَتَى الناسُ من مخافة الفجّ على غايتها و أقصى مداها .

و بعدُ ، فممّا نُنَبِّهُ عليه هنا لِيُطْلَبَ ، و نلفتُ إليه لِيُنْظَرَ :

• اختلفتْ كلمة الخليل فى : (عيشة راضية) ، فبينا هو يحملها على النَّسَب[٣] ، فتكون عنده بمعنى : (ذات رضا) ؛ ككاسٍ ، و : طاعِم[٣] ، إذ جعل يَتَأَنَّفُ الرأى فيها لما سأله سيبويه عن قولهم : شغل شاغل ، و : شعر شاعر ، و نحوهما ، فذلك حيث " قال : إنما يريدون المبالغة ، و الإجادة ، و هو بمنزلة قولهم : هَمٌّ ناصب ، و : عيشة راضية ، فى كلّ هذا "[٤] . يريد أنّ قولهم : شغل شاغل ، و : شعر شاعر – بمنزلة : عيشة راضية ، و همّ ناصب ؛ لوقوع المبالغة فيهنّ و الإجادة ، ففيهنّ – عنده – كُلِّهِنَّ = : (مبالغة) ، و : (إجادة) .

و لا أَجِدُنِى مَعْنِيًّا هنا – لا عن عجزٍ ، أو ضِيقِ ذَرْع – أنْ أُرِيَكَ الرجل موافقًا أو مخالفًا ، مُصيبًا أو مُخطئًا ، مُسيئًا أو مُحسنًا ، بل أرانى مسارعًا أن ألتقط من عبارته كلمتين : (المبالغة) ، و : (الإجادة) ، فإليهما فانْظُرْ ، و فيهما

(١،١) اللسان : خوف (١٢٩١/٢) . (٢) يريد قوله : (خائف) .

(٣،٣) انظر : سيبويه ٣٨٢/٣ ، قُلْتُ: و هى كذلك عند جمهورهم ؛ فانظر لهم : معانى الفراء ١٥/٢ ، ١٦ ؛ ١٨٢/٣ ، ٢٥٥ ؛ المقتضب ١٦٣/٣ ؛ معانى الزجاج ٣٥٥/٥ ؛ الخصائص ١٥٣/١ ؛ الأساس : دفق (٢٧٦/١) ؛ المفصل ص ٢١٢ ؛ الكشاف ٤٢/٢ ؛ ١٤/٤ ، ١٥٣ ، ٢١٣ ؛ الرازى ٢٠٢/٨ ، ٤٦٩ ؛

إملاء العكبرى ٢٦٧/٢ ، ٢٦٨ ، ٢٩٣ ؛ ابن يعيش ١٥/٦ ؛ القرطبى ٢٧٠/١٨ ، ٢٧١ ؛ ١٦٦/٢٠ ، ١٦٧ ؛ البيضاوى ص ٧٨٥ ، ٨٣٨ ؛ الرضى ٣٣١/٣ ؛ النسفى ٢٨٧/٤ ، ٣٧٤ ؛ البحر المحيط ٣٢٥/٨ ، ٥٠٧ ؛ الجلالين ص ٥٠١ ، ٥٤٠ ؛ أبا السعود ٢٣٦/٨ ، ٥٢٠ ؛ حاشية الجمل ٣٩٨/٤ ، ٥٧٩ ؛ الصبان ٣١٥/٢ .

(٤) سيبويه ٣٨٥/٣ .

فتدبّرْ ، فعليهما المعوَّل فى (قلبِ) (مفعولٍ) هنا إلى (فاعل) ؛ فهم إنما أرادوا الإفراط فى (مرضيّتها) عند تناهيها ، فَصَيَّرُوها إلى (الفاعلية) بِقَصْدِ المبالغة فيها. فتلك أُرَاها – عند الخليل – هى (المبالغة) .

و أمّا (الإجادة) ، أو : (الإجازة)[١] – على ما جاء فى بعض نُسَخِ (الكتاب) ، و أشار إليه الشارح السيرافى[١] = : فالمعنَى مع الأول – عندى – كالمعنى مع الثانى . فالمراد – على الجملة – مع (الإجادة) = : سداد الأمر و إتقانه : براءة معنًى من خَلَل ، و سلامة قولٍ من فساد و زَلَل ، و مردُّ ذلك كلِّه إلى (جودة) العبارة و تَعَالِيها ، و مبالغةٍ يُرَى فيها تَغَالِيها .

و المعنَى مع (الإجازة) : نُفُوذ المتكلم إلى مراده و الانتهاء إليه ، و اجتياز الموانع – ما كانت – بين يديه ، أمّا المبالغة فلم تكن لِتَعْزُبَ عنه ، أو تذهبَ عليه .

فقد ترى إلى تقارب (الإجادة) ، و : (الإجازةْ) ، و إلى (المبالغة) تَحُوزُهُمَا ، فَأَحْسِنْ بها من حِيَازَةْ !

• المبالغة على هذا النحو من (قلبِ) (المفعولية) ، و (التراجعِ) عنها إلى (الفاعلية) – : محلُّها من الكلام مواطنُ التمدُّح و منازل الثناء ، و أضدادها من مواقف الذمِّ و مواضع التشنيع ، ذلك ما آذن به الفراء فى (معانيه)[٢] : " لا تنكرنّ أن يخرج (المفعول) على : (فاعل) ؛ ألا ترى قوله : (من ماء دافق)[٣] ؟ فمعناه – و الله أعلم – : مدفوق ، و قوله : (فى عيشة راضية)[٤] ؟ معناها : مرضيّة ... تستدلّ على ذلك أنّك تقول : رضيتُ هذه المعيشة[٥] ، و لا تقول : رَضِيَتْ ، و : دُفِقَ الماءُ ، و لا تقول : دَفَقَ "[٢]. " و العرب تقول : هذا ليل نائم ،

(١،١) انظر : السيرافى ٦٩/١٣ ، حيث سَبْقُ الرجل إلى إيجاز ما أوسعناه نحن بيانًا .

(٢،٢) ٢/١٥ ، ١٦ (ببعض حذف) . (٣) ٦/ الطارق . (٤) ٢١/ الحاقة ؛ ٧/ القارعة .

(٥) كأنه يرى – تسمُّحًا – أن العيشة ، و : المعيشة معناهما سواء ، و التحقيق أنهما ليستا كذلك ، و أنّ بينهما فرقًا ، انظر ما أزلفته لك في ص ٧٦ (هامش ٢) .

و : سر كاتم ، و : ماء دافق ، فيجعلونه (فاعلاً) ، و هو (مفعول) في الأصل ، و ذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفِعْل ، و لو كان فِعْلاً مُصْرَحًا ، لم يُقَلْ ذلك فيه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول للضارب : مضروب ، و لا للمضروب : ضارب ؛ لأنه لا مدح فيه و لا ذمّ "[١] .

فقد ترى إلى الرجل كيف أصرح في المقال ، فَقَيَّدَ حينًا بشاهدٍ ، و خَصَّصَ حينًا بالمثال . قُلْتُ : اللهمَّ نعم ؛ فالمدح و الذمّ من أغراض كلامهم التي (يتّسعون) فيها : (مبالغةً)[٢] و (إفراطًا)[٢] ، و (غُلُوًّا)[٣] و (إغراقًا)[٣] ، و قَلَّ لَقَبٌ من هذه الألقاب ، إلا و تلقاه في (البلاغة) بابًا من الأبواب ؛ فراجعْه عند الحُذَّاقِ بفنون الخطاب .

• هذه أُخرى من نفائس الفراء في (معانيه)[٤] ، فَاشْدُدْ يديْك بِغَرْزِها ؛ فإنها إلى النّفاسة ما هي . ذلك إذ أفاد في تضاعيف كلامه أنّ الحجازيين هم أَرْكَبُ العربِ لهذا (القلب) ، و أَجْسَرُهُم عليه . و لا أعلمُنِي وَجَدتُّ مثل هذا في كلام غيره ، فَبِهَا عندي ما يَثْقُلُ مِيزانُه ، أم ترانى ممّن يقابل الحُقُوق بالعُقُوق ؟

يقول الفراء[٤] : " أهل الحجاز أَفْعَلُ لهذا من غيرهم ، أنْ يجعلوا (المفعولَ) (فاعلاً) إذا كان في مذهب نعت ؛ كقول العرب : هذا سرّ كاتم ، و : همّ ناصب ، و : ليل نائم ، و : عيشة راضية "[٤] .

و لعلِّي أُبادر هنا فأقول : الذي يترجّح – عندي – أنّ وُقُوعَ (القلبِ) (تراجُعًا) من (القالِبِ) عن (مفعولية) أبنية النُّعُوت إلى (فاعليتها) = : كان

(١) معاني الفراء ٣/١٨٢ . (٢،٢) (المبالغة) و : (الإفراط) – عندهم – بمعنًى ، إلا أن (المبالغة) في كلامهم أَجْرَى ، قيل : لأنها أخفّ و أعرف ، انظر : النكت في إعجاز القرآن ص ٩٦ ، ٩٧ ؛ تحرير

التحبير ص ١٤٧ – ١٥٨ ؛ بديع القرآن ص ٥٤ – ٥٧ ؛ نهاية الأرب ١٢٤/٧ ، ١٢٥ ؛ عروس الأفراح ٢٦٠/٢ – ٢٦٣ . (و انظر ص ٦٨ هامش ٢ ، فما هناك ذو صلة بما هنا) .

(٣،٣) قيل (الإغراق) فوق (المبالغة) ، و دون : (الغلو) ، و قيل بل هما بمعنًى ، انظر فى الكلام عليهما : تحرير التحبير ص ٣٢١ – ٣٢٦ . (٤،٤،٤) ٢٥٥/٣ .

مَرْكَبًا قديمًا للحجازيين ، هم سَبَقُوا من قديم إلى رُكُوبِ مَطَاهْ ، ثم تَابَعَهُمْ كثيرٌ[١]، فما رَدَّهُ منهم أحدٌ و لا أباهْ[١] ، و لا نَزَلَ عنه مِقْوَلُهُمْ ، و لا انْقَبَضَ عنه نَسَاهْ[١] ، حتى وَرِثَهُ عُرْبُ (خليجِهم) يَبَسًا ، فَاسْتَحْيَوْا أَثَارَتَهُ ، و نَطَقُوا جميعًا بِعُقْبَاهْ[٢] : (الْخِيرْ وَاجِدْ[٣])[٢] ؛ فَذَا لَحْنُ كلامهم ، فَمَنْ لم يَبْلُغْهُ مِنْكُمْ نَثَاهْ ؟

هذا الذى قُلْنَا برجحانه ؛ أعنى أن تكون نشأة (القلب) المذكور – : فى بيئة الحجازيين ، و على لسانهم ، و أن يكونوا هم أقدم العرب به عهدًا ، و أقعدهم فيه نسبًا ، و أنّ غيرهم من (القالبين) لم يأخذوه إلا عنهم ... = أقول : هذا الرجحان دليله – عندى – أنّ لغة الحجازيين ، على الجملة ، لها فى القِدَمِ سَهْمٌ وافر ، و هو أمر لم نُخَالِجْ قدماءنا فيه شُبْهة ، ألا تراهم تَوَارَدُوا على وصف لغة

(١،١،١) قُلْتُ : و لمكان هذه (المتابعة) ، و وقوعها من (كثيرٍ) منهم – ما عُنِىَ بها ابن قتيبة ، فترجم فى (مشكله) : (باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه) ، ليقول فى تضاعيف كلامه : (و منه أن يجىء المفعول به على لفظ الفاعل) ، يريد : و من مجىء اللفظ يخالف ظاهره معناه ، و عدّ من ذلك : (ماء دافق) و : (عيشة راضية) ، انظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ . و لمكان هذا أيضًا ما جعل ابن فارس من سنن العرب فى كلامها – : إتيانها بالمفعول على لفظ الفاعل ، انظر : الصاحبى ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ (و حكاه عنه فى المزهر ٣٣٥/١) . و نحو منه أيضًا كلام الثعالبى فى (فقه اللغة) ص ٤٩٢ .

(٢،٢) و يقال أيضًا – عند بعضهم – : (الْخِيرْ وَايِدْ) ، بإبدال الجيم ياءً ، على حد قولهم : (رِيَّال) فى : (رِجَّال) ، بمعنى : (رَجُل) ، و ذلك فاشٍ فى لسان الكويتيين و أهل البحرين . قُلْتُ : و بين الجيم و الياء تقارب مذكور فى باب (الإبدال) من كتب الصناعة ؛ فانظر فى هذا – مثلاً – : سيبويه ١٨٢/٤ ، ٢٤٠ ؛ المقتضب ٢٠٣/١ ؛ مجالس ثعلب ١١٧/١ ، ١١٨ ؛ المحتسب ٧٣/١ – ٧٦ ؛ المفصل ص ٣٧١ – ٣٧٣ ؛ ابن يعيش ٧٤/٩ ، ٧٥ ؛ ٥٠/١٠ ، ٥١ ؛ الممتع ٣٥٣/١ – ٣٥٥ ؛ شرح التصريح ٣٦٧/٢ ؛ الأشمونى ٢٨٠/٤ ، ٢٨١ ؛ الخضرى ١٩١/٢ .

ثم نقول – عودًا على بدء – : و ما معنى : (الخير واجد) فى عامية أهل الخليج ؟ هو مما نحن عليه بسبب، فلكأنهم يريدون : لقد وُجِدَ الخير و تكاثر تكاثرًا بلغ الغاية و النهاية ، حتى إنّ الخير نفْسه لو نظر بين يديه ،

و عن يمينه ، و عن شماله ، ما وجد هنالك إلا خيرًا ؛ فمن هنا قيل للخير : (واجِد) ، مع أنه فى الأصل : (موجود) .

(٣) رُوعِيَ فى ضبط العبارة هنا أداء أهل الخليج ، و هذا واضح بأدنى تأمّل .

الحجازيين بأنها (اللغة القُدْمَى)[١] ، أو (اللغة العربية القديمة)[٢] ، و أنها (هى اللغة الأُولى القُدْمَى)[٣] ، و أنها أيضًا (هى اللغة الفُصْحَى القُدْمَى)[٤] . سَطَرَ هذا و ذاك – : أقلامُ أكابرَ منهم و أئمّة ، حين توفّروا على بيان خصائص لغة الحجازيين فى كثير من ظواهر اللسان العربى .

• كَذَبَتْنِى النَّفْسُ حينًا ، فَرَأَيْتُنِى أَسْبَقَ مَنْ سَلَكَ (تراجعهم) عن (مفعول) إلى (فاعل) فى جملة ما (قَلَبُوه) من كلامهم بقصد (المبالغة) فيما قُلِبَ عنه ، و لم أزَل على هذا حتى وَقَعَ إلَىَّ تعقيبُ ابن دريد على قول الأعشى[٥] :

* يا عَجَبَا للميت النَّاشِرِ ! *

و ذلك قول الرجل : " أراد : (المنشور)[٦] ، **فَقَلَب** "[٧] . هنالك جَعَلْتُ أُصِيخُ إلى قِيلِهِ إصاخةَ النَّاشِدِ للمُنْشِد ، ثم لم ألبثْ أنْ نُوديت : لَهُوَ – و الله – رِدْؤُك ، فَفِى سَبْقِهِ سَبْقُك ، و مِنْ صِدْقِهِ صِدْقُك ؛ فَرُبَّ سابِقٍ بِمَسْبُوقِيَّتِهْ ، و رُبَّ صَادِقٍ بِـ (دُرَيْدِيَّتِهْ) .

قُلْتُ : لكنْ لا يخفاك أنّ الرجل ، و إنْ سَبَقَ إلى تسمية هذا (قلبًا) ، فإنّه لم يَسْلُكْهُ فى درسٍ أشملَ و نَظَرٍ أَرْحَب، يَضُمُّهُ إلى نظائره من صُوَر (القلب) البواقِى – إفرادًا و تركيبًا – على النحو الذى فعلتُ أو قريبًا منه . فإذ لم يفعلْ ، فليكن صنيعِى أكبرَ خَطَرًا ، و أعظمَ أجرًا ؛ [٨]فلكلِّ عمل ثواب ، و لكلّ كلام جواب[٨] .

---

(١) الكشاف ٣١٧/٢. (٢) سيبويه ٤٧٣/٤. (٣) سيبويه ٢٧٨/٣. (٤) الخصائص ٢٦٠/١.

(٥) هو فى ديوانه ص ١٩١ ، و هو من الأبيات السوائر ، فانظر – مثلاً – فيمن أنشده : معانى الزجاج ٢٨٥/٥ ؛ القرطبى ٢١٩/١٩ ؛ البحر المحيط ٢٨٦/٢ ؛ اللسان : نشر (٤٤٢٣/٦) .

(٦) قُلْتُ : و نحوه قول من قال :

رَدَّتْ صنائعه إليه حياته فكأنّه من نَشْرِها مَنْشُورُ

انظر : المحتسب ٢/٣٤٠ . (٧) الإشتقاق ص ٢٤٢ .

(٨-٨) ما بين القوسين كلام لنا مِنْ قَلَمِنا ، نرجو معه فرقانًا بين صنيع الرجل و صنيعنا ، و نحوًا منه تجده – للغرض نفسه – في ص ٧٣ .

• إتمامًا لحديث (القلب) في (المبانِي) أقول : لسائل أن يسأل : هل يقع (القلب) على عكس ما نحن عليه من قلب (مفعول) إلى : (فاعل) ؟ يريد هل يقع (القلب) بـ (بالتراجع) إلى (المفعولية) ؛ مبالغةً في (الفاعلية) عند تناهيها ؟

هنالك مَنْ يجيب : نعم ، هو كسابقه سواء بسواء ، فكما جاز هذا ، فليكن نظيره جائزًا . أما أنا فلا أُعطي بذلك يدًا ، بل دونه مُساناةٌ للأمر و ما يحويه ، و مُراجعة لطريق الصّنعة فيه .

أقول : يتجاذب النظرَ هنا أصلان : نَقْلٌ ، و عَقْل ، أو قُلْ – إن شئت – : سماع و قياس ؛ فأما العقل – أو القياس – فنقول على هَدْيٍ منه : (الفاعلية) هي الأصل ، فالتراجع إليها عن (المفعولية) عند تناهيها – : عَوْدٌ إلى الأصل ؛ فهو نُهُوضٌ للمعنَى ، و انبعاث ، و في هذين – أعني : النهوض ، و الانبعاث – نزولٌ على أمر التَّمَدُّح ، و إذعانٌ لمطالب التشنيع ، أما (المفعولية) فهي الفرع ، و التراجع إليها عن (الفاعلية) بعد تناهيها – : كأنه نُكُوصٌ في المعنَى و انتكاث ، و في ذينك : نكوصِ المعنى و انتكاثِه – : مخالفة عن أمر التمدح ، و تنكُّبٌ عن مآرب التشنيع ، و قد أسلفت لك عن الفراء[1] أنّ التمدّح ، و التشنيع كليهما من مظانِّ (المبالغة) التي يأتُون في كلامهم (القلبَ) من أجلها . قُلْتُ : فلهذا من الفرْق ما ضَعُفَ (قلبُ) (فاعلٍ) إلى (مفعولٍ) ، و قَوِيَ عَكْسُهُ من (قلبِ) (مفعولٍ) إلى (فاعلٍ) .

هذا ، و العِلْمُ يُحيط أنّ العرب تحامت كثيرًا في لسانها أنْ يُصيب غاياتِها نكوصٌ ، أو يلحق أغراضَها انتكاث ؛ فـ (كُلُّ امرئ في شأنه ساعٍ)[2] ، و (الكَيُّ لا ينفع إلا مُنْضِجَه)[3] .

(١) انظر ص ٨١ . (٢) من أمثالهم ، " أى : كل امرئ فى إصلاح شأنه مجدّ " اهـ الميدانى ٨٠/٢ . قُلْتُ : و أصله فى شعر نسبه الزمخشرى إلى قيس بن الأسلت ، انظر : الأساس : سعى (٤٤١/١) ، و انظر أيضًا : اللسان : سعا (٢٠٢٠/٣) . (٣) فى أمثالهم ؛ يقول الميدانى : " يُضرب =

فمن ذلك : اجتنابُهم أن يُراعوا لفظ (مَنْ) بعد مراعاتهم معناها ؛ فـ"العرب إذا حملتْ على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ؛ كقولك : شكرت من أحسنُوا إلىَّ على فعله ، و لو قلت : شكرت من أحسن إلىَّ على فعلهم – جاز "[١] . فالمتكلم إذا " انصرف[٢] عن اللفظ إلى غيره ، ضَعُفَتْ معاودته[٢] إياه ، لأنه انتكاث و تراجع "[٣] ، " فقد تراجعتَ[٢] إلى ما انصرفت[٢] عنه ، فكان ذلك قلقًا فى الصنعة ، و انتكاثًا عن المحجّة المصير إليها المعتزَمة "[٤] .

و منه أيضًا : امتناعهم من ادِّغام الملحَق[٥] ، و امتناعهم من توكيد ما حُذِف[٦] ، و امتناعهم من تعريف الفعل[٧] ، و امتناعهم من تنوينه[٨] ؛ ففى خمستها ، و غيرِها من نحوها[٩] – : نكوص عن الغرض و انتكاث .

و لقد كَثُرَ تحاميهم للانتقاض فى الغرض ، و تباعدهم من الانتكاث فى الغاية كثرةً حُبِّبَ لابن جنى معها ، و زُيِّنَ له من أجلها – : أن يعقد لهذا بابًا فى (خصائصه)[١٠] ترجمه بقوله : (باب فى الامتناع من نقض الغرض)[١٠] ، فارجع إليه – إن شئت – فإنه جيّد .

= فى الحثّ على إحكام الأمر و المبالغة فيه " اهـ ٨٠/٢ .

(١) الخصائص ٤٢٠/٢ . (٢،٢،٢،٢) أَلَّفْتُ بين كلامين لابن جنى فى خصائصه و المحتسب ، و آخيت بينهما هنا فى إتمام الاستدلال ، و قد أَعْقَبَ هذا – على ما ترى – عدولاً عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ، قُلْتُ : و (الالتفات) فى كلامهم باب ، أهضب فى بيان حُسنه زعماءُ الحوار ، و فُرسان الخطاب ؛ فانظر – مثلاً – : المحتسب ١٤٥/١ ، ١٤٦ ؛ ١٢٦/٢ ؛ الكشاف (و الجرجانى عليه) ٦٢/١ – ٦٥ ؛ ٢٢٤/٣ ؛ تحرير التحبير ص ١٢٣ – ١٢٦ ؛ بديع القرآن ص ٤٢ – ٤٥ ؛ نهاية الأرب ١١٦/٧ – ١١٨ .

(٣) الخصائص ٤٢١/٢ . (٤) المحتسب ١٤٥/٢ . (٥) انظر : الخصائص ١٢٦/١ ، ١٢٧ ، ٢٨٧ ؛ ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ . (٦) انظر : الخصائص ١٢٧/١ ، ٢٨٧ ؛ ٢٨٠/٢ .

(٧) انظر: الخصائص ٢٣٣/٣. (٨) انظر: الخصائص ٢٤٠/٣. (٩) كإتباع النعوت بعد قطعها ؛ قالوا : " لا يجوز ؛ لما فيه من الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه " اهـ شرح التصريح ١١٦/٢ ،

و كالحمل على لفظ (كم) و معناها ؛ قالوا : " لو انصُرِفَ عن اللفظ إلى المعنى ، لم يحسن العود من بعدُ إلى اللفظ " اهـ المحتسب ١٧٣/١ . (١٠،١٠) انظر ٢٣١/٣ – ٢٤٠ . و انظر من خصائصه أيضًا : ١٢٦/١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ؛ ٢٠٧/٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ حيث نَثَرَ ابن جنى فى هذه المواضع كثيرًا من =

فقد ترى إلى (العقل) – أو : (القياس) – : كيف قَضَى بلزوم الانتقاض فى الغرض ، و وقوع الانتكاث فى الغاية عند التراجع إلى (المفعولية) فى مواطن المدح و الثناء ، و أضدادها من منازل الذمّ و الهجاء .

و قد وقفْناك بقوّة على تحامى العرب أن تنتقض أغراضُها ، أو ينالَها نكوصٌ ، أو يمسَّها انتكاث ؛ فَكَفَى بذيْنك مَزْجَرَةً لِمُنْفِذٍ (قَلْبًا) فيه نقضٌ للغرض ، و عُدُولٌ عما يُفْتَرَض .

قال مُنْفِذُهُ مُمَارِيًا : فإنْ أوجدتُّكَهُ من كلامهم ؟

قُلْتُ : أراك تريد (النّقل) أو : (السماع) ... ، فذلك هو أول الأصلين اللذين يتجاذبان النظر هنا – على ما أسلفت لك آنفًا[(١)] – . و على قِيلِك أقول :

قد يوجد فى كلامهم الشىء يخالف ما ينبغى أن يكون عليه بابُه ، فلا يُصَاخُ كثيرًا إليه ، و لا يُعَوَّلُ فى قياسٍ عليه . فمن ذلك : (عسى الغُوير أبؤسا)[(٢)] ، و : إذا بلغ الرجلُ السّتين فإياه و إيا الشَّوابّ[(٣)] ، و نحو : أنت الذى قام زيد[(٤)] .

= صُور تحاميهم للانتقاض فى الغرض ، و تباعدهم من الانتكاث فى الغاية . (١) انظر ص ٨٤ .

(٢) من أمثالهم : (انظر قصته فى الميدانى ٤٧٧/١) ، و فيه من مخالفة بابه مجىء الخبر مفردًا ، انظر : سيبويه ٥١/١ ، ١٥٩ ؛ ١٥٨/٣ ؛ المقتضب ٧٠/٣ ، ٧٢ ؛ مجالس ثعلب ٢٠٩/١ ، ٣٠٧ ؛ السيرافى ٣٩٠/٢ ، ٣٩١ ؛ كتاب الشعر ٤٩٦/٢ ، ٤٩٧ ؛ البغداديات ص ٣٠١ ؛ الخصائص ٩٧/١ ، ٩٨ ؛ ابن يعيش ١٤/٧ ، ١٢٣ ؛ الرضى ٢١٥/٤ ؛ اللسان : بأس (٢٠١/١) ، و : عسا (٢٩٤٩/٤ ، ٢٩٥٠) ، و : غور (٣٣١٥/٥ ، ٣٣١٦) ؛ مغنى اللبيب ١٥٢/١ ؛ شرح التصريح (و ياسين عليه) ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ ؛ الهمع ١٣٠/١ . (٣) و يُرْوَى أيضًا : (السَّوَات) – جمعًا لِ (سَوْءة) – ؛ فأصلها : السَّوْءات ، حُذفت الهمزة و أُلقيت حركتها على الواو ، و به قرأ بعضهم فى ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧/ الأعراف : (انظر : إملاء العكبرى ٢٧٠/١ ؛ البحر المحيط ٢٧٩/٤). قالوا: فى العبارة شذوذ من غير وجه : إضافة (إيا) إلى الظاهر ، و مجىء التحذير للغائب ، و اجتماع حذف الفعل و حذف لام الأمر ، و ... انظر فى العبارة و تحقيق الكلام عليها : سيبويه ٢٧٩/١ ؛ معانى الزجاج ٤٨/١ ، ٤٩ ؛ السيرافى ٤٩/٥ ، ٥٠ ؛ المفصل ص ١٢٧ ؛ الكشاف

٦٠/١ ، ٦١ ؛ إملاء العكبرى ٦/١ ؛ ابن يعيش ٩٨/٢ – ١٠١ ؛ التسهيل ص ١٩٢ ؛ الرضى ٤٨١/١ ؛ ٤٢٥/٢ ؛ اللسان : أيا (١٨٦/١ – ١٨٨) ؛ الإرتشاف ٢٨١/٢ ، ٢٨٢ ؛ شرح التصريح (و ياسين عليه) ١٩٤/٢ ، ١٩٥ ؛ الهمع ١٧٠/١ ؛ الأشمونى (و الصبان عليه) ١٩٢/٣. (٤) أى على =

فنحوٌ من ذلك – عندى – هذا الذى أحسبك احتشدتَّ لتوجِدَنِيه ، فَخُذْهُ أنت عَنِّى – : (عيشٌ مغبون)[١] ؛ قال ابن السكيت – فيما حُكِىَ عنه – : " يريد أنه غابن غير صاحبه "[٢] . و مثْله – عند ابن قتيبة[٣] – : (إنه كان وعده مأتيًّا)[٤] ، أى : آتيًا ، و زاد الثعالبى[٥] : (حجابًا مستورًا)[٦] ، أى : ساترًا .

هذا ، و قد أحاط العلم أن التوفّر على النصوص، و حُسْن القيام على فهمها ، يقتضيان ألاّ يُقْتَصَرَ " فى الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ، و دون إيمائه و إشارته[٧] ، و تنبيهه و اعتباره "[٨] ، بل الفهم ، كلّ الفهم ، فى مراعاة السياق و اعتبار الإيماء ، و مساناة العبارة و إعمال الإشارة .

و على هذا ، فالشاهد أو المبذول مِنْ ظاهر ما آتيتُك من كلام هؤلاء – : أنّ قلب (فاعل) إلى : (مفعول) ثابتٌ بالسماع ، إلا أنه قليل – على ما جاء فى عبارة ابن قتيبة[٩] – .

أما الغائب من معناه ، أو قُل – إن شئت – : المدَّخَرُ من دلالته و المِصُون من فحواه = : فَرَهْنٌ باعتبارك ما فى كلامهم من إيماء و تنبيه ، فإنك إن فعلتَ وَقَفْتَ من ذلك على جُولٍ لهم منه و معقول .

ألا ترى إلى قول ابن فارس : " و زعم ناسٌ أنّ (الفاعل) يأتى بلفظ (المفعول به) " ؟[١٠] فـ (بالزَّعْمُ) – على المتعالَم من طريقتهم – عُظْمُهُ

= ربط الموصول بالظاهر دون الضمير ؛ قال فى المغنى : " و هو قليل " اهـ ٥٠٤/٢ ، و يقول فى ذلك أيضًا : " قليل غير مقيس " اهـ المغنى ٥٠٤/٢ ، ثم زاد فى الثالثة : " باب ذلك – : الشعر " اهـ المغنى ٥٤٦/٢ .

(١) وقفت عليه أيضًا فى اللسان : غبن (٣٢١١/٥) .

(٢) الصاحبى ص ٣٦٧ ، و انظر : المزهر ٣٣٥/١ .

(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٨ ، و انظر أيضًا : فقه اللغة ص ٤٩٢ . (٤) ٦١/ مريم .

(٥) انظر : فقه اللغة ص ٤٩٢ . (٦) ٤٥/ الإسراء . (٧) قد يكون مناسبًا أن نلفت هنا إلى أن كثيرًا من أئمة الكلام و فرسان الخطاب قد نظموا (الإشارة) فى سلك (البيان) ؛ انظر – مثلاً – : النكت فى إعجاز القرآن ص ٩٨ . (٨) إعلام الموقعين ٣٥٤/١ حيث كلامُ ابن القيم على تفاوت الناس فى مراتب الفهم فى النصوص . (٩) انظر : تأويل المشكل ص ٢٩٨ . (١٠) الصاحبى ص٣٦٧.

دَعْوَى بلا دليل ، أو تهويلٌ بلا تفصيل ، و من كلامهم فى هذا المعنى :" (زَعَمُوا)–: مَطِيّةُ الكذب "[١] ، و : (هذا ، و لا زَعَماتِك)[٢] .

فالرجل كأنه ينكر وقوع هذا القلب ؛ لمكان قوله : (زعم ناس) – كذا عَبَّرَ بـ (الزعم) مُسْنَدًا إلى : (ناسٌ) – ؛ فأما (الزعم) فقد لفتْنا إلى ما فيه من إيماء و إشارة ، و أما (ناس) ، فمجيئه هكذا – مُجْمَلاً منكورًا – : فيه دلالة – عندى – على عدم الحفْل بمن ذهب هذا المذهب – كائنًا من كان[٣] – .

و أيضًا ، فإنّ الرجل لم يُفرد فى كتابه بابًا لمجىء (الفاعل) بلفظ (المفعول) ، لكنه عرض لذلك مَطْوِيًّا فى ساقة الباب الذى أفرده لعكس هذا ، حيث ترجم عليه قائلاً : (باب المفعول يأتى بلفظ الفاعل)[٤] .

فكلّ أولئك – عندى – من الإيماء اللطيف ، و الإشارة الدالّة ، و ما أحوج من يتصدَّى للمعانى ، و يتوفّر على استنباط الأحكام إلى النُّزُول على قضيّة الإيماء ، و العمل بدلالة الإشارة .

أمّا (مستورًا)[٥] ، و : (مأتيًّا)[٦] ، فجمهور المفسِّرين ، و غير قليل من أصحاب (الإعراب) ، و (المعانى) – : على إقرارهما على موضوعهما من (المفعولية) ، و أنهما ليسا من (الفاعلية) فى شىء ، و دَفْعًا للإطالة المعقود على

(١) شرح الشذور ص ٢١٧ . و فى الكشاف ١١٤/٤ أنّ هذا من كلامه ﷺ ، و فى الكشاف أيضًا – عن شريح – : " لكل شىء كُنية ، و كُنية الكذب – : (زعموا) " اهـ ١١٤/٤ .

(٢) انظر : سيبويه ٢٨٠/١ ؛ السيرافى ٥٠/٥ ، ٥١ ؛ اللسان : زعم (١٨٣٤/٣) .

(٣) يَقْدُمُ القائلين بهذا – : أبو الحسن الأخفش (انظر له : معانى القرآن ٤٢٤/٢) ، و تابعه على قوله (قَوْمٌ) – كما فى الرازى ٤٠٦/٥ – ، أو : (جماعةٌ) – كما فى البحر المحيط ٤٢/٦ – ، و عقّب الرازى بقوله : " إلا أنّ كثيرًا منهم طعن فى هذا القول " اهـ ٤٠٦/٥ .

(٤) انظر : الصاحبي ص ٣٦٦ .

(٥) ٤٥/ الإسراء .

(٦) ٦١/ مريم .

تحاميها ، نجتزئ بالإحالة إلى هذا [١] و ذاك[٢] ؛ فراجعْ كُلاًّ في موضعه .

قُلْتُ : فلهذا من الفرْق ما ضَعُفَ – في موازين المبالغة – (قلبُ) (فاعلٍ) إلى (مفعولٍ) ، و قَوِيَ عَكْسُهُ من (قلبِ) (مفعولٍ) إلى (فاعلٍ) .

هذا ، و لم أزل دائمَ التَّقَرِّي لهذا الضَّرب من (مقلوب) كَلِمِهِم ؛ أَطْلُبُهُ مِنْ مَظِنَّتِه ، و أَتَحَسَّسُ مِنْ مَعْسَاتِهِ و مَئِنَّتِه ، فمازلتُ على ذلك ، لا أَلْوِي على شيء ، حتى وجدتُّهم قد اعتزموا طريق هذا الضرب ، إذ تَنَاهَوْا به إلى متباعِد غاياته ، و حَلُّوا منه نازحَ منازله و قَصِيَّ ساحاته ، فإذا هم يُصيبون منه في لغة العلوم !! يَمْهَدُون – على هَدْيٍ منه – للمصطلح يصوغونه في العِلْم من علومهم !! يريدون نحوًا مما انصبَّ إليه غَرَضُ (القالِبين) من أرباب الفصاحة و أمراء البيان[٣] حين عَوَّلُوا على (التراجع عند التناهي) ؛ مبالغةً في الأمر يتناهَى إلى ما هو غاية في بابه.

أولئك هم المتَسَنِّنَةُ ، انظر إلى تجاسرهم إذ يطلقون (القَدَرِيَّةَ)[٤] ، و : (أَهْلَ القَدَرِ)[٤] على نُفَاةِ القَدَرِ[٥] و جاحِدِيه من المعتزلة و غيرهم !! فهذا مَسْلَكٌ لا يصفُو في ظاهره من شوائب النِّزَاع ؛ لمكان تلبيسه على السّامع بما فيه من تعكيس ،

(١) انظر فيما قيل في : (مستورًا) – : معاني الزجاج ٢٤٢/٣ ؛ الكشاف ٤٥١/٢ ؛ الرازي ٤٠٦/٥ ؛ إملاء العكبري ٩٢/٢ ؛ القرطبي ٢٧١/١٠ ؛ البيضاوي ص ٤٠٣ ؛ النسفي ٣١٦/٢ ؛ البحر المحيط ٤٢/٦ ؛ الجلالين ص ٢٤١ ؛ أبا السعود ٤٣١/٦ ؛ حاشية الجمل ٦٢٨/٢ .

(٢) انظر فيما ذهبوا إليه في كلامهم على : (مأتيًا) –: معاني الزجاج ٣٣٦/٣ ؛ الكشاف ٥١٥/٢ ؛ الرازي ٥٥٣/٥ ؛ إملاء العكبري ١١٥/٢ ؛ القرطبي ١٢٦/١١ ؛ البيضاوي ص ٤٣٦ ؛ النسفي ٤٠/٣ ؛ البحر المحيط ٢٠٢/٦ ؛ الجلالين ص ٢٦٢ ؛ أبا السعود ٥٨٩/٦ ؛ حاشية الجمل ٧٠/٣ ، ٧١ .

(٣) لهذه (الإمارة) حديث تلقاه منشورًا في هامش ٤ من ص ٩٥ .

(٤،٤) كلاهما من الكثرة بمكان ؛ تجدهما في كتب العقيدة و الكلام و التفسير و غيرها ، فانظر – فيما وقع إليَّ من هذا – : الطبري ١٦٢/١ ، ١٦٨ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ؛ ٢١٢/٦ ؛ ٥١٢/١٦ ؛ الفرق بين الفرق ص

٩٠ ؛ القرطبى ٣٣١/١٥ ، ٣٣٢ ؛ ابن المنير (على الكشاف) ٤١٤/١ ، ٥٧٧ ؛ ١١٢/٢ ، ١١٤ ، ٢١٠ ، ٤٠٣ ، ٥٦٨ ؛ ١٥٢/٣ ؛ ٢٩٢/٤ ؛ البحر المحيط ٢٨٥/٤ . (٥) انظر فى بيان المراد بـ (القدر) ، و فى الفرق بينه و بين (القضاء) -: الرازى ٥٨٠/٦ ، ٥٨١ ؛ الكليات ص ٧٠٥ – ٧٠٧ ؛ المعجم الفلسفى ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

و هو ما تلبّثَ به أبو حيان فجَعَلَ يقول بإزائه : " هذه النِّسْبَة[١] – مِنْ حيث العربية – هى أليق بمن أثبت القدر ، لا بمن نفاه ، و قول أهل السُّنة فى المعتزلة : إنهم (قَدَرية)[١] ، معناه : أنهم يَنْفُونَ القدر ، و يزعمون أن الأمر أُنُف[٢] ، و ذلك شبيه بما يقول بعضهم فى داود الظاهرىّ[٣] : إنّه (القِيَاسِىّ) ، و معناه : نَافِى القياس "[٤] .

و تحريرًا لهذا أقول : قد أَحَاطَ العِلْمُ بأنّه " لا حَجْرَ فى الاصطلاح "[٥] ، و أنّ " لِكُلِّ طائفة فى الفنِّ الذى تعاطَوْه عباراتٍ مصطلحةً "[٦] ، و " أنّ كلّ طائفة استحدثتْ آلةً فى صناعتها ، أو وَقَفَتْ على أُمُورٍ فيما تتعاطاه من العِلْم يستحسن وضع أسماء محدثة لها فى كل عصر و كل حال ، و لا يرجع أحدٌ منهم فى طَلَبِ ذلك الاسم إلى إذْنٍ أو شرعٍ متقدِّم "[٧] ؛ فهم " ليسوا ممنوعين من اصطلاحهم "[٦] .

نَعَمْ ، هذا حَقٌّ ، و لا أعلم فيه مُخَالِفًا .

إلا أنّ ما ركبه هؤلاء فيه من التلبيس و التعكيس ما يخالف رُسُومَهم ؛ فإنّ فيها – على ما ترجم الجلال السيوطى – : (اللَّبْسُ محذور)[٨] . و فيها أيضًا مِنْ كلام ناظمهم[٩] : * و إنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ * ، و مِنْ قبلُ ما قال كبيرهم : "كَرِهُوا الالتباس حيث وَجَدُوا عنه مندوحة "[١٠] .

(١،١) المنسوب إلى : (القدر) يقال له : (قدرىّ) ، و الجماعة : (قدرية) ؛ فالتاء للدلالة على الجمع . انظر : الأمالى الشجرية ٣٠/٣ . (٢) " أى : يُسْتَأْنَفُ استئنافًا من غير أن يسبق به سابقُ قضاء و تقدير ، و إنما هو على اختيارك و دخولك فيه " اهـ اللسان : أنف (١٥٢/١) .

(٣) أبى سليمان داود بن على بن خلف ، المعروف بداود الظاهرى ؛ فهو أول من نفى القياس فى الأحكام الشرعية ، و تمسّك بظواهر النصوص ، توفى ٢٧٠هـ ، انظر : النجوم الزاهرة ٤٧/٣ ، ٤٨ ، و انظر أيضًا : تاريخ التشريع الإسلامى ص ١٩٥ – ١٩٨ . (٤) البحر المحيط ٢٨٥/٤ .

(٥) إعلام الموقّعين ١/٩٠ . (٦،٦) البرهان فى أصول الفقه ١/٦٤٧ .

(٧) المغنى فى أبواب التوحيد و العدل ٥/١٧٥ . (٨) انظر له فى هذا الرسم ، و ما ذكره ممّا رتّبوه عليه : الأشباه و النظائر ١/٢٧٠ – ٢٧٤ . (٩) أى ابن مالك فى باب (النائب عن الفاعل) من خلاصته الألفية . (١٠) سيبويه ٣/٤١٤ .

فهل تحسبهم جَسَرُوا على عظيمةٍ حين أَتَوْا من الصّنيع ما أَتَوْا ؟

قُلْتُ : ما كان لعربيٍّ[١] أنْ يذهب عليه من جمال لغته[٢] شيء ؛ فَحُسْنُها لا يزال منهم على بال و لو كان أحدهم من ذوى النظر فى المعقول ؛ كالمتكلِّمين و أرباب الأصول ، فإنّ طُول قيامه على هذا النظر ، و اشتغاله بقضايا العقول لا يُفسد[٣] عليه ما يجده من حُسْنِ لغته ، و لا يحول[٣] بينه و بين ما يُدْعَى إليه من جمال أساليبها .

ألا تَرَى إلى متقدِّمى[٤] المتكلمين حين عمدُوا إلى لمحة من محاسنها إذ قالوا : (الجَبَرِيَّة[٤] و القَدَرِيَّة[٥]) يريدون المقابلة بين مذهبى القائلين بالجبر و القائلين بالاختيار[٥] ؟ فَهُمْ لم يُخرجوا (الجَبَرِيَّة) هنا عن أصلها من التسكين إلا لِيُزاوجوا[٦] بينها و بين (القَدَرِيَّة) ، و لو أفردوها لقالوا : (الجَبْرِيّة) – بالتسكين – على الأصل[٦] . و لا يخفاك أنّ هذا (الازدواج)[٧] تأتيه العرب فى كلامها شعرًا و نثرًا ؛ لِحُسْنِ موقعه من الأسماع . فممّا ورد من ذلك[٨] : (إنّه لَيأتينا بالغدايا

(١) سواء أكان عربىَّ اللسان و الدار – كما وصف الشافعىُّ فى رسالته ص ٢١٣ نبيّنا محمدًا ﷺ – أم كان عربى اللسان دون الدار . (٢) وَصْفُ اللغة بالجمال ، جاء (الأَثَر) به صريحًا ، و ذلك قوله ﷺ : " الجمال فى اللسان " . و انظر هامش ١ من ص ٦١ ، فقد تقدّم هذا هناك لنحو ذلك من المناسبة .

(٣،٣) وحَّدتُّ الضمير و إن تعدّد مرجعه ، و قد جَرَى القَلَمُ بنحوه فيما مضى [انظر ص ٦٢ ، ٦٣ (مع العناية منهما بهامشى ١ ، ٩)] . (٤،٤) فى كليات أبى البقاء ص ٣٥٣ أنّ (الجبرية) اصطلاح للمتقدّمين منهم . (٥،٥) (القدرية) هم نُفاة القدر ، القائلون بأن الإنسان حُرٌّ فى أفعاله و تُرُوكه ؛ كالمعتزلة و من نحا نحوهم ، و تحرير هذا يأتيك قريبًا ؛ فـ (أنت منه على المجَرَّب) : انظر ص ٩٢ – ٩٤ . (٦،٦) فى كليات أبى البقاء : " التحريك للازدواج " اهـ ص ٣٥٣ ، و معناه أن التسكين هو الأصل. (٧) و يُسمَّى أيضًا (إتباعًا) – كما فى الأمالى الشجرية ١/٣٧٧ ، ٣٧٨ – ، و يُسمّيه ابن فارس : (المحاذاة) – كما فى الصاحبى ص ٣٨٤ – .

(٨) انظر فيما حكيناه لك من هذا : المحتسب ١٦/٢ ؛ المنصف ٣٢٦/٢ ؛ أمثال الميدانى ١٤٢/٢ ؛ ربيع الأبرار ٣٢٤/٣ ؛ الأمالى الشجرية ٣٧٧/١ ، ٣٧٨ ؛ ٣٨/٣ ؛ اللسان : أمر (١٢٧/١) ، و : غدا (٣٢٢٠/٥ ، ٣٢٢١) ، و : لمم (٤٠٧٩/٥) ، و : مرأ (٤١٦٦/٦) ، و : هنأ (٤٧٠٧/٦) ، و : وزر (٤٧٠٧/٦) .

و العشايا) ، و : (ارجعْن مأزورات غير مأجورات) ، و : (خيرُ المال سكّة مأبورة ، أو مهرة مأمورة) ، و : (أُعيذك بكلمات الله التامّة ، من كل شيطان و هامّة ، و من شر كل سامّة ، و من كل عين لامّة) ، و: (لكلّ ساقطه لاقطه)، و : (هنأنِى الطعامُ و مرأنى) ، و غير هذا كثير .

و كأنِّ بالمتسنِّنة منهم يُوغلون بعدُ فى الاقتداء بالمُفْلِقِين من أرباب البيان ، فإذا هم يُذعنون لرسول (القلب) و داعِى (التراجع) ، فيُجْرُون أقلامهم بـ(القدرية)، و : (أهل القدر) وصْفًا لمن جحدوا القدر و أنكروه ، دون مَنْ أَقَرُّوه و قَرَّرُوه !! فَأَحْسِنْ بِلَقَبِهِمْ إذ (قَلَبُوه) !!

نعم ، فهذا – عندى – من (المقلوب) ، و لولا حَمْلُهُ على (القلب) لم يكن له مساغ ، و لا إلى صحّته سبيل ، حتى إنّ بعض متكلّمى القدرية لما جَفَا عليه هذا الإطلاقُ جَعَلَ يردّه فيقول : " لا يلزمنا هذا اللقب ؛ لأنّا ننفى القدر عن الله ﷻ[١] ، و مَنْ أثبته فهو أولى به "[٢] .

قُلْتُ : أجل ، فذلك ما جَرَى عليه (الكشاف) فى كلامه على سورة (الشمس) ، إذ قال صاحبه – مُعَرِّضًا بأهل السنة[٣] – : " و أما قول من زعم أن الضمير فى : (زَكَّى)[٤] ، و : (دَسَّى)[٤] لله تعالى ... فمِنْ تعكيس القدرية[٥] الذين يورّكون على الله قدرًا هو برىء منه و متعال عنه ، و يحَيْون لياليهم فى تمحُّل

(١) مِنْ صريح كلامهم فى هذا : " جماعة شيوخنا لا يجوّزون إطلاق القول بأن كل شىء بقضاء الله و قدره " اهـ المغنى فى أبواب التوحيد و العدل ٦ (القسم الثانى) الإرادة/٢٨٤ (ببعض تصرف) .

(٢) اللسان : قدر (٣٥٤٦/٥) ، و انظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) و من تعريضه بهم أيضًا قوله : " و عن الحَسَن : أن الله تعالى بعث محمدًا ﷺ إلى العرب و هم قدرية مجبرة ، يحملون ذنوبهم على الله ، و تصديقه قوله تعالى : (و إذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا

و الله أمرنا بها) " اهـ الكشاف ٢/٧٥ . (٤،٤) يريد قوله تعالى : (قد أفلح من زكّاها . و قد خاب من دسّاها) ٩ ، ١٠/ الشمس . (٥) يريد (الجبرية) ؛ فهم أولى بهذا اللقب من غيرهم – على ما مرّ بك آنفًا – . قُلْتُ : و هذا ما لفت إليه د. الحوفى عند حكايته لما نحن عليه من كلام الكشاف ؛ فانظر كتابه : (الزمخشرى) ص ١٤٧ ، ١٥٣ .

فاحشة ينسبونها إليه "[١] .

و إذ قد شاع هذا اللقب عند أهل البحث و النظر[٢] ، فكان أَوْلَجَ فى المسامع، و أَجْوَلَ فى المجامع = على ما يغشاه من لَبْس ، و يحيط به من إيهام لا يكشفهما عنه إلا القولُ بنسبته إلى (القلب) ، و هو ما أشرنا إليه آنفًا، و يأتيك بيانه قريبًا =: أقول : فإذ قد شاع هذا اللقب و فيه ممّا ذُكِرَ ما فيه ، فقد حَسُنَ لَدَىَّ صنيعُ غير واحدٍ من المعاصرين حين جعلوا يحترزون لمراد (الواضِع) – أو قُلْ : يحترزون لمراد مَنْ بَالَغَ هنا فَ (قَلَبَ) – ؛ لئلا يَقَعَ فى وهم واهمٍ أنّ (القدرية) هم القائلون بالقدر . فذانك المرحومان ابْنا شاكر[٣] ، و هما فى الطليعة من هؤلاء ، يؤكِّدان فى غير موضع من حواشيهما[٣] على (الطبرى) أنّ (القدرية) هم نُفَاة القدر[٤] ، و أنّ (أهل القدر) هم نُفَاة القدر لا مُثْبِتُوه[٥] .

و هنا نسأل أنفسنا ما عساه يسألنا عنه سائلٌ فنقول : أَ(قَلْبًا) فى ألقاب العلوم ؟!! فهذا تجاسُر منهم غير مشهود ، قد قُرِنَ بتأنُّق هو فى (البيان) معهود ، و كأنهم رأوا أنّ (القلب) أَحْجَى بتحصيل مرادهم ، فَهَبُّوا – فى نشاط و اغتباط – يسجّلون على هؤلاء فَادِحَ قولهم ، و سُوء معتقدهم ، إذ أنكروا القدر و بالغوا فى نفيه حتى بلغوا من ذلك كلَّ مبلغ . فَلَكأنِّى بأهل السُّنَّة يَنْعَوْن على أولئك ما رَأَوْهُ إلى آخرين ، و يُقبِّحون عندهم رأيهم ، فيقولون لهم : أَلاَ تَرَوْنَ إلى عظيم ما ركب

(١) الكشاف ٤/٢٥٩ . و فى البحر المحيط – بعد حكاية كلام الكشاف – : " جرى على عادته فى سبّ أهل السنة " اهـ ٨/٤٨١ . (٢) أى : المتكلمين ، و قدماؤنا الأعلام ، كثيرًا ما يُجرون بها الأقلام ؛ فانظر – مثلاً – : الطبرى ٥/٣٨٧ ، ٤٠٦ .

(٣،٣) مُعَلِّق الحواشى على (الطبرى) هو المرحوم الأستاذ محمود شاكر ، و المرحوم الأستاذ أحمد قد راجعه و خرّج أحاديثه ؛ قلتُ : فبمراجعته لتعاليق أخيه ، و إقراره لها ، يُعَدُّ ظهيرًا له فى صناعتها ؛ لمكان قيامه

عليها ، و مسئوليته عنها ، و لهذا – من النظر – جمعتُ بينهما هنا فى إتيان الصنيع المذكور ، و توفّرهما على البيان (المشكور) .

(٤) انظر من هذا لهما : الطبرى ٢١٢/٦ (هامش ٣) .

(٥) و انظر لهما من هذا أيضًا : الطبرى ١٦٢/١ (هامش ٣) ، ١٨٩ (هامش ١) ؛ ٥١٢/١٦ (هامش ٢) .

هؤلاء إذ أَبَوْا أن تكون الأمور[١] جارية بأقدار الله تعالى و مقاديره[٢] ؟! فلمّا لجُّوا فى النفى و تمادَوا فى الإنكار حتى بلغوا من ذلك حَدًّا ليس بعده فى باب الزيادة إلا التحوُّل عن آخره حين تناهوا إليه ، إذ ليس من شأنهم أن يقفوا فى إنكار القدر عند غاية ، و ليس للمُنْكِرِ مزيد على إنكاره بعد أن بلغ منه غايته ... = : أقول : فلما كان ذلك كذلك ، انقلب الأمر إلى ضِدِّ ما كان عليه ، فقيل لهؤلاء : (قدرية) ؛ مبالغةً فى التعبير عن جحودهم للقدر ، و إمعانًا فى الكشف عن تباعدهم من أن يُنْسَبُوا إلى الصدور عنه ، أو القول به . و فيه أيضًا تعريضٌ من الواصِف يَقَعُ به على غَرَضِهِ من إلزام الموصوف الحُجَّة ، و تبكيته على تنكُّبه جادَّة النظر .

قُلْتُ : و ذهابًا من الواصف إلى نحو تلك النكتة – : قال مَنْ قال فى وصْف إمام أهل الظاهر : (إنّه قياسىّ)[٣] – على ما وقفناك عليه من كلام صاحب (البحر)[٣] – .

فَلَئِنْ قُلْتَ هنا – فى إثر ما قيل – : إنِّى سمعتُ من (مقلوباتهم) شيئًا عَجَبًا ، لأُجَاوِبَنَّك :

و إنِّى مِنَ (المَقْلُوبِ) بَعْدُ لَوَاجِدٌ عجائبَ شَتَّى ، بَابُهَا الآنَ يُفْتَحُ

* * *

و بعدُ ، فهذا أصغرُ رَغَبَيْنِ لهم فى البيان يُسْتَعَانُ فيه بـ (القلب) ، حَازَتْهُ طائفةٌ من آحاد كلمهم ، و بقيَّةٌ من مَقِيس أَبْنِيَتِهِم ، و نَزْرٌ يَسِيرٌ من مصطلحات علومهم . فماذا عن أكبرهما ؟ و كيف سلكُوا منافذ القول إليه ؟ و كيف أُرِيناه

(١) هذا من العامّ المراد به الخصوص ، و إلا فـ"(النِّزاع) الواقع فى هذه المسألة إنما هو فى الأفعال الصادرة عن العباد ، لا فى جميع الأشياء " اهـ الكليات ص ٧٠٦ قُلْتُ : و هذا واضح .

(٢) نذكر هنا تلطُّف إياس بن معاوية المزنى فى محاورته أصحاب القدر ، إذ قال لأحدهم : ما الظُّلْم فى كلام العرب ؟ قال : أن يأخذ الرجل ما ليس له ، فقال له إياس : فإن الله له كلّ شىء . انظر : عيون الأخبار ١٤٣/٢ . (٣،٣) انظر ص ٩٠ .

حين وقفْنا كثيرًا عليه ؟

فإنْ يكنْ بَدْءٌ فَبِفِقْهِ مَنْ قَلَبَ :

و أَعْلَمُ عِلْمَ حَقٍّ غيرَ ظَنٍّ لَذَا (قَلْبٌ) ، و إيَّاهُ أُرِيدُ

فَفِى (قَلْبٍ) يَجِى الإسنادُ عَكْسًا و فِى عَكْسٍ لِمَعْنَاهُ مَزِيدُ

قال قائل : هذه الكلمات كأنّهنّ ميثاق (القالبين) ، قُلْتُ : صدقتَ – لعمرى – و صدقُوا ، و إنْ كُنَّا لَمُبْتَلِين، فَاسْمَعْ غيرَ مُسْمَعٍ ، و كُنْ من الشّاهدين.

• **قول العرب : أدخلتُ الخُفَّ فى رِجْلى ، و القلنسوةَ فى رأسى ، و الخاتمَ فى إصبعى**[(١)] = : فيه وَصْفان : داخليّة ، و مَدْخُوليّة ، و قد تَنَازَعَ الوصفيْن – على الجملة – ستّةُ موصوفات ؛ فأما الثلاثة الدواخل فهى – على الترتيب – : الخف ، و القلنسوة ، و الخاتم ، و أما ثلاثة المدخولات فالرِّجل ، و الرأس ، و الإصبع .

هذا ما عليه صفحة القول . فأما فى الحقيقة و محصول التصوُّر ، فالحال على عكس ما قالوا ؛ إذ الدواخل – على الحقيقة[(٢)] – هى : الرجل ، و الرأس[(٢)] ، و الإصبع ، و المدخولات – إذن – هى : الخف ، و القلنسوة ، و الخاتم .

و هنا يَتَّجِهُ لسائل أن يسأل : و ما نَوْلُ المتكلِّم – و هو الفاعل المدْخِل ، العارفُ بالمدخول و ما أُدْخِل – : ما نوله أنْ (يقلب) الأمر و (يعكس) ، فيركب مَتْنَ قولٍ قد يَهْجُنُ فى النَّظَرِ و يلبس ؟!! أَيَسَعُهُ فى هذا جواز ، و يحتمله فيه إمكان ؟!

قُلْتُ : أجل ، فهم " زُعَماء الحوار "[٣] ، و[٤] أُمَراءُ الكلام[٤] ، فيهم – على

(١) ثلاثتها من أشهر ما (قلبوه) فى كلامهم . (٢،٢) و لهذا يقول السيرافى : " الرأس هو الداخل فيها (يريد القلنسوة) ؛ لأنها محيطة به " اهـ السيرافى على سيبويه ٧٧/٤ .

(٣) الكشاف ٩٦/١ . (٤-٤) ما بين القوسين – : مِنْ معالى المناعت التى انتعتْ بها العرب بعامّة ، و الشعراء منهم بخاصّة : ينعتون بها أنفسهم ، أو بها يُنْعَتُون ؛ فأما الأُولى فقول = ما قال قائلهم – وُشِّجَتْ أَعْراقُه ، و لهم تعطّفتْ أغصانه ، و عليهم تهدّلت ثماره ، فجنوا منه ما احْلَوْلَى و عذب ، و تركوا منه ما امْلَوْلَحَ و خَبُث[١] .

قال : أَرَأَيْتَكَ هذا الذى حكيتَ من مقلوبهم ، أَهُوَ ممّا احْلَوْلَى فَيُجْنَى ؟ أم ممّا امْلَوْلَحَ فيُتْرَك ؟

قُلْتُ : أمّا – عندهم – فلم يكونوا لِيَلْبِسُوا على قولٍ آذانَهم إلا و هو مما يحسُن فى موازينهم ، و لمكان حُسْنِهِ فيها ما شاع فيهم ، و لهجت به ألسنتهم ، حتى آل إلينا إرْثًا لنا من بعدهم .

و أما – عندى – فلله ثَوْبَا مَنْ قَلَب ! فلِلْمُبالغة قد ذهب ، و إلى النكتة ما وَثَب ، فَحَازَ الحُسْنَ – عندى – مِنْ كَثَب .

بيان هذا أنّ أولئك الدواخل – أعنى : الرجل و الرأس و الإصبع – تمكّنت جميعها فى مدخولاتها تَمَكُّنَ المظروف فى الظرف ، فَتَرَاها و قد أَوْعَبَتْ ثلاثتُها تمكُّنًا [٢] . إلا أن المتكلم تأنّق فى عبارته ، فأراد ليَزيد فى التمكّن ، و يضاعف فى الإيعاب ؛ طلبًا لمبالغة تخرق الحُجُبَ ، و تجاوز الأبواب. و إذ قد بَلَغَ التمكن غايته، و تناهى الإيعابُ إلى حدِّه ، فأُغْلِقَتْ بذلك دون المتكلِّم أبوابُ زيادةٍ مَرْجُوَّة ، و حِيلَ بينه و بين سُبُلِ مُغَالاةٍ مَقْفُوَّة – : أقول : إذ قد كان الأمر كذلك فَلْيَعْلَمْ

= أعرابىٌّ منهم : " نحن أمراء الكلام فينا وُشِّجَتْ أعراقه ، و لنا ... " إلى آخر ما قال الرجل مما حكيناه هنا تمًّا ، نقلاً عن ربيع الأبرار ٢٣٢/٤ – و انظر أيضًا : الكشاف ٩٦/١ – . و أما الثانية فقول الخليل بن أحمد: " الشعراء أمراء الكلام ، يصرّفونه أنَّى شاءوا ، جائز لهم فيه ما لا يجوز لغيرهم ... " فى كلام له طويل وقفتُ عليه

منسوبًا إليه ، أو غير منسوب ؛ فانظر – فيمن إليه عزاه – : ربيع الأبرار ٢٤١/٤ ، و انظر – فيمن ساقه غُفْلاً ، أو حكاه – : الصاحبى ص ٤٦٨ ؛ المزهر ٤٧١/٢ (نقلاً عن الصاحبى) .

(١) انظر : ربيع الأبرار ٢٣٢/٤ .

(٢) أى لا مَرَجَ فيهنّ و لا جَرَجَ ؛ يقال : مَرِجَ الخاتمُ فى إصبعه و : جَرِجَ : إذا قَلِقَ و اضطرب من سَعَتِهِ و جَالَ . انظر : الأساس : جرج (١١٥/١) ، و : مرج (٣٧٥/٢) ؛ الكشاف ٤/٤ ؛ اللسان : جرج (٥٨٥/١) ، و : مرج (٤١٦٨/٦) .

مُبَالِغٌ[١] أنْ ليس له بعدها إلا أنْ يعكس كلامَه عَكْسَ الخَيْلِ بِاللُّجُم ، يرتسم بذلك مراسم القوم فى (التراجع عند التناهى)[٢] .

و كأنّ ثلاثة الدواخل المذكورة – بعد إذ عَكَسَ فارتسم – كأنها ؛ لبلوغها من تمكنها فى مدخولاتها أقصاه ، تحوّلت عن آخره حين تناهت إليه ، فعاد المدخول داخلاً[٣] ، و المظروف ظرفًا ، و الموعَى وِعاءً . و إنما أَتَى المتكلم هنا ما أتى ؛ مبالغة منه فى تصوير تمكن الداخل فى المدخول ، فإنه إذا عُكِسَ الأمرُ ، فصار المدخول متمكنًا فى الداخل – : كان ذلك إغراقًا فى وصف داخليّة الداخل ، على نحوٍ لا مزيد على حِصَّتِه ، و لا شُبْهَةَ تقدح فى صِحَّتِه ، و لا مَطْعَنَ لأحدٍ فى قُوَّتِه .

فقد ترى كم بين الفُرات الطَّافِح ، و الوَشَلِ الرَّاشِح !!

قال : أجل ، فـ (ليس المتعلِّق كالمتأنِّق)[٤] .

هذا ، و قد رأيتُ أبا الفتح ذهب إلى نحو ما قدَّمْنا من النظر ، حين عرض فى (محتسبه)[٥] لقراءة من قرأ [٦] : (و حُمِّلَتِ الأرضُ)[٧] ، حيث أطال فى هذا بما خلاصته[٥] أنّ قول (القَالِبِ) : (أُلْبِسَتِ الجُبَّةُ زيدًا) = : فيه – دون أصله المقلوب عنه !! – : ارتفاعُ الشَّكّ . قُلْتُ : لكأنّه يعنى أنّ المتكلم بذلك أراد لِيُخْبِرَ عن تحقّق إلباسِ زيدٍ جُبَّتَه ، و أنّ هذا – عنده – من اليقين بحيث لا يتناوله شكّ ،

(١) تنكير : (مبالغ) هنا – : فيه نظرٌ منِّى إلى تنكير (النفس) فى قوله تعالى : (علمت نفس ما أحضرت) ١٤/ التكوير ؛ فانظر : الكشاف ٢٢٣/٤ تقفْ على النكتة فى هذا .

(٢) وقفناك من قبل على هذه الترجمة فى خصائص ابن جنى ٢٤١/٣ – ٢٤٥ ، (و انظر ص ٦٧) .

(٣) يشبه أن يكون هذا أيضًا بسبب من قلب (مفعول) إلى (فاعل) ؛ طلبًا للمبالغة فى الصفة ، و قد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم (انظر ص ٧٥ – ٨٣) .

(٤) من أمثالهم ، انظر : الميدانى ١٤٤/٢ ؛ الأساس : علق (١٣٧/٢) ؛ اللسان : أنق (١٥٣/١) .

(٥،٥) انظر : المحتسب ٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ . و خلاصة كلامه – دون عزو – فى القرطبى ٢٦٥/١٨ .

(٦) هم : ابن أبى عبلة و ابن مقسم و الأعمش و ابن عامر – فى رواية يحيى بن الحارث – ، انظر : البحر المحيط ٣٢٣/٨ ، و انظر : الكشاف ١٥١/٤ . (٧) ١٤/ الحاقة ، و العامّة على التخفيف .

و لا تَرْقَى إليه شُبْهة ، فالجبّة قد أُلْبِسَتْ زيدًا حتى تمكّن زيدٌ[١] فيها تمكُّنَ الموعَى فى وعائه ، بخلاف أن يُؤْتَى بالعبارة على أصلها فيقال : أُلْبِسَ زيدٌ الجبّةَ ؛ فإن أحدًا لا يخفى عليه ما بينهما من فرق ، و أنّ فى الفرع المقلوب من المبالغة فى إثبات اليقين و نفى الشكّ ما لا يجده فى الأصل المقلوب عنه .

و بعدُ ، فقد أُلْتُ مِنْ (مقلوب) كلامهم و آلُوا ، و زاحمْتُهُم فى ذلك و ما مَالُوا ، فقُلْتُ – فى إثر توافقنا و ما قالُوا – : لقد (وافَقَ شَنٌّ طَبَقَهْ)[٢] .

* * *

• **قول الحطيئة**[٣] :

فلمّا خَشِيتُ الهُونَ و العيرُ مُمْسِكٌ على رَغْمِهِ ما أَمْسَكَ الحَبْلَ حافِرُهْ

أمّا ذو العير : هذا =: فرجل عارفٌ بطباع الحُمُر : أهليِّها ، و الوحشيِّ منها ، فلقد علم لَهِيَ إلى النِّفار (أَسْرَعُ مِنْ فَرِيقٍ[٤] الخَيْل)[٤] ؛ قيل : إنما هذا لحدّة حاسّة السّمع[٥] منها ، قُلْتُ : فلعلّها – لمكان ذلك فيها – : لم يَطِبْ لها نوم – على ما جزم به بعضهم[٥] – .

و من أجل هذا النّفار ما تواصت العربُ بأن يُمسك أحدهم عليه عيره :

أمسك حمارك إنه مستنفرٌ فى إثر أحمرةٍ عَمَدْنَ لِغرّبِ[٦]

(١) وُضِعَ الظاهر هنا موضع المضمر؛ زيادة لتمكينه فى الذهن و تثبيته ، و ليكون من القارئ على بال.

(٢) من أمثالهم ، يضرب للمتوافقيْن ، انظر : الميدانى ٣٢١/٢ ، ٣٢٢ ؛ نهاية الأرب ٥٦/٣ ، ٥٧ .

(٣) انظر – فيمن أنشده – : تأويل مشكل القرآن ص ١٩٤ ؛ الموازنة بين شعر أبى تمام و البحترى ص ٢٠٨ ؛كتاب الشعر ١٠٥/١ ؛ المحتسب ١١٨/٢ ؛ منهاج البلغاء ص ١٨١ .

(٤،٤) من أمثالهم ، و : (فعيل) هنا بمعنى : (مُفاعل) ؛ أى : مُفارقها الذى يسبقها و ينفرد عنها ؛ لأنه إذا سبقها فارقها ، انظر : الميدانى ٣٦٢/١ ؛ الأساس : فرق (١٩٨/٢) .

(٥،٥) انظر : نهاية الأرب ٩٣/١٠ .

(٦) أنشده الفراء فى معانيه ٢٠٦/٣ ، و هو أيضًا فى : القرطبى ٨٩/١٩ ؛ البحر المحيط ٣٨٠/٨ ؛ اللسان : نفر (٤٤٩٨/٦) .

هذا عن أهليّها . فأما الوحشىّ منها فإنك " لا ترى مثل نفار حمير الوحش ، و اطّرادها فى العدو إذا رابها رائب ؛ و لذلك كان أكثر تشبيهات العرب فى وصف الإبل و شدّة سيرها – بالحمر و عدوها إذا وردت ماءً، فأحسّت عليه بقانِص "[١].

و إذ قد علم صاحبُ العير من كل أولئك ما علم ، فاعلم أنّه لم يكن ليتعاشَى عن شىء منه ، بل هذا كلّه كان منه على ذُكْر حين أراد ليصوّر عيره و قد كَفَّ – على رغمه – عن طبعه و دأْبه : نُفُورًا و عَدْوًا . و ما كان هذا ليكون لولا أنْ شُدَّ وثاق العير ، فأَمْسَكَ الحبلُ منه حافرَه ، فَجَعَلَ لا يتحرّك فى مقامه ؛ لمكان هذا الوثاق و شدة إحكامه .

إذن ، فهذا مراد الرجل من كلامه : إيثاق ليس للعير فيه ارتفاق ، و لا له بينونة منه و لا فِراق . إلا أن صاحبنا كان سَبُوقًا إلى الغايات ، غيرَ مُنْكِرٍ أنْ تسبق الفروعُ أصولها[٢] ، و تزيد عليها ؛ *[٣]فإنّ فى الخمر معنًى ليس فى العِنَبِ[٣]* .

ذلك ما آذنت به عبارته ؛ فقد رَكِبَ الرجل إليها مَتْنَ (قلبٍ) وقع به على نكتةٍ أَوْجَدْناكَها فى نظيرٍ قد أزلفناه لك آنفًا[٤] .

أقول : لئن كان (القلب) فرعًا عن أصل هو (عدم القلب) ، إنّ فى الفرع زيادة على معنى الأصل ، تالك الزيادة هى المبالغة فى التعبير عن شدّة إيثاق العير ، و مدى إحكام وثاقه ؛ فقد وقع هذا الإيثاق مُبَالَغًا فيه على نحوٍ حَازَ مِنَ التعاظُم غايته و منتهاه ، و لو تُوُدِّعَ من أسلوب (القلب) هنا ، ما ساواه غيرُهُ مبالغةً ،

(١) الكشاف ١٨٨/٤ ، و خلاصته – بلا عزو – فى البحر المحيط ٣٨١/٨ .

(٢) قُلْتُ : و هذا فى المعانى غيرُ مدفوع ؛ فقد أتى المتنبى فى بعض شعره بمعانٍ فَضَّلَ فيها الفرع على أصله ، و قد أحسن فى ذلك كلّ الإحسان – على ما قطع به ابن الشجرى – ، فانظر : الأمالى الشجرية ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ حيث أنشد الرجل من ذلك شيئًا كثيرًا .

(٣-٣) عَجُزُ بيت للمتنبى فى ديوانه ١٠٥/١ ، و صدره : * و إنْ تكن تغلب الغلباء عنصرها * و هو مما يُتمثل به من شعره ، فانظر : الأمالى الشجرية ٢٦٤/٣ تقفْ على هذا العجُز الذى ضمّنّاه عبارتنا هنا – فى جملة أعجاز أخرى كثيرة يتمثل بها من شعر المتنبى . (٤) انظر ص ٩٥ – ٩٧ .

و لا دَانَاه . فكأنّ العير ؛ لتطاوُل مكثه فى القيد ، وبلوغه منه المبالغ : لِمَا عالج من ألوان شرّه ، و عاين من أسباب ضرّه – : كأنه أدرك من ذلك الغاية التى يُنْتَهَى إليها ، و أتى منه على النهاية التى لا مزيد عليها ؛ *[1]فقد شَرَّقَ حتى ليس للشرقِ مَشْرِقٌ[1]* ، و على هذا لم يَبْقَ لمستزيد – فى شِرْعة الزيادة – إلا أنْ يَتَبَدَّلَ بحال العير حالاً تؤدِّيه إلى ضِدِّ ما كان عليه حاله ، فلمّا أنْ وقع هذا ، إذا بالعير أشدُّ ما يكون حرصًا على أن يُمسك حافِرُهُ بالحبل !! ؛ تراجعًا منه عما كان عليه حاله من إمساك الحبل حافِرَه ... ، أرأيت !! تناهت الأُولى ، فَتَرَاجَعَ مستزيدٌ بـ (قلبٍ) دَعَتْهُ المبالغةُ إلى نفْسها ، فَتَسَارَعَ الحُسْنُ إلى العبارة ، فكانت من (المبالغة) فى أعلى مراتبها ، و أقصى مراقيها ؛ فَبِأَىِّ محاسن (القلب) يُكَذِّبُون ؟!!

و على الجُملة : لقد بلغ إحكامُ الرجل وثاقَ عيره حدًّا لا مزيد عليه إلا أنْ يُعْكَسَ الأمرُ فيُقال : إنّ العير هو الذى يُحْكِمُ وثاق نفسه بنفسه ، و تلك مبالغة فى المراد تَضَاءَلُ دونها كلُّ مبالغة ، و يتناقص إليها كلُّ بيان .

* * *

• **قول القائل**[٢] :

تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشمس أَجْمَعُ

و ذا القولُ أيضًا – و قد أتى الثوُر فيه من مألوف الصنيع ما أتى – : وقع شاعرنا فيه على خير النَّظَرَيْن ، فاحْتاز أَقْوَى المطلبيْن ، و تَعَدَّى إلى أعلى الغرضيْن،

(١-١) العبارة هنا ضُمِّنَتْ – مع نوع تصرّف – صدر بيت للمتنبى ، و هو بتمامه :

فشرّق حتى ليس للشرق مشرقٌ و غرّب حتى ليس للغرب مغربٌ

انظر : ديوانه ٢١٥/١ .

(٢) انظر : سيبويه ١٨١/١ ؛ تأويل مشكل القرآن ص ١٩٤ ؛ السيرافى ٢١٦/٢ ؛ أمالى المرتضى ٢١٦/١ ؛ البحر المحيط ٢١٦/٥ ، ٤٣٩ .

و هو ما سنقصد إلى بيانه بعد إجمالٍ لمعنى قول شاعرنا ، فنقول : قد انصبَّ الغرضُ هنا إلى تصوير هذا الثور و قد ألجأتْهُ الهاجرة إلى كِناسه، فهو يدخل رأسه فى الظل؛ لما يجده من شدّة القيظ . هذا هو معنى قول الشاعر . فأمّا لطفُ توسُّله إلى غرضه فى عبارته ، و الكشفُ عن وجْه الحُسن فى قوله و مناط عُلْوِيَّتِه – فقد رَكِبَ إليهما معاجيلَ الطُّرق = : هذا النَّاصِحُ المادِحُ حين أَوْجَزَ فَصَدَق :

فَاعْمِدْ لِمَا يَعْلُو ؛ فما لك بالذى لا يُسْتَجَادُ منَ الكلامِ يَدَانِ[1]

لقد جهد الثور – ما وسعه الجهد – أنْ يستتر فى كناسه ؛ أنْ تلفحه الشمس بوهجها ، لكنه أدرك بفطرته التى فُطِرَ عليها ، أنّ الذى لا يُدْرَكُ كلُّه ، لا ينبغى أنْ يُتْرَكَ كلُّه ؛ فإذ لم يُمكنْه أن يَتَوَلَّى إلى الظل بجُملته ، فليحتسبْ مِنْ هذا إذن بِبُلْغَتِه: أنْ يُدخل رأسه فيما أُتيح من الظل ؛ فالرأس أَولَى بذلك و أَجْدَر .

و لما كان الرأس حقيقًا – عنده – بِصِينَة ، بعيدًا – لديه – مِنْ بِذْلَة = : اتَّجَهَ لشاعرنا أن يُصانع فى عبارته بمزيد تصوُّن ، و فضْل تحفُّظ . و بينا هو فى تشاغُله بأسباب مُصانعته ، و دواعِى مبالغته ، إذ وَفَدَ خَاطِرُهُ عليه بـ (قلبٍ) يُسَوِّغُهُ أنْ يزيد فى التصوُّن لرأس ثوره ؛ فانظرْ كيف كان عاقبةُ (القالِبين) !!

فبما (مبالغةٍ) مِنْ (قلبٍ) يُرِيكَ شاعرنا الظلَّ و قد دخل كلُّه فى رأس الثور ؛ مبالغةً فى دخول الرأس فى الظل ، حيث (تَرَاجَعَ) عن أَمَد تمكُّن الرأس فيه ، إلى (عَكْسٍ) يغشاه ، فيزيد معناه و يقوِّيه . و كأنّما يريك شاعرنا الظلَّ على هذا النحو

المقلوب – لإغراقٍ فى الوصف مرغوب ، و إفراطٍ فى معناه مطلوب – : كأنّما يُرِيكَهُ على هذا النحو ؛ لكونه – عنده – نُحْلاً نَحَلَ الثورَ إياه ، فلا يَرْتَفِقَنَّ به وَحْشِيٌّ سواه .

(١) هذا القول لنا ، و قد تراه معارضًا – فى أصل نظمه ، لا فى معناه – لنظيرٍ فى الأساس و اللسان أنشداه ؛ فانظر : الأساس : علو (١٣٩/٢) ، و : اللسان : علا (٣٠٩٣/٤) .

هذا تحصيل ما قصد: انقلب المدخولُ داخلاً ، و الموعَى وعاءً ؛ مبالغةً فى الحال و ادِّعاءً ؛ فَنِعْمَ لِ (لقالبِين) بَدَلاً .

و بعدُ ، فَأَجْدِرْ هنا بقول من قال[١] :

و ليس لِمَنْ لم يَرْكَبِ (القلبَ) نِيقَةٌ و ليس لـ(قلبٍ) مَدَّهُ العُرْبُ قَابِضُ

* * *

• **قوله**[٢] :

مثلُ القنافذ هدَّاجُون قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بَلَغَتْ سوآتِهِم هَجَرُ

" أراد : بلغت نجرانَ سوآتُهُم أو هَجَرَ[٣] ، و ذلك وجه الكلام ؛ لأن السوآت تنتقل من مكان فتبلغ مكانًا آخر، و البلدان لا ينتقلن، و إنما يُبْلَغْنَ، و لا يَبْلُغْنَ"[٤]، لكنه قَلَبَ ؛ لنكتة أوسعناها بيانًا فى نحوه مما تقدم ، فما هى منك ببعيد .

و نُكْتَةٍ دون أخرى قد عَرَضْتُ لها جَعَلْتُها للتى جَاوَزْتُ عُنْوانَا[٥]

هذا ، و كأنِّى بجُمُوع القالبِين بعدها و قد أَبَوْا أنْ يكون أمر (القلب) عليهم غُمَّةً ، فانْتَدَبُوا مِنْ بينهم مَنْ يَصْدَعُ جِهارًا بما أَجْنَاهُمْ (قَلْبُهُم) ، فأنشأ يقول[٦] :

أَقَمْتُ كلامِى ، ثُمَّ حِينًا قَلَبْتُهُ و مازالت الأقوالُ تَعْلُو فَتُقْلَبُ

(١) و ذا أيضًا لنا ، و فيه معارضة – على النحو الذى أسلفت – لنحوه فى شعر زهير ، فانظر : ديوانه ص ٣٠٠ . (٢) أى الأخطل ، و فالرواية تعدُّد و اختلاف ، فانظره فى مظانِّه ، و منها : مجاز

القرآن ٣٩/٢ ؛ معانى الأخفش ١٤١/١ ؛ تأويل مشكل القرآن ص ١٩٤ ؛ الكامل ٣٧٠/١ ؛ السيرافى ٢١٢/٢ ؛ كتاب الشعر ١٠٧/١ ؛ ٤٧٩/٢ ؛ المحتسب ١١٨/٢ ؛ أمالى المرتضى ٤٦٦/١ ؛ الأمالى الشجرية ١٣٦/٢ ؛ مغنى اللبيب ٦٩٩/٢ ؛ الهمع ١٦٥/١ ؛ الأشمونى ٧١/٢ ، و انظر ما مضَى فى ص ٦٣ .

(٣) جَرَى هنا على منعها من الصرف ، و هو جائز – انظر ما أزلفناه لك فى هامش ٢ من ص ٦٣ –.

(٤) السيرافى ٢١٣/٢ . (٥) هو لنا ؛ معارضةً لنظيرٍ من شعر سوار بن المضرّب ، انظر : المحتسب ١٤٤/٢ ؛ اللسان : سنح (٢١١٣/٣) ، و : عنن (٣١٤٢/٤) .

(٦) هو مِنْ نَظْمِنَا ، سبقتُ قبلاً إلى فحواه ، و ذا لفظه ، فعساه يوافق معناه .

و على الجُملة ، فالباب واسع ، و الطريق مُسْهَب ، إلا أنّ هذا سَمْتُه ، و الذى أزلفْنا منه فيه كافٍ (لمن كان له قلب أو ألقى السمع و هو شهيد) .

فيأيها الذى شَهِدَ ثم بَايَعَ : أَمْسِكْ عليك عَهْدَك ، و أَلْقِ إلىَّ سمعك ؛ فتلك كلمة أقولها لمن نَازَعَ و لم يُبايع ، ما هى لك ، و لا هى إليك ، و إنْ شئتَ أَلْقَيْتُهَا إليه – ثانية[١] – بين يديك : فَهَلْ عَسَيْتَ إنْ وَقَفْتَ على ما أزلفناه مِنْ (قلبٍ) فى عُلْوِىِّ كلامهم ، و مُتَحَيَّرِ خطابهم – و ما أفصح ذلك ، و أَصْنَعَهُ و أعلاه ! – هل عسيت إن وقفتَ عليه أن تدفعه ، فلا تجاوزَ به موضع الضرورة ، لِتَرُدَّ من الكلام بابًا برأسه ، و تَمْضِىَ بِرُكْنٍ فى اللغة إلى رَمْسِه ، فتمنعَ مِقْوَلاً فى غده ما استجازه فى أمسه ؟!

فأمّا إنكارك إياه ، فَ (تَحَازُمٌ)[٢] سَبَقَ أنْ ردَدْناه[٣]، و أمّا أنّه (ضرورة) ، فتلك (حَازِمِيَّةٌ)[٤] مِنْ لَدُنْ (حَازِمِكَ) تُلَقَّاهَا ، لا يَدْعُوها إلى نفْسه راجحُ الرّأى ، و لا يرضاها ، بل يدفعها أيضًا صائبُ النظر ، ثم يأباها ؛ إذ لا يَسْلُكُ (القلبَ) فى (الضرائر) إلا مُتَحَكِّمٌ ، و التَّحَكُّمُ – على ما قالوا – " لا يَعْجِزُ عنه أحد"[٥].

ذلكم و أنّ (الضرائر) ليست عندهم على شرجٍ واحد[٦] ، فتكونَ كلُّها مَجْفُوَّةً فيما اجتمعوا عليه من صحيح النظر ، بل لا يمتنع – على ما وقع إلىَّ من

(١) انظر ص ٦ حيث المرّة الأولى ، تَخَلَّصْتُ فيها إلى نحو من هذا القول مستهلاً خطابى لمن أحسستُ منه بطلائع منازعته ، و تَبَاعُدِ مُبَايَعَتِه . (٢) (تَفَاعُلٌ) معناه : الرَّوم ؛ أى : رُمْتَ أنْ تفعل فِعْلَ

حازم القرطاجنى ، أو ترى رأيه ، فتنكر (القلب) كإنكاره إياه . انظر فى (الروم) معنًى يجيء له بناء (التفاعل) فى كلامهم – : الممتع ١٨٢/١ ؛ الإرتشاف ٨٣/١ . (٣) انظر ص ٣٨ – ٤٣ .

(٤) مصدر صناعى ، أو : خصلة منسوبة إلى حازم القرطاجنى ، و قد مضى رَدُّنا لدعوى حازم أنّ (القلب) فى كلامهم من باب (الضرورة) ، انظر ص ٣٨ – ٤٠ .

(٥) الطبرى ٢٤٥/٣ ، ٥٦٣ ؛ ٣٦٦/٤ ، و انظر له أيضًا فى نحو هذا : ٣٨٩/٩ .

(٦) أى من (القُبح) ، أو : (عدم القبول) ، بل منها : (قبيح) و : (حَسَن) و : (مُتَّخِذٌ بينهما سبيلاً) ، ثمّ : (أَحْسَنُ) ، انظر الخصائص ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ ؛ الأشباه و النظائر ٢١٩/١ .

نخائل عقولهم ، و نواخِل قضاياهم و أحكامهم – لا يمتنع أن يكون فى (الضرائر)–: (حَسَنٌ)[١] ، و : (أَحْسَنُ)[١] ، و هذا (الأحسنُ) هو – عندهم – من القبول بحيث " لو جاء به إنسان فى النثر كان مُصيبًا "[٢] ! قُلْتُ : و لمكان هذه (الأحسنيّة) ما جُعِلَ الأمرُ فى كتبهم – : من (المِثَانِى)[٣] ؛ إذ وقفتُ على هذا أيضًا مكرورًا مُعَادًا [٣] مِنْ كلام (المحتسب)[٤] ؛ فذلك حيث يقول أبو الفتح[٤] : " لو جاء به جاءٍ فى النثر لكان قياسًا "[٤] !!

فَيَأَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَرْكَبُ (القلبَ) راغِبًا إليه فى النكتة أُريدها – : إِمَّالاَ ، فليكن (القلبُ) عندك من (أحسن الضرورات) ، لقد بَلُغَ منه ما مَضَى ، فَأَبْلِغْ بما هو آت ! و الذى هو آت – : آىٌ من التنزيل بيِّنات ، فيها مِنْ بليغ التراكيب (مقلوبات)[٥] ، قد وَاهَقَتْ مِنْ أصولها[٥] أترابًا لها و لِدَات ، فزادتْ عليها فى الحُسْنِ درجات[٥] ، فعليك بتالك الآيات ؛ فهى أَقْوَى حُجَّةً ممّا مَضَى[٦] ، و أَشْهَدُ بِعُلُوِّ (قلبٍ) ممّا فات[٦] ، و لو أَحْصَيْتَ منه المِئِين تُعْقِبُهَا مئات[٦] .

(١،١) انظر : المحتسب ١٢٦/١ ، و انظر : الهمع ١٥٨/٢ حيث ساق السيوطى جملة من الضرائر التى تحسن عندهم فى النثر ؛ تحصيلاً لسجع أو لتناسب أو نحوهما ، و انظر أيضًا : ابن يعيش ٦٧/١ ؛ الأشباه و النظائر ٣٤/٢ . (٢) المحتسب ٢٨٩/١ .

(٣،٣) أى : ممّا يُرَدَّدُ فى كلامهم و يُكَرَّرُ ؛ من: (التثنية) بمعنى التكرير و الإعادة ، انظر : الكشاف ٣٩٧/٢ ؛ ٣٩٥/٣ ؛ الجرجانى على الكشاف ٢٤/١ .

(٤،٤،٤) ٦٠/٢ ، و انظر أيضًا ١٧٢/٢ .

(٥،٥،٥) المقلوب عنه أصل للمقلوب ، و المقلوب فرع عليه ، و المراد هنا : أن الفرع زاد فى الحسن على الأصل ، و هذا وجه غَلَبَتِه ، و عُلْوِيَّته .

(٦،٦،٦) ذلك أنّ " الكتاب أعربُ و أقوى فى الحجة من الشعر " اهـ معانى الفراء ١٤/١ ؛ فـ"القرآن يُتَخَيَّرُ له ، و لا يتخير عليه " اهـ المحتسب ٥٣/١ . و وقع إليَّ من كلام الفراء فى الاستدلال على حذف الجواب : " و قال الله تعالى ! – و هو أصدق من قول الشاعر – : (و لو أن قرآنًا سيرت به الجبال ...) " اهـ معانى الفراء ٧/٢ . كما وقفتُ على نحوه للطبرى فى حديثه عن (الالتفات) ، و ذلك قوله : " و منه قول الله – و هو أصدق قيلٍ ، و أَثْبَتُ حجةٍ –: (حتى إذا كنتم فى الفلك و جرين بهم ...) " اهـ ١٥٤/١ .

• **قوله – تعالى ! –** : (فَعَمِيَتْ عليهم الأنباءُ يومئذ فهم لا يتساءلون)[١] ، و : (قال يا قوم أرأيتم إنْ كنتُ على بيّنة من ربى و آتانى رحمةً من عنده فَعُمِّيَتْ عليكم أنلزمكموها و أنتم لها كارهون)[٢] .

أوّل ما نبدأ به من القِيل فى هذا أن نقول : أكثرُ القُرَّاء – فى الموضعيْن[٣] – على : (عَمِيَتْ)[٣] ، على إسناد (العَمَى) فى أولهما إلى : (الأنباء) ، و إسناده فى الآخر إلى ضمير (البيّنة) ، أو ضمير (الرحمة) ، أو ضميرهما معًا – و إن كان بلفظ الإفراد – ؛ لأنّ المراد بهما – على ما قيل[٤] – شىء واحد[٤] .

هذا ، و قد أوجز الفراء[٥] مقاله فى (القصص) ؛ فذلك إذ " يقول : عَمِيَتْ عليهم الحججُ يومئذ فسكتوا "[٥]. و كأنّه اجتزأ بهذا هنا ؛ لِبَسْطِهِ القول فى النظير ، و ذلك قوله فى (هود) : " سمعت العرب تقول : قد عُمِّىَ علىَّ الخبرُ ، و : عَمِىَ علىَّ ؛ بمعنًى واحد[٦] . و هذا ممّا حَوَّلَتِ[٧] العربُ الفعلَ إليه و ليس له ، و هو فى

(١) ٦٦/ القصص . (٢) ٢٨/ هود . (٣،٣) الجمهور فى (القصص) على ما أسلفتُ لك ، و قرأ : (عُمِّيَتْ عليهم الأنباء) – : الأعمش و جناح بن حبيش و أبو زرعة (انظر : البحر المحيط ١٢٩/٧) ، و فى (هود) قرأ الأخوان و حفص بضم العين و تشديد الميم مبنيًّا للمفعول ، و باقى السبعة بفتح العين و تخفيف الميم مبنيًّا للفاعل (انظر : الكشف ٥٢٧/١ ؛ الرازى ٥٢/٥ ؛ القرطبى ٢٥/٩ ؛ البحر المحيط ٢١٦/٥) ، و أيضًا فقد روى الأعمش عن ابن وثاب : (و عَمِيَتْ) – بالواو ، خفيفة – : (البحر المحيط ٢١٦/٥) . (٤،٤) انظر فى هذا : البحر المحيط ٢١٦/٥ ؛ حاشية الجمل ٣٩٢/٢ .

(٥،٥) معانى القرآن ٣٠٩/٢ . (٦) أى : فى عموم أمر المعنَى ، و إلا فلـ"لتراكيب خصوصيات " اهـ الهمع ١٠٢/٢ – نقلاً عن أبى حيان – .

(٧) يريد : (القلب) – على ما يرشد إليه كلامه – و هذا من الوضوح بمكان مكين ؛ لكنّا نلفت هنا إلى طلائع تعبيرهم عن (القلب) ، و أخذهم بأسباب تَلْقِيبِهِ على نحو من التدرُّج . فالفراء هنا يجعله (تحويلاً) فى الإسناد ؛ كعبارته فى وصف : (التمييز المحوَّل) – انظر له : معانى القرآن ٢٥٦/١ ؛ ٣٠٨/٢ ، و نحوه فى السيرافى ١٥٣/٢ – ، و كعبارة المرادىّ حين أَكَبَّ على النظر فى نحو : (لا أربَك ها هنا) ، فذلك عندهم من باب (النَّهْيِ المحوَّل) – انظر له : توضيح المقاصد ١٠١/٤ ، و نحوه فى الأشمونى ٢١٩/٣ – . قُلْتُ : و بهذا يقع (الاشتراكُ الاصطلاحىُّ) فى : (التحويل) ؛ كوقوعه فى : (القلب) – على ما أوسعناه بيانًا فى هامش ٣ من ص ٧ – .

الأصل لغيره ؛ ألا ترى أن الرجُل الذى يَعْمَى عن الخبر ، أو يُعَمَّى عنه ، و لكنه فى جوازه مثل قول العرب : دخل الخاتم فى يدى[١] ، و الخُفُّ فى رِجْلى[١] ، و أنت تعلم أنّ الرِّجْل التى تدخُل فى الخفّ ، و الإصبع فى الخاتم ، فاستخفُّوا بذلك إذا كان المعنى معروفًا لا يكون لذا فى حال ، و لذا فى حال ؛ إنما هو لواحد . فاستجازوا ذلك لهذا "[٢] .

و أَحْسَبُكَ إذا تأمّلتَ كلام الفراء بما ينبغى له من التأمل ، و تدبّرتَه بما يَدْعُوه إلى نفسه من التدبُّر – أحسبك بعدها لا تجد بأسًا أن تقرِّر معى أنّ محصول رَأْيِ القوم فى (القلب) ، ليس لِمُنْصِفٍ أنْ يراه جُملة من الرأى واحدة ، أو دُفعة من النظر واطِدَة ، بل الصواب أنّ ذلك المحصول قد كان عن تَفَارِيقَ لهم مُنَجَّمَةٍ وفق آجال و مراحل من تطوُّر النظرة إلى (القلب) : موانِعِه و دواعيه ، محاسنِه و مساويه ، و هذا – عندى – واقع على ثلاث مراحل : فَوُسْطَاهُنَّ شَاهِدُها – لدىَّ – ما حكيتُ هنا عن الفراء ، حيث انصبَّ الغرض إلى (**اسْتِصْلاَحِ**) القلب، و (**التَّسْوِيغِ**) له ، فوَجَدْنا الرجُل مَعْنِيًّا بتوجيه ما أصاب العبارة من (تَحَوُّلِها) عن ظاهرها ، و هو ما عدّه (استخفافًا) منهم بالحال ، و (تهاوُنًا) بالمقال ، (إذ كان المعنى معروفًا ، لا يكون لذا فى حال ، و لذا فى حال) ؛ " فيتهاون المتكلمُ بوضع الكلمة على صحّتها ؛ لاتِّضاح المعنى عند العرب[٣] "[٤] .

(١،١) انظر ص ٩٥ – ٩٧ حيث أشبعتُ الكلام عليهما ، و استوفيتُ القول فى بيانهما .

(٢) معانيه ١٢/٢ . (٣) كم لهذا القيد – عندى – من بهاء ، و كم له – لدىَّ – من أَنَق ؛ أعنى قوله: (عند العرب) ؛ فعليه مدار (الاستخفاف) المذكور ، و به ما سَاغَ (التهاون) المنظور؛ فالعربُ أعلم بمراد أخيه ، و إن كان فى (القلب) ما فيه. و على ذِكْرِ هذا التهاون ، و ذاك الاستخفاف أقول: لا يظنّنّ ظانّ أن العرب حين أتت القلب فى كلامها ، لم يكن أمره منها على بال ، و إن (تحوّلت) فيه عن مقال إلى مقال ، يبادر إلى انتزاع هذا من قول الفراء: (استخفوا بذلك) ، و قوله: (يتهاونون بالكلمة) ؛ فهذا – مع ما فيه من عدم الفقه عن الرجل–: لا يعدو أن يكون ظنًّا لا تقوم به حجة ، و لا يستند إلى دليل ؛ فالعرب قد بلغتْ فى عنايتها بألفاظها المبالغ ، حتى لقد اتّجه لبعضهم أن يدّعى عليها عنايتها بالألفاظ و إغفالها للمعانى ، و هو ما احتشد ابن جنى لدفعه فى (خصائصه) ٢١٥/١ – ٢٣٧. (٤) معانى القرآن ٩٩/١ (ببعض تصرف) .

فهذا – على ما ترى – كلامُ مُسْتَصْلِحٍ يُسَوِّغُ لفرعٍ أُقيم مُقام أصل، أو قُل – إن شئتَ – : يُسَوِّغُ لـ (رُخْصَةٍ) استُبْدِلَتْ بـ (عَزْمَة) . هذا قُصَارُ أمر الرجل ، و ليس من وكده هنا أنْ ينعت (القلبَ) بحُسْن ، أو ينسبه إلى جودة بيان. و من هنا ما حَسُنَ – عندى – أنْ تُسَمَّى هذه الوُسْطَى : مرحلة (**الاستصلاح و التسويغ**) .

فأمّا المرحلتان الأُخْرَيَان ، فإحداهما سابقة ، و الأخرى من ورائهما لاحقة . أما أُولاهما السابقة فقد غابت عنّا منها الطلائع ، لكنْ تَكَنَّفَتِ (القلبَ) فيها الموانِع ، فَقَوِيَتْ عند مانِعِيه الدّوافع . فإنّ الثابت فى بدائه العقول ، و قانون كلِّ منقول و معقول – : أنّ الأشياء على أصولها ، و ظواهر أحوالها ، لا تُصْرَفُ عنها إلا بثَبَتٍ ينبغى التسليم له ، و على هذا ما قَرَّرَ أُولو النظر من أصحاب الكلام : " بَقَاءُ ما كان على ما كان ، أَوْلَى من نَفْيِهِ و إثبات ما لم يكن "[١] ، و هو أيضًا ما عَوَّلَ عليه متشرِّعة و فقهاء[٢] ، و رَكَنَ إليه سادةٌ من النحاة كُبَرَاء[٣] .

فإذ قد كانت الأشياء على أصولها ، **فليكن** (القلب) محذورًا منه فى كلامهم، مرغوبًا عنه فى خطابهم ، **و ليكن** لَقَبُ سابقتنا هذه عند مَنْ يَبْغِيكَ إحسانًا فى وصْفها و توفيقًا – : مرحلةَ (**الاستنفار**[٤] **و التَّبْدِيع**[٥]) .

(١) غاية المرام فى علم الكلام ص ٢١٥ . (٢) من أمثلة ذلك عندهم : " من تيقَّن الطهارة و شكَّ فى الحدث فهو متطهِّر ، أو تيقن الحدث و شك فى الطهارة ، فهو محدِث ؛ قالوا : لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان " اهـ السيوطى : الأشباه و النظائر فى الفقه ص ٥٦ .

(٣) كابن الحاجب و غيره ؛ فقد ذهبوا إلى أن التنوين فى نحو : (رَجُلٌ) – للتمكين ، لا للتنكير ، قالوا : لبقائه مع العلميّة بعد النَّقْل – أى من التنكير إلى التعريف عند التسمية به – ، و حجتهم فى هذا أنّ الأصل بقاء ما كان على ما كان ، انظر : شرح التصريح (و ياسين عليه) ٣٢/١ .

(٤) الاستنفار عن الشىء ، و : الإنفار ، و : التنفير – : كلُّه معناه : التفزُّق : [اللسان : نفر (٤٤٩٨/٦)] ، و المراد هنا : الاستنزال عن (القلب) فى الكلام ، و اجتنابه فيه بحيث يُتْرَكُ فلا يُرَكَب .

(٥) أى : النسبة إلى البِدعة ، و هى تعنى هنا مخالفة سَنَنِ الكلام .

فتلك من القضايا الواجبات ثلاث[١] ، أوجبتهنّ (**لامُ الطَّلَب**) عن شُغُلٍ بالأمر و انْبعاث ، و قد وَجَدْنَ السَّبِيلَ كُلُّهُنَّ إلى متأخِّرى المانعين[٢] ، فتعلّق بهنّ منهم كثير[٢] ؛ استصحابًا منهم للأصول ، و تمسُّكًا بقضايا العقول ، كأنهم انحازُوا إلى قول من يقول : " مَنْ تمسّك بالأصل خرج عن عُهدة المطالبة بالدليل "[٣] .

و أما أُخْراهنّ اللاحقة فكانت جديرة – عندى – أن تُسَمَّى : مرحلة (**الاستحسان و التبليغ**[٤]) : فيها و لها أُنْشِرَ (القلبُ)[٥] ، فإذا له فى الأفواه حياةْ[٥] ؛ فكم من بليغٍ إلى عُلْوِىِّ الكلام دعاهْ ، و كم من مُخْتَرِفٍ لثمار حُسنه وافاهْ ، حتى لكأنِّ بأولئك و هؤلاء يُنَادَوْنَ من قِبَلِ نظرٍ جديد ، و رأيٍ فى حُسن الكلام سديد : إنّ ما (تقلبون) لَسَائغ ، بل لقد بَلَغَ فى الحُسن المبالغ ، و كلُّ ذى (قلبٍ) ، فبِـ (القلبِ) ما يُبالِغ .

هُنَّ – إذن – ثلاث مراحل منجَّمات ، و تلك فيهنّ الثالثة ، فانظر كيف تُرِيكَ ثالثتُها الآيات . ألا ، و أَعِدْ بعدها نظرًا ؛ فَرُبَّ ذى رُبْصَةٍ يقول – ما بَطَّأَ به نظرُه – : ثَنَاءٌ قَبْلَ البَلاء ؟!

و بعدُ ، فقد بَسَطْناكَ حديثًا هو – عندى – من (لُزُوم ما يلزم) ، و الآن نجاوزه عودًا على بدء ؛ لنفرغ لما كنا بسبيله من آى الكتاب فى (هود)

و (القصص) ، نُتِمُّ ما تَقَضَّى من قيلنا على إسناد (العَمَى) لغير فاعله ؛ تَخَيُّرًا

(١) أعنى: كون القلب محذورًا منه ، و مرغوبًا عنه ، و هو ما استقرّ عليه الأمر فى هذه المرحلة الباكرة، و ثالثة القضايا هنا : هذا الاسم الذى اخترناه عنوانًا على هذه المرحلة الأولى ؛ فتلك ثلاث القضايا الواجبات .

(٢،٢) كحازم القرطاجنى ، و أبى حيان ، و غيرهما . (٣) الإنصاف ١/٣٠٠ ؛ الإقتراح ص ١٧٢.

(٤) (تفعيل) بمعنى : التَّسْمِيَة –كما وقع فى عبارة سيبويه و غيره – ؛ أى : تسميةُ (القلب) – : بليغًا ؛ كما يقال : كَفَّرْتُهُ ، و بدّعته ؛ أى : سمّيته : كافرًا و مبتدعًا ، أو قُلْ – على ما قال فى (التسهيل) –: معناه : جعلُ الشىء بمعنى ما صِيغَ منه ؛ أى : تَصْيِير (القلب) بليغًا ، و محصول العبارتين واحد ؛ انظر : سيبويه ٤/٥٨ ؛ الممتع ١/١٨٩ ؛ التسهيل ص ١٩٨ .

(٥،٥) قُلْتُ : فما أحسن أن نقول هنا مع الأعشى : * يا عَجَبَا للميت النَّاشِرِ ! * انظر ما مضى فى ص ٨٣ .

لِ (قلبٍ) نُودِىَ قبلاً على سداده ، و وَدِدتُّ لو زِيدَ فى مِدَاده ، و بَرَزَ ما وُورِىَ تحت ضِمَادِه ، هنالك تنكشف المقاصد ، و تستبين المراشد ؛ فليس آتِى (القلب) بِمُخْتَبِطٍ ، و لا هَاجِرٍ ، و لا ذى جِنَّة .

فممّا استبان من مراشد (القلب) – : ما وُفِّقْنا للوقوف عليه من عتيد جواب البيضاوى[١] ، الذى تابعه عليه غير واحد من أهل التفسير[٢] ، و هو جواب ينبغى أن نُقِيم عليه، و أن نَدَعَ غيرَه إليه، فذلك حيث يقول فى كلامه على (القصص)–: " فصارت الأنباء كالعَمِى عليهم[٣] ، لا تهتدى إليهم ، و أصله: فَعَمُوا عن الأنباء ، لكنّه عُكِسَ ؛ مبالغةً ، و دلالةً على أنّ ما يحضر الذهنَ إنما يفيض و يَرِدُ عليه مِنْ خارج ، فإذا أخطأه لم يكن له حيلة إلى استحضاره ... ، و تعدية الفعل بـ (على) ؛ لتضمُّنه معنى الخفاء "[١] .

فقد ترى إلى هذا التخريج ، و أنه موصول الأسباب بهذه المرحلة الثالثة التى اغْلَوْلَبَ فيها (القلب) و اسْتَعْلَى ، حتى غدا لـ (لمبالغة) مظنّة ، و صار للحُسْنِ مئنّة .

و الحقُّ أنّ أصل هذا التخريج من طراز الزمخشرى[٤] ، خَطَّهُ فى (كشّافه)[٤] بِيُمْناه ، فكان سَلَمًا له دون سواه ، ثم أتاه البيضاوىُّ مِنْ مَأْتاه ؛ فَبَادِئَ الرَّأْيِ باسمه

(١،١) البيضاوى ص ٥٤٩ . (٢) انظر – مثلاً – : إرشاد العقل السليم ٣٦٤/٧ . و نذكُر هنا أنّ الإمام الجمل فى حاشيته على الجلالين ٣٥٧/٣ قد حكى عبارة أبى السعود ثم زاد عليها من قَلَمِهِ (مُدْرِجًا): " و القلب من محسِّنات الكلام " اهـ . (٣) (على) هنا معناها المجاوزة كـ (عن) ، و بـ (عن) عبّر أبو السعود حين حكى خلاصة ما نحن عليه من كلام البيضاوى ، و إن لم يعزه إليه : (انظر : إرشاد العقل السليم ٣٦٤/٧) . قُلْتُ : و مجىء (على) بمعنى (عن) منصوص عليه فى كتبهم ، انظر : المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣١٩ ؛ الخصائص ٣١١/٢ ، ٣١٢ ؛ الأمالى الشجرية ٦٠٩/٢ ، ٦١٠ ؛ مغنى اللبيب ١٤٣/١ ؛ ٥٦٣/٢ ، ٦٧٧ ؛ الهمع ٢٨/٢ ؛ الأشمونى ٢٢٢/٢ . كما أزيد هنا أيضًا أن عكس هذا – أعنى مجىء (عن) للاستعلاء – مذكور كذلك فى مطوّلاتهم ؛ فانظر منها : كتاب الشعر ٤١/١ ؛ الأمالى الشجرية ١٩٥/٢ ، ٦١١ ؛ التوضيح ١٥/٢ ؛ مغنى اللبيب ١٤٧/١ ؛ الهمع ٢٩/٢ ؛ الأشمونى ٢٢٣/٢ .

(٤،٤) فذلك حيث قال " فصارت الأنباء كالعَمِى عليهم جميعًا ، لا تهتدى إليهم " اهـ ١٨٨/٣ . =

سَمَّاه ، ثم زاد إليه من لَدُنْهُ ما يَضِحُ به معناه ؛ عملاً منه على مكانته و هجّيراه ؛ فـ (أنوار التنزيل)[١] قد " حَرَّرَ مهمّات ، و استدرك تتمّات ، فظهر كأنه سبيكة نُضار[٢] "[٣] – على ما ذكره السيوطى فى (نواهد الأبكار ، و شوارد الأفكار)[٤] – .

أَلاَ ، فلينظر ناظرٌ إلى ما نحن عليه هنا مِنْ فرق بين أصل العبارة و فرعها ، أو قُل : بين مقلوب عنه و مقلوب ؛ فهذا مَحَطُّ نَظَرِ ذى (القلب) ، و ذا أيضًا غرضنا المطلوب .

لقد انعقد غرض التلاوة فى أول الموضعيْن على أن تُظْهِرَ يأسَ هؤلاء من أن تَقَعَ إليهم الحُجّة يركنون إليها فى الذَّبِّ عن أنفسهم فى هذا الموقف من مواقف الزَّلَل و العثار . و لما كان أصل العبارة – أعنى قول القائل : عَمِىَ فلانٌ عن الحجة – لا يَفِى بغرض التلاوة فى هذا = إذ كان مَنْ عَمِىَ عن الحجة؛ لِمَانِعٍ يَعْرِضُ من جهته، لا من خارجٍ ؛ كسهو أو غفلة أو عناد أو نحوهنّ – : يمكنه أن يَبْصُرَ بها ، أو يُبَصَّرَها عند زوال المانع ، فلا يَسْتَحْكِمَ يأسُهُ من هذا البَصَر ، أو ذاك التَّبْصِير ...=

أقول : فلمّا كان أصل العبارة لا يفى بالغرض ؛ لمكان العلّة التى ذَكَرْتُ ، عمدت التلاوة عَمْدَ عَيْنٍ إلى أسلوب (القلب) ، تأخذ به كما أَخَذَ الذى يقول : عَمِيَتِ الحجّة على[٥] فلان ، فكانت التلاوة : (عَمِيَتْ عليهم[٥] الأنباء) ؛ فإنّ مَنْ

= قُلْتُ : و تلك من الزمخشرى لمحة دالّة : أنْ يصل فِعْلَ (العَمَى) فى عبارته بحرف الاستعلاء ؛ إيذانًا منه بأن المعنى على القلب ، و لهذا فضل بيان تقف عليه مبسوطًا فيما تستقبل من كلامنا بعدُ : (انظر ص ١١٥ – ١١٧) .

(١) هذا اسم تفسير البيضاوى ، و هو بتمامه : (أنوار التنزيل و أسرار التأويل) .

(٢) النضار هنا : الذَّهَب ، و كلُّ خالصٍ نضار – من ذهبٍ و غيره – . انظر: الأساس: نضر (٤٥١/٢) ؛ اللسان: نضر (٤٤٥٤/٦) و انظر أيضًا: الإشتقاق ص ٢٧.

(٣) التفسير و المفسرون ٣٠١/١ – نقلاً عن : (المدخل المنير) للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى –.

(٤) هذا اسم حاشية مشهورة للجلال السيوطى على تفسير البيضاوى ، و قد نقل عنها الشيخ العدوى ما حكينا هنا من عبارة السيوطى ، التى وقفنا عليها الشيخ الذهبى فى كتابه : (التفسير و المفسرون) .

(٥،٥) ستعاين بعدُ من كلامنا على المجاوزة و الاستعلاء ما يستبين به غَرَضُ اللغة فى التفريق بين =

عميت عليه الحجة ، فلم تَهْتَدِ إليه – اسْتَيْأَسَ[١] أنْ يلقاها ؛ لكون العَمَى هنا من خارج ، و ما كان من خارج فليس له به يدان ، بخلاف أنْ يَعْمَى هو عنها ؛ فالعَمَى حينئذ من داخله ، و ما كان من داخلٍ يَسِرَ أَمْرُهُ و هَان .

و لا يخفاك أنّ التلاوة فى (هود) – على القراءتين[٢] – قد انصبّ غرضها أيضًا على النكتة نفسها ، حيث نِيطَتْ هنا بإسناد العَمَى إلى : (الرحمة) أو : (البيّنة) ، دون إسناده إلى مَنْ تُرْجَى له الرحمة ، أو إلى مَنْ دُعِىَ إلى البيّنة . فأمّا مَنْ خَفَّفَ (الفِعْلَ) ، فالمعنَى – على التخفيف – واضح ، و أما مَنْ ثقّله و بناه للمفعول ، فمآل المعنَى أيضًا إلى إسناد العمى إلى الرحمة أو البينة ، إلا أنّ العَمَى عند من ثقّل قد لاَبَسَهُ شىءٌ مِنْ (عِلاَج) ، فكان وُقُوعُهُ هنالك بِجَعْلِ جاعِل . و على الجملة ، فمعنى القراءتين متقارب ، و ذلك من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى زيادة نظر .

و ممّا ينبغى التنبُّهُ له ، و التنبيه عليه ، أنّ هذا (القلب) ، و ما صَاحَبَه من (النّكتة)يأخذ[٣] بها السابقون[٣] ، و يفطِن إليها العارفون – : كاد تَزِيغُ عنه قلوبُ

فريق ممّن يُرْجَوْنَ عندنا للتحقيق اللغوى ، و يُنْدَبُون لبيان خصائص التراكيب فى العربية. ذلك حيث تقف من دواوين اللغة و معاجمها على العبارتين متجاورتين، كأنّهما فى اللسان بمعنًى ! أو قُلْ – إن شئت – كأنّهما يعتقبان على المحلّ الواحد من الكلام الفصيح ؛ لا فرق بين هذه و تلك ! فَفِى (التهذيب) – نقلاً عن

= المقلوب و المقلوب عنه ؛ إيجابًا منها لهذا الفرق ، و إرشادًا إلى استصحاب أثره فى المعنى: (انظر ص ١١٥–١١٧) .

(١) (اسْتَفْعَلَ) هنا : بناء مبالغةٍ ، يدلّ على يأسٍ شديدٍ مبالغٍ فيه ؛ و كأنّ الفاعل هنا فى يأس يجتهد فى الاستزادة منه ، و نحوه : استمسك ، و : استجمع ، و: استفحل ؛ انظر – لتأصيل هذا التحرير – : الكشاف ٣١٨/٢ .

(٢) تقدّم بيانهما ، و تعيين مَنْ قرأ بهما (انظر هامش ٣ من ص ١٠٥) .

(٣،٣) لا تناقض بين : (السابقون) و التعبير عن (أَخْذِهِم) بصيغة المضارعة ؛ فهو من باب : (فَلِمَ تقتلون أنبياء الله من قبل) ٩١/ البقرة ؛ فالمعنَى على حكاية الحال الماضية .

نفطويه – : " يقال : عَمِىَ فلانٌ عن رشده ، و : عَمِىَ عليه طريقه ، إذا لم يهتد لطريقه "[١] .

لكنّك – مع هذا – لا تعدم مِنْ قدمائنا مَنْ يستصحب التفرقة بينهما ، فتراه يُجرى قَلَمَه بالعبارة – مِنْ إنشائه[٢]– تؤكِّد هذا و تثبِّته[٢] ؛ كالقاضى عبد الجبّار، و هو من أصحاب النظر الدينى : أصولاً و فروعًا ، فذلك حيث يقول : " لا يتنافى فى الجماعة ، إذا **عَمِيَتِ القِبلة عليها** ، أن تجتهد ، و تُصَلِّىَ إلى جهات مختلفة فى حالة واحدة "[٣]. و نحوه له أيضًا: "...الغائب عن القبلة ، إذا **عَمِيَتْ عليه**..."[٤].

أرأيت !! ذلك أن تعاظُم استبهام أمر القبلة على متحرِّيها ، و انسداد أبواب طلبها عليه ، هذا كُلُّهُ مِنْ خارج ، فلا قِبَلَ له به ، بخلاف ما يكون مِنْ داخل ؛ كتقاعُسِهِ – ابتداءً – عن تحرِّيها ، أو قعوده رغبةً عن طلبها ، و قد أزلفت لك[٥] أنّ ما كان من خارج ، بحيث لا تتعلّق القدرة بأسبابه – أنّ ذلك يناسبه[٥] : (عَمِىَ عليه الأمر)[٦] ، دون : (عَمِىَ هو عن الأمر) .

(١) تهذيب اللغة : عمى (٢٤٤/٣) ، و حكاه عنه فى اللسان : عمى (٣١١٦/٤) .

(٢،٢) قُلْتُ : تلك عَزْمَةٌ أحسبها تليدة ، و نَشْطَةٌ فى التحقيق مَدِيدة ؛ أقول : ليكنْ (إنشاء) هؤلاء تأنيسًا ، أو استئناسًا ، لا بأس ؛ فهو – من وراء هذا و ذاك – أَعْوَدُ علينا ، و أَنْبَتُ لإيجاه ما ارتأينا . ذلك أنّ الرُّكون إلى كلام الرءوس من المولَّدين ، و لغة الأعلام من المصنِّفين ، يُسْتَشْهَدُ بذلك على قواعد العربية –: قد أخذ به جَمْعٌ من قدامى المجدِّدين ، فصار العمل عليه لدى طائفة من المحقِّقين ، و ناهيك بقول الزمخشرى فى أبى تمام : " فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه " اهـ الكشاف ٢٢٠/١ ، فذلك – عندى – سَبْقٌ لم أَرَ أحدًا ينازعه فيه أو يباريه . و ما أحسب السهيلى إلا آخذًا بإخذه فى هذا حين قال فى (روضه الأنف) – : " و الطائى و إن كان متولدًا ، فإنما يحتج به ؛ لتلقِّى أهل العربية له بالقبول ، و إجماعهم على أنه لم يلحن " اهـ ١٤٤/٣ . كما وقع إلىَّ من (ربيع الأبرار) – : " أربعة لم يُسبقوا ، و لم يُلحقوا : أبو حنيفة فى فقهه ، و الخليل فى نحوه ، و الجاحظ فى تأليفه ، و أبو تمام فى شعره " اهـ ٢٠٣/٣ .

(٣) المغنى فى أبواب التوحيد و العدل ٢٩٩/١٥ .
(٤) السابق ٣٦٠/١٧ .
(٥) انظر ص ١١٠ ، ١١١ .
(٦) ممّن فَطِنَ إلى هذا الفرق من أعلام المعاصرين – : فضيلة المرحوم الأستاذ الشيخ محمد الصادق عرجون ؛ فذلك حيث قال واصفًا حال أبى سفيان ﷺ قبل أن يسلم – : " السُّبُلُ كلّها **تعمَى على** سفير قريش و زعيمها أبى سفيان ، و تنتهى به إلى =

كما وقع إلىَّ من ذلك[١] قول الزمخشرى[٢] : " مَنْ لم ينظر فى علم البيان ، **عَمِىَ عن** تَبَصُّرِ محجّة الصواب فى تأويل أمثال هذه الآية "[٣] .

فالنّظر فى علم البيان ، أو الإدبار عنه – كلاهما موكول إلى إرادة المريد ؛ إن شاء نظر ، و إن شاء أدبر ؛ فـ (بالإرادة) – على ما قال المتكلّمون – : " معنًى يُوجب للحىِّ حالاً لأجلها يقع منه الفعل على وجه دون وجه "[٤] ، و من هنا ما قرّروا فى مقالاتهم " أنّ للمريد منّا حالاً يختص بها ، يفارق بها من ليس بمريد "[٥] .

فإذ قد كانت هذه حالَ المريد منّا ، حَسُنَ قول الزمخشرى هنا : (**عَمِىَ عن** تَبَصُّرِ محجّة الصواب) ؛ فإنّ عماه عن تبصر هذه المحجة ، إنما يرجع إلى رغبته عن تقديم النظر فى علم البيان ، فلو أراد لنظر ؛ و إن شاء بعدها امْتَرَق ، و إن شاء تعاطَى و اغْتَرَق " حتى يقال: هو من علم البيان حَظِىّ ، و فَهْمُهُ فيه جاحظىّ "[٦].

إذن ، فمانِعُهُ من النظر مِنْ داخلٍ أتاه ، لم يَعْرِضْ له من خارج ، و لا نحوًا منه وافاه ، فهو الذى عمى عن المحجّة[٧] ، و لم تَعْمَ هى عليه[٧] .

= سخرية الحياة " اهـ محمد رسول الله ﷺ : منهج و رسالة – بحث و تحقيق ٢٧٨/٤ . نَزَّلَ أبا سفيان –لفرط عناده ، و تمسّكه بدين آبائه ، و طول إقامته على هذا – نزّله منزلة الميئوس من إيمانه ، حيث تجاوزته أسباب الهداية و سُبُلُها عَمِيَةً كُلُّها عليه ، فكأنّ العمَى هنا من خارج .

(١) أعنى : اعتبار التفرقة بينهما . (٢) و نحوه من قول الزمخشرى أيضًا : " ذلك حيث شكُّوا و عَمُوا عن إثباته " اهـ الكشاف ١٥٧/٣ . (٣) الكشاف ٦٢٧/١ ، و حكاه – بلفظه – فى البحر المحيط ٥٢٤/٣ ليقول بعدها : (و كلامه فى غاية الحسن) اهـ قُلْتُ : و هذا الحُسن ينسحب – عندى – على كلام الزمخشرى بِرُمَّتِهِ : لفظًا و معنًى ، و إلا لكان لصاحب البحر فيه مقال – على ما هو دأبه فى تعقب عبارة الرجل – . (٤) الكشاف ٢٦٦/١ ، و قريب منه فى النسفى ٣٧/١ .

(٥) هذا – بلفظه – جعله القاضى عبد الجبار ترجمة لأحد فصوله فى (الإرادة) ، حيث أفرد لها من كتابه (المغنى) جزءه السادس ؛ فانظر : المغنى ٦/ القسم الثانى ص ٨ .

(٦) خطبة (الأساس) للزمخشرى ص (ج) .

(٧،٧) ممّن آخَى الزمخشرى فى ملاحظة هذا الفرق الذى به نقول ، و له نقرِّر – : أبو الطيب اللغوى ، صاحب (مراتب النحويين) ؛ فقد وقفتُ من (مراتبه) على قوله : " و حَرِيٌّ بمن **عمى عن** معرفة قوم أن يكون عن علومهم أعمى و أضلّ سبيلاً " اهـ ص ٢٢ . فالعَمَى هنا أيضًا قد أتى صاحبه من داخل ؛ حيث =

قُلْتُ : فانظر أين هذا من قوله فى (الأساس)[١] : "**لا يَعْمَى عليك** الرُّشْد"[١] ؟ يُخاطب – على التَّفَؤُّل – رجلاً قد عُهِدَ منه إصابة الأمر من وجهه ، كأنّه يدعو له أن يُحْفَظَ عليه حَظُّهُ من الرشد ، فلا يَضِلَّ عنه و لا يفارقه . ذلكم أنْ لو عمى عليه الرشد ، ما وَسِعَهُ بعدها دَرْكُه ؛ لكونه واردًا عليه من خارج ، فإذا أخطأه لم يكن له إلى استحضاره سبيل .

فهل تُرَى الزمخشرىَّ و قد لحظ هذا الفرق الجليل – و ما آخاه فى اللَّحْظ إلا قليل – : هل تراه بعدها إلا و جَمْرُ (بيانِه) ذَاكٍ ، و زِنَادُ (بلاغته) وَارٍ ، حتى كأنّ لـ (لبلاغة) عليه حَقًّا : أَلاَّ يَجِدَ عبارة هى أبلغ من أختها إلا أتاها ؟ فانظر إليه يؤدِّى هذا الحق حين خَطَّ قلمه فى خطبة (كشافه) : " قد ضاقتْ على المسْتَغْفِى الحِيَل ، و **عَيَّتْ به** العِلَل "[٢] . يقول مُحَشِّيه الجرجانىّ : " عَيِىَ[٣] بالأمر: إذا لم يهتد لوجهه[٤] ؛ فمعنَى : (عيّت به العلل) أنها لم تهتد إليه ليمكن له التمسُّكُ بها ، و

هذا [٥] أبلغ من أن يقال : عَيِىَ[٣] بالعلل ، أى : لم يهتد إليها ؛ كأنّ عدم الاهتداء سَرَى منه إليها "[٦] .

و بعدُ ،

* أَفَبَعْدَ خُبْرِكَ تَحْسَبَنْهُ مَثِيلاَ * ؟!

على أنّ بَادِىَ ما بين العبارتين من تناظُر – عند من قالوا به ؛ لمكان ما لفتْنا

= امتنع من ضبط عصور النحاة ، و تحرير وفياتهم ، فخلّط فى هذا تخليطًا كبيرًا ، و قد كان يكون بمنجاة من عماه ، لو توفّر على هذا الذى تحاشاه ، فمنع النفْس منه . (١،١) رشد (٣٤١/١) .

(٢) الكشاف ٢١/١ . (٣،٣) و يقال فيه أيضًا : عَىَّ – بالإدغام – ، كعبارة الزمخشرى ، و نحوه – قرآنًا – : (و يحيا مَنْ حَىَّ عن بينة) ٤٢/ الأنفال ؛ قرئ مفكوكًا و مضعّفًا : (انظر – مثلاً – : البحر المحيط ٥٠١/٤ ، و فيه أن الفكّ و الإدغام لغتان مشهورتان) .

(٤) أى : فعجز عنه ، و لم يضبطه ؛ انظر : الأساس : عيى (١٥٤/٢) ؛ الكشاف ٥٢٨/٣ ؛ ٥/٤ ؛ اللسان : عيا (٣٢٠١/٤) . (٥) يريد ما عليه عبارة (الكشاف) من (القلب) .

(٦) الجرجانى على الكشاف ٢١/١ .

إليه من (التَّجَاوُر)[١] = : قد يكون مرجعه – عند من يُحاجُّون عنهم – إلى أنّ الفرع المقلوب قد تكاثر فى كلامهم على نحو يُظَنُّ معه مساواته لأصله المقلوب عنه ، ولهذا ما لَحِقَ الفرع هنا بالأصل ، كما لحق المجاز بالحقيقة لما شاع شياعَها فى الكلام و اتّسع[٢] .

قُلْتُ : أمّا تكاثره فَنَعَم ، و أمّا أنْ يساويه معنًى فلا . و كأنّ هؤلاء يريدون أن يَلْبِسُوا فرعًا بأصل ، و تَأْبَى اللغة إلا أنْ تَمِيزَ هذا من ذا و لو كره اللابسون ؛ بل قُلْ : يريدون طَمْسًا لـ (قلب) ، فَيَأْبَى القالِبُ إلا أنْ يَبِينَ (قَلْبُهُ) و لو غَفَلَ الغافلون .

فالذى يَتَّجِهُ عندى – عن طُول بحث ، و استفراغ وُسْعٍ فى النظر – أن اللغة نفسها قد أَبَتْ إلا أن تفرّق هنا بين أصل و فرع ، أو قل : بين مقلوب عنه و مقلوب ؛ لا دَفْعًا لمرغوبٍ عنه منهما ، و تقريبًا لمرغوب ، و لا اطِّراحًا

لـ (مكروهٍ) ، و تمكينًا لـ (مندوب) ، فإنّ لكلٍّ فى الكلام موضعه ، و الخِيَرَةُ من بعدها لبليغٍ عليم .

بيان هذا أن اللغة عمدت إلى (القلب) هنا عَمْدَ عَيْنٍ ، لم يثنها عن العزم عليه شىء ، فلم تلبث أنْ أخذت بأسباب تمكينه و الاحتياط له ، و هُمْ ممّا يحتاطون لكلامهم ؛ فـ (الاحتياط) بابٌ عندهم مكين ، و شَوْطٌ فى اللسان بَطِين ؛ ترجم عليه فى (الخصائص)[٣] فقال : " باب فى الاحتياط : اعلم أن العرب إذا أرادت المعنَى مَكَّنَتْهُ ، و احتاطت له "[٣] .

و أَمْكَنُ أسباب هذا التفريق و آصلها عندى هنا ، بعد (قلبِ) الإسناد الذى فى الأصل ، لتصير العبارة : (عمى الأمر عليه) ، بعدما كانت : (عمى هو عن

(١) انظر ص ١١١ ، ١١٢ . (٢) ترجم على هذا فى (الخصائص) فقال : " باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة " اهـ ٤٤٧/٢ . وفى (الكشاف) : " من المجاز ما غلب فى الاستعمال حتى لحق بالحقائق " اهـ ٣٣٨/٣ ، ٣٣٩ . (٣،٣) ١٠١/٣ .

الأمر) ... – أقول : أمكن هذه الأسباب و آصلها عندى : هذا الخافض الذى هو صلة العَمَى ؛ أعنى: عَلَمَ (المجاوزة) فى الأصل المقلوب عنه ، و: عَلَمَ (الاستعلاء) فى الفرع المقلوب : (عن) ، و : (على) ، فقد أزلفنا لك آنفًا [١] أنّ كلاًّ منهما يأتى فى كلامهم بمعنى أخيه[١] ، فلمّا عزموا (القلبَ) تَيَمَّمُوا أنْ يَخُصُّوا أصلَ العبارة و فرعها كُلاًّ بِصِلَةٍ يَقِفُونَها عليه ؛ احتياطًا لمعزومهم و تمكينًا ، فجعلوا للأصل (عن) ، و خَصُّوا (القلبَ) بـ (عَلَى) ، فصارت الصّلة – من هذا الوجه – أَهَمَّ شىءٍ فى التركيب و أَعْناه ، و أَحَقَّهُ باطِّرادٍ فيه و أَحْرَاه ، فبها – على ما ترى – يمتاز (القلبُ) من سواه ؛ هذا فَاسْتَمْسِكْ بِغَرْزِهِ ، لم يسبق إليه أحد ، و لا وُضِعَتْ عليه يداه .

وإنما خصُّوا مواضع (القلب) بعَلَم الاستعلاء ؛ لتضمُّن العَمَى فيها معنى الاشتباه و الخفاء ، و كأنّ هذا بالمقام أشبه ؛ فهو أقوى للمعنى ، و أَعْلَى له و أبلغ؛ لما يُرشد إليه من أن (الحجّة) – مثلاً – فى قول القائل: (عميت عليه الحجة) =:

قد بذلتْ فى طَلَبِهِ جهدها ، و استفرغتْ فى الطلب وُسعها ، و لولا أنْ غُمَّ عليها ، فَحِيلَ بينها و بينه ، لاهتدت إليه . و لا يخفاك أنّ هذا المعنى ليس به مع حرف المجاوزة – أعنى : (عمى عن الحجة) – ؛ فالمعنَى عليه راجع إلى مفهوم (العَجْزِ) مطلقًا ، دون دلالة على أمر زائد مِنْ قِبَلِ هذا العَمِى ؛ كانْبِعاثٍ فى تَحَرٍّ ، أو انتهاضٍ منه فى طَلَب .

فقد ترى أنّا عقدْنا يَدَكَ على ضابطٍ أَدَّانا إليه طُول نظرنا فيما نحن عليه من أمر المعاقبة بين عَلَمَيِ المجاوزة و الاستعلاء حين يُوصَلُ بهما فِعْلُ العَمَى فى الأصل المقلوب عنه ، و الفرع المقلوب ؛ لِتَعْلَمَ أَىَّ حينٍ عُقْبَةُ (على) دون : (عن) ، و أَىَّ حينٍ عُقْبَةُ (عن) لا : (على) . و إذ قد عَقَدتَّ معى على هذا ، فَأَلْقِهَا أنت لِتُؤْخَذَ عنك: قَلَّ عربىٌّ يقول: (عمى على فلان كذا) إلا و يريد (القلب)،

(١،١) انظر هامش ٣ من ص ١٠٩ .

بخلاف قوله : (عمى فلان عن كذا) ؛ فهذا هو الأصل المقلوب عنه . كما استبان لنا أيضًا أنّ هذا من الاطِّراد فى لسانهم بحيث جَاوَزَ الفِعْلَ الذى هو أصل العَمَل – إلى الوَصْفِ المشتقّ الذى هو فرع على الفعل فى هذا ، و ذلك قوله تعالى: (و هو عليهم عَمٍ)[١] – فيمن قرأ على الوصف دون المصدر[٢] – ، فهذا أيضًا من المقلوب ، و قولنا فيه كالذى تقدّم فى أصله من (هود) و : (القصص) سواءً بسواء[٣] .

و بعدُ ، فلقد يكون أَجْمَعَ للمُراد ، و أَضَمَّ لشتات الحديث ، و أَضْبَطَ لما نراه فى الأمر – أنْ نقول: لا تَحْسَبَنَّ قولِى هنا (كالغَيْثِ يَعُودُ[٤] على ما أَفْسَد)[٥]...، لا تَحْسَبَنَّ ما أَلْقَيْتُهُ إليك – بأخرةٍ – مِنْ قِيلٍ على إسناد (العَمَى) إلى فاعله : عاقلاً و غير عاقل ، موصولاً معهما بِصِلَتَيْهِ : مجاوزةً و استعلاءً فى (مقلوبٍ عنه) و (مقلوب) ... = أقول : لا تَحْسَبَنَّ ذا مِنِّى تدارُكًا [٤] بإصلاحِ ما أَتَيْتُهُ قبْلاً من تخريجٍ على مُعْتَمَدِ القوم فى (القلب) ؛ أعنى : تراجعهم إلى ضدِّ الأمر عند تناهيه؛ مبالغةً فى المرجوع عنه ؛ لامتناع الزيادة فيه[٦] ، فالذى قدَّمْتُ مِنْ قولٍ هناك كالذى أَخَّرْتُ

منه هنا ، لا بينونة بين سابق منهما و لاحق ؛ فمدار النكتة فيهما جميعًا على (التراجع) المذكور ، و لمزيد بيانٍ لهذا نقول : هذا الذى (عمى عن الحجة) ، قد بلغ فى عماه عنها المبالغ ، حتى لم يَبْقَ لِمُبَالِغٍ فى أمر هذا العَمِى بعد

(١) ٤٤/ فصّلت . (٢) هم كثير ، فمنهم : ابن عباس و ابن هرمز ، و سليمان ابن قتّة ، انظر : معانى الفراء ٢٠/٣ ؛ الرازى ٣٦٥/٧ ؛ القرطبى ٣٦٩/١٥ ؛ البحر المحيط ٥٠٢/٧ ، ٥٠٣ .

(٣) انظر ص ١٠٨ – ١١١ .

(٤،٤) أى فيكون (العَوْدُ) هنا بمعنى : (التدارك) ؛ " لأن المتدارِك للأمر عائد إليه ، و منه المثل : (عاد غيثٌ على ما أفسد) ، أى : تداركه بالإصلاح " اهـ الكشاف ٧٠/٤ ، و انظر أيضًا فى المثل المذكور: الميدانى ٤٧٨/١ ؛ نهاية الأرب ٤٠/٣ . (٥) ممّا هو بسبب من هذا – : قول من قال :

لا تَرْجُ شيئًا خالصًا نَفْعُه فالغَيْثُ لا يخلو من العَيْث

انظر : ربيع الأبرار ٧٢/١ . (٦) انظر ص ٦٥ و ما بعدها .

انتهائه إلى الغاية ، إلا أن يتراجع عنها (قَلْبًا) فيقول : (عميت عليه الحجة) ؛ لامتناع الزيادة على الغاية بعد أنْ بُلِّغَهَا ، و كأنّ عماه عن الحجة قد سَرَى منه إليها . فهذا فى كلامهم تراجُع و تعكيس ، لا بَسْلَ فيه عندهم و لا تلبيس .

* * *

• **و مِنْ (مقلوب) التراكيب أيضًا فى آى الكتاب،** قوله تعالى:

(و امسحوا برءوسكم)[1] ، فممّا قيل فى دخول الباء هنا : " إنما دخلت لتفيد معنًى بديعًا ، و هو أنّ الغسْل – لغةً – يقتضى مغسولاً به ، و المسْح – لغةً – لا يقتضى ممسوحًا به ؛ فلو قال : و امسحوا رءوسكم ، لأجزأ المسحُ باليد إمرارًا من غير شىء على الرأس"[2] ، و ليس يخفاك أن المراد بخلاف هذا ، " فدخلت الباء لتفيد ممسوحًا به ، و هو الماء ، فكأنّه قال: و امسحوا برءوسكم الماءَ ، و ذلك فصيحٌ فى اللغة[3] "[2]، و هو المسَمَّى : (قَلْبًا)[4] .

و نزيد الموضع بيانًا فنقول : معلومٌ أنّ (المسح) فيه اقتصاد فى الماء لا يكون فى (الغسل) ، و هذا مفهوم – لغةً – من لفظ (المسح) ، و هو أيضًا مطلوب الشارع من المكلَّف ، و من هنا أرادت التلاوة أن تحثّ على طلب هذا الاقتصاد ، فانعقدَ عزمُها على تحريض المكلَّف ، أن يأخذ بأسباب تحصيله ؛ ليكون عدم

(١) ٦/ المائدة . (٢،٢) القرطبى ٨٨/٦ . (٣) قُلْتُ : و لفصاحة التركيب المذكور ما جَرَتْ به ألسنتهم و أقلامهم : متقدّمين و متأخّرين ، فمن هذا قول نافع – فيما أخبر به مالك فى (موطئه) –: " رأيت صفية بنة أبى عبيد تتوضأ و تنزع خمارها ، ثم **تمسح برأسها** ، و أنا يومئذ صغير " اهـ الموطأ ص ٤٥ (باب المسح على العمامة و الخمار) . و نافع هذا هو نافع بن سرجس أبو عبد الله الديلمى ، مولى عبد الله بن عمر ، أورد له مالك فى موطئه ثمانين حديثًا أو تزيد ، توفى ١١٧هـ ، انظر : المعارف ص ٢٠٣ ، و انظر أيضًا : مالك بن أنس ص ٨٧ – ٨٩ ؛ مالك (تجارب حياة) ص ٩٩ – ١٠١ . و منه أيضًا قول الشوكانى : " الأحاديث الصحيحة الكثيرة أنّ **المسح بالرأس** مرّة واحدة ، و لم يثبت فى تثليثه ما يصلح للاحتجاج به ... " اهـ السيل الجرار ٩٠/١ . (٤) انظر أيضًا فيمن حملها على القلب : اللسان : تيز (٤٦٠/١) ؛ مغنى اللبيب ١٠٥/١ .

الإسراف فى الماء دأبًا له و عادة . و لم تلبث التلاوة أن اتّخذت من (القلب) مَطِيَّتَها إلى مرادها ؛ فـ (القلبُ) مطيّة لا تكبو ، و صارمٌ لا ينبو ، لم يَهُنْ على عارفٍ – : قَدْرُه ، و لا قَلَّ مِنْ بَلِيغٍ شُكْرُه . فلمّا آل الأمر إلى (القلب) ، وقعت العبارة بسامعها على محصولٍ من المعنَى نَبْسُطُهُ بين يديك فنقول : ليكنْ أحدكم فى وُضوئه أحفظَ للماء و أضنَّ به على العضو من بَدَنِهِ إلا بحقِّه ، فإذا عمد المتوضِّئ إلى الرأس و حَظِّهِ من الوَضُوءِ ، فليبالغْ عنده فى (الاقتصاد) المذكور ، فإن استطاع أن يكون على عكس ما يكون عليه متوضِّئٌ مِنْ مسح رأسه بالماء فليفعل ؛ أى : ليكنْ أمره فى مسح رأسه بحيث يقال فيه: لله ثَوْبَاه ! لكأنّه يمسح برأسه الماء ، لا يمسح بالماء رأسه !! فهنالك يَقَعُ فِعْلُهُ موافقًا لمطلوب الشارع ، فانظر كم فى (القلب) هنا من بدائع !

و نحوٌ من طريقة هذا – : قولُ مَنْ قال[1] :

كَنَوَاحِ ريش حمامةٍ نجديّةٍ و مسحْتِ باللِّثَتَيْنِ عصفَ الإثمدِ

" أراد : مسحتِ اللِّثَتَيْنِ بعصف الإثمد ، فقلب[٢] ... و كانت النساء تتزيّن بأن تسوّد اللحم الذى فى أصول الأسنان و اللثات بالنَّؤُور ، و هو دخان الشحم[٣] ، أو بالإثمد[٤] ، و كانوا يستحسنون ذلك "[٥] .

---

(١) هو خفاف بن ندبة ، و فى تحقيق نسبته إليه كلام لا يحتمله المقام ، فانظر فيمن أنشده – منسوبًا ، و غير منسوب – : سيبويه ٢٧/١ ؛ السيرافى ١٥٦/٢ ، ٢٤٧ ؛ ابن السيرافى ٢٧٧/١ ؛ المنصف ٢٢٩/٢ ؛ الإنصاف ٥٤٦/٢ ؛ الرازى ٣١٩/٤ (بخلاف فى الرواية لا يخلو – عندى – من تحريف) ؛ اللسان : تيز (٤٦٠/١) ؛ مغنى اللبيب ١٠٥/١ .

(٢) وقع إلىَّ الأصل المقلوب عنه فى قول النابغة :

تجلُو بقادمَتَىْ حمامةِ أَيْكةٍ بَرَدًا تُسَفُّ لِثاتُه بالإثمِدِ

انظر : مجالس ثعلب ٢٦٤/١ ؛ القرطبى ٤٥/١٠ .

(٣) و كذا فسّره فى اللسان : نأر (٤٣١٣/٦) .

(٤) " الإثمد : حجر يتّخذ منه الكحل ، و قيل : ضرب من الكحل ، و قيل : هو نفس الكحل ، و قيل : شبيه به " اهـ اللسان : ثمد (٥٠٣/١) ، و انظر : ابن السيرافى ٢٧٧/١ ، و خلاصة كلامه – دون عزو – فى الأمير (على المغنى) ٩٨/١ .

(٥) ابن السيرافى ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ .

قُلْتُ : فكما أن ماسح الماء برأسه لم يُصبْ من وَضوئه إلا قليلاً ، فكذلك صنيع هاتيك المرأة إذ مسحتْ عصفَ الإثمد بلثتيها ؛ فهى بهذا لم تصب من إثمدها إلا قليلاً . هذا – دون غيره – ما انصبَّ إليه غرض الشاعر ، و إلا كان (قلبه) كلا (قلبٍ) ؛ لخلوّه حينئذ من النكتة. و قد يشهد لما ذهبنا إليه قول ابن السيرافى: " و هم لا يقصدون بذلك أن يكون سواد اللثات حالكًا ، إنما يريدون أن يضرب إلى السواد "[١] .

ذلكم ما آمَرَ شاعرنا فيه نَفْسَيْه ، حتى استقام له فَتَخَلَّصَ بـ (بالقلبِ) إليه، و مَنْ نَظَرَ فى المِغَابّ ، ظَفِرَ بالمِحَابّ .

و تلك أخرى هى ممّا نحن عليه هنا بسبب : عبارةٌ فى صِفة وُضُوئه ﷺ ! وقعتُ عليها من كلام الشافعى فى (رسالته)[٢] ، يسوقها عن عبد الله بن زيد ، و ذلك قول عبد الله : " ثم مَسَحَ برأسه بيديه "[٢] ؛ فتقديرها أيضًا – على ما مضى–: ثم مسح برأسه الماء (**بيديه**) ، إلا أنّ العبارة هنا قد زِيدَ فيها قيدُ (اليدين)

مسبوقًا بباء الاستعانة[٣] ؛ إماطةً لوهم واهمٍ جَعَلَ يحمل العبارة على ظاهرها ؛ لانتكاسٍ أصابه فى الوقوف على دلالة (القلب) فى التركيب ، فإذا له مُخِيلَةٌ أنّ طَسْتًا مُلِئَتْ ماءً ستكون محلاً لإمرار الرأس عليه ! و كأنّما أَرَادَهُ على هذا – : وفاءٌ بِحَقِّ (قلبٍ) كَبُرَ عليه دَرْكُه ، و مراعاةٌ لظاهر لفظٍ لا يَحِلُّ عنده تَرْكُه !! فمن أجل هذا جِيءَ بـ (باليدين) قيدًا كاشفًا للمقام؛ إذ "الأصل فى القُيُود أن تكون لبيان الواقع"[٤]؛ فَكَمْ فى القيود مِنْ قُصُود ، و كم فيها أيضًا من دوافع !!

* * *

(١) ابن السيرافى ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ . (٢،٢) ص ١٦٣ . (٣) " و تسمَّى : (باء الآلة) ، و الظاهر أنّ المراد بالاستعانة : الإعانة ، لا طلبها ؛ فالسين للتوكيد ، لا للطلب " اهـ ياسين على (شرح التصريح) ١٢/٢ . (٤) الصبان ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، و انظر أيضًا : شرح التصريح (و ياسين عليه) ١٨٦/٢ .

• **و ممّا ذَهَبَ على عامَّتهم[١] مِنْ (مقلوب) آى التّنْزيل** ، أو تركوه اجتزاءً عنه بغيره ، و كُلٌّ بلسان حاله يقول[٢] :

و آيةٍ دون أخرى قد عَرَضْتُ لها جَعَلْتُها للتى جَاوَزْتُ عُنْوانَا –

أقول : من ذلك آية (يوسف)[١] – : (.. قالوا يا أبانا مُنِعَ منّا الكيلُ)[٣] ؛ فهذا محمول – عندى – على (القلب) ، و إن لم أقف عليه لأحدهم صريحًا[٤] . بيان ذلك أن نقول: إنّ الذى يُمْنَعُ مِنْ شىء فعساه يناله بمُصارفة ، أو يدركه بحِيلة، بخلاف أنْ يُمْنَعَ منه الشىء ؛ فإنه إذا مُنِعَ منه الشىءُ فعند ذلك فليس له بِدَرْكِهِ يدان .

ذلكم هو مناط النكتة فى (قلبٍ) عليه عَوَّلَ إخوة يوسف فى مراودتهم أباهم أنْ يرسل معهم أخاهم ؛ ليكتالوا جميعًا ، و يزدادوا به كيل بعير . فلو أنهم قالوا – إذ يراودونه عن ذلك – : (مُنِعْنَا من الكيل) = : لَفُسِحَ فى عُذر أبيهم إذا حال بينهم و بين ما يريدون ، فعساه يقول فى نفْسه – مُعَلِّلاً لصنيعه معهم – : إنهم لن يعدموا وسيلة يتوسّلون بها إلى مرادهم ، أو حيلة تقع بهم على طَلِبَتِهِم و مُبتغاهم . أَمَا و قد

أنذرهم يوسفُ بما لا حيلولة دون وقوعه : (فإن لم تأتونى به فلا كيل لكم عندى و لا تقربون)[٥] = : فليقعْ خطابهم لأبيهم على وجهٍ أَكْشَفَ لما هم عليه مِنْ مُعَاصَاةِ حال ، و سُوءِ مآل ، و مَنْعِ اكتيال ، فَأَجْدِرْ هنا بـ (لقلبِ)

(١،١) رجعتُ فى هذا الموضع إلى ما كتبتْه جماهيرهم : مفسِّرين كانوا أو أصحاب (معانٍ) ، فما وجدتُّ منهم مَنْ عرض لمعنى القلب فى الآية ، فانظر – إن شئت – : معانى الفراء ٤٨/٢ ، ٤٩ ؛ الطبرى ١٥٨/١٦ ؛ معانى الزجاج ١١٧/٣ ؛ الكشاف ٣٣٠/٢ ، ٣٣١ ؛ الرازى ١٤٤/٥ ، ١٤٥ ؛ إملاء العكبرى ٥٥/٢ ؛ القرطبى ٢٢٣/٩ ، ٢٢٤ ؛ البيضاوى ص ٣٤٥ ؛ النسفى ٢٢٩/٢ ؛ البحر المحيط ٣٢٢/٥ ؛ الجلالين ص ٢٠٤ ؛ أبا السعود ٦٧/٦ ؛ حاشية الجمل ٤٦٥/٢ ، ٤٦٦ .

(٢) تقدّم نحو هذا قبلاً ؛ لمناسبة هى مما نحن عليه هنا بسبب (انظر ص ١٠٢) .

(٣) ٦٣/ يوسف .

(٤) فى عبارة الزجاج – وحده !! – إشارة إلى (القلب) ، و إن لم يُخْرِ قلمه بصريح لفظه ؛ و ذلك قوله : " ... إن أرسلته معنا اكتلنا ، و إلا فقد **مُنِعْنَا الكيلَ** " اهـ معانى القرآن و إعرابه ١١٧/٣ ، فقوله : (مُنِعْنَا الكيلَ) هو الأصل المقلوب عنه .

(٥) ٦٠/ يوسف .

مَقَال !! و عليه فليكن الكيل ممنوعًا منهم ، لا أن يكونوا هم الممنوعين منه ، و تلك مبالغةٌ فى معنى الكلام لا يُسْتَنْهَضُ لها إلا (القلب) ؛ فهو فى مواطن الزيادات قَرِيعُ التآليف ، و فى منازل المبالغات هو سيِّد التصاريف ، و لذلك ما كان (القلب) هنا أَعْوَنَ لهم على استجابة أبيهم ؛ لمكان إطلاعه على حالهم بأبلغ وجه و أقواه .

و ليس يَشُقُّ على الذين يعرفون لـ (لقلب) هنا قدره – : أنْ يلتمسوا لحُسْنِهِ وجهًا فى نحوه من قول الأعشى الكبير ؛ أبى بصير[١] : " أمّا الزِّنَى فقد تَرَكَنِى و لم أتركْه "[٢] ؛ فمَنْ كان فى سِنِّ الأعشى ، فَتَرَكَ الزِّنَى ؛ لمكان سِنِّه[٣] – و إن لم تَزَلْ نفْسُه إليه توّاقة –: فكأنما أُلْجِئَ إلى تركه إلجاءً[٣] ، و إذا كان كذلك، استوجب المقامُ أن يقول واصِفُهُ ، أو يقول هو فى وصف حاله : " لقد تركنى الزِّنَى و ما تركته "[٤] ، فهو على طريقة قولهم فى المثل[٥] : (مكره أخوك لا بطل) .

فقد ترى إلى التعبيرين : قرآنيِّهما ، و الأَعْشَوِيِّ ، و أنّ فى كليهما من الفرق بين الأصل المقلوب عنه ، و فرعه المقلوب ما بين الأَرْوَى و النّعام[٦] ؛ فلا يُنَازِعُنَّكَ فى الأمر ، و ادْعُ إلى (قَلْبِك)[٧] ، إنك على لاحِبٍ مُسْتَبِين .

---

(١) أى فى مكالمته أبا سفيان بن حرب ، حين جعل أبو سفيان يَرُدُّهُ عما اعتزمه من لقاء النبى ﷺ ؛ ليعلن إسلامه بين يديه ؛ جاء هذا فى خبر مشهور ، فانظره – مثلاً – فى : الشعر و الشعراء ٢١٢/١ ، ٢١٣ ؛ الأغانى ١٢٥/٩ ، ١٢٦ ؛ معجم الشعراء ص ٣٢٥ ؛ شرح شواهد الكشاف ٣٦٨/٤ .

(٢) الشعر و الشعراء ٢١٢/١ . (٣،٣) نحوًا من هذا التفسير تجده فى عبارة النويرى ، و ذلك قوله – حين ساق خبر الأعشى مع قريش – : " أما الزِّنَى فقد كبرت ، فلا حاجة لى فيه " اهـ نهاية الأرب ١٠٦/٤ ، و هو أيضًا ما تقف عليه فى شرح شواهد الكشاف ٣٦٨/٤ . (٤) الأغانى ١٢٦/٩ .

(٥) انظر : الميدانى ١٦٠/١ ؛ ٢٧٤/٢ ؛ نهاية الأرب ٥٤/٣ . (٦) هما مَثَلٌ لغاية التباعد و التباين ، فالأروى لا تسكن إلا الجبل و النعام لا يسكن إلا السهل ، و فى أمثالهم : (ما يجمع بين الأروى و النعام ؟) ، و فيها أيضًا: (تكلّم فجمع بين الأروى و النعام) ، انظر: الميدانى ١٤٧/١ ؛ ٢٢٥/٢؛ الكشاف (و الجرجانى عليه) ١٨٩/١ ؛ اللسان : روى (١٧٨٨/٣) . و انظر هامش ٣ من ص ٥٩ فالذى قدّمنا هناك موصول بالذى أخّرنا هنا . (٧) قد وقفتَ على هذا (القلب) ، و تَلَبَّثتَ بساحته طويلاً ، =

و بعدُ ، فماذا على ذى قولٍ لو عُنِىَ فيه بمعناه ، فانتهى بـ (قلبه) – إلى أقصى مداه ؟! لَعَمْرِى لقد حَقَّ قولُ مَنْ قال[١] :

* إنّ البلاغةَ مَقْرُونٌ بها (القَلْبُ) *

* * *

• و من (القلب) الذى[٢] أصابَ غرّة الهَدَف، فكان بحرًا منه (البيانُ) يُغْتَرَف–: مقالةُ موسى لفرعون: (حقيقٌ على ألاّ أقول على الله إلا الحق)[٣] ؛ فأصل الكلام: حقيقٌ عَلَىَّ ألا أقول على الله إلا الحق ، و به جاءت القراءة عن نافع[٤] ، و المعنى : واجبٌ علىَّ قولُ الحق. إلا أنّ فى المشهورة[٤] فضلَ عناية بنسبة موسى إلى الصدق، و بيان عراقته فى الصدور عن قول الحق ، و بخاصة فى مثل حاله التى هو عليها هنا من مكالمة فرعون و مقارعته ، " لا سيما و قد رُوِىَ أنّ عدوّ الله فرعون، قال له – لما

قال : (إنى رسول من رب العالمين)[٥] – : كَذَبْتَ "[٦] ، فمن أجل هذا ما انْتَحَتِ التلاوة هنا[٧] مِنْ أجله مَنْحَى (القلب)[٧] ، فآثرتْ " أن يُغْرِقَ[٨] موسى فى

= فصار لك به عهد ، ثم أحطتَ به علمًا ، فلا جَرَمَ أنْ صار منك بأوثق سبب ، و عليه فليكن قريبًا منك ، و منسوبًا إليك ؛ ليكن (قلبَك) ، فالإضافة – على ما قالوا – : تَصِحُّ لأدنَ ملابسة .

(١) هو من نظْمنا ؛ معارضةً لنظير أنشده فى نهاية الأرب ٣٥٣/٣ .

(٢) صفة أُجْرِيَتْ على (القلب) على سبيل المدح ؛ لا على جهة الإيضاح و التفصلة ، و لا على سبيل الإبانة و التفرقة ؛ فهى كالصفات الجارية على الله سبحانه ؛ " إذ ليس بالمشارَك ، فى اسمه المبارَك " – على ما ذكر الزمخشرى فى خطبة (الأساس) – . (٣) ١٠٥/ الأعراف . (٤،٤) قراءة نافع : (علىَّ) – بياء مشددة مفتوحة ، على تعدية : (حقيق) إلى ضمير المتكلم بحرف الاستعلاء – ، و قراءة الباقين – و هى المشهورة – : (عَلَى) : مخفَّفًا ، بتعدية (حقيق) بحرف الاستعلاء إلى (أنْ) و مدخولها ، انظر : الكشف ٤٦٩/١ ، ٤٧٠ ؛ الكشاف ١٠٠/٢ ؛ الرازى ٢٦٧/٤ ؛ البيضاوى ص ٢٤٣ ؛ النسفى ٦٨/٢ ؛ البحر المحيط ٣٥٥/٤ ؛ أبا السعود ٤٤٧/٤ ؛ حاشية الجمل ١٧٢/٢. (٥) ١٠٤/ الأعراف .

(٦) الكشاف ١٠١/٢ . (٧،٧) أى على القراءة المشهورة . (٨) " (الإغراق) فوق (المبالغة) ، و دون (الغلوّ) ، و لا يقع شىء من الإغراق و الغلوّ فى الكتاب العزيز و لا الكلام الصحيح الفصيح إلا مقرونًا بما يخرجه من باب الاستحالة، و يدخله فى باب الإمكان" اهـ تحرير التحبير ص٣٢١. =

وصْف نفْسه بالصدق فى ذلك المقام ، فيقول : أنا حقيقٌ على قول الحق ؛ أى : واجبٌ على قول الحق أنْ أكون أنا قائلَه ، و القائمَ به ، و لا يرضَى إلا بمثلى ناطقًا به[١] "[٢] .

فكأنه عليه السلام لطول إقامته على ما يجب عليه من قول الحق ، و لكمال توفُّره على القيام بحق هذا الوجوب ، حتى بلغ من ذلك غايته و منتهاه ... = أقول : كأنه – لمكان ذلك منه – قد تراجعت به الحال إلى ضدِّ هذا مِنْ أمره عند تناهيه ، مبالغةً فى المرجوع عنه ، بغرض الزيادة فيه ، فإذا قولُ الحق لا يصدر إلا عنه ، و إذا الصِّدْقُ لا يتأتَّى إلا منه ، حتى لَيُخَيَّلُ إليك أنّ (القولَ الحقَّ) قد أوجب ذلك على نفسه ، فَجَعَلَ لا يَرْضَى غير موسى ناطقًا به أو قائمًا عليه ؛ لفضل اختصاصه به دون سواه : لِطُولِ إقامته عليه ، و ملازمته إياه .

لكنّ الذى يُقْضَى منه العَجَب ، صنيعُ الزمخشرى فى كلامه على هذا الموضع ، حيث استشكل – مستهلَّ حديثه – دلالةَ التركيب هنا فى قراءة الجماعة ، ثم ساق بعدها فى توجيه معناها أربعة أوجه ، و إنما يعنينا منها فى هذا النظر : الأول منها و الآخِر، فأوّلها – عنده[٣]– " أنْ تكون ممّا (يُقْلَبُ) من الكلام ؛ لأمن الإلباس"[٤]،

= قُلْتُ : و لذلك ما قال فى (شرح شواهد الكشاف) – تعليقًا على هذا الموضع من كلام الزمخشرى – : " قوله : (أن يغرق) معناه : أن يبالغ ، و لا يعنى به المبالغة المذمومة " اهـ ٤٠٤/٤ . و انظر ص ٦٨ هامش ٢ ، ص ٨١ هامش ٢ حيث نحوٌ من هذا أيضًا ، قدّمناه هناك لنحو ذلك من المناسبة .

(١) مما ينبغى هنا أن نجعله منّا على ذُكر –: كلام الزمخشرى على هذا الوجه ، حيث قال فى وصْفه: " و هو الأوجه الأدخل فى نكت القرآن " اهـ الكشاف ١٠١/٢ . إلا أنّ هذا التخريج لا يُعَدُّ – عندنا – وجهًا على جهة الاستقلال ، بل هو (النكتة) التى من أجلها أُوثِرَ (القلبُ) على سواه ، و ستقف على هذا صريحًا فيما تستقبل من كلامنا ، انظر ص ١٢٥ . (٢) الكشاف ١٠١/٢ (بنوع تصرف) . و هو – بلا عزو – فى : البيضاوى ص ٢٤٣ ؛ النسفى ٦٨/٢ ؛ أبى السعود ٤٤٨/٤ . و عزاه إليه فى البحر المحيط ٣٥٦/٤ . (٣) و تابعه أيضًا فى حملها على القلب –: البيضاوى ص ٢٤٣، و: أبو السعود ٤٤٧/٤.

(٤) الكشاف ١٠٠/٢ . قُلْتُ : و لِحُسْنِ (القلب) هنا ما قال فى (شرح شواهد الكشاف) معقِّبًا على الأوجه التى ذكرها الزمخشرى –: " و كل ذلك وجوه متعسّفة و ليس المعنَى إلا ما ذكر أولاً " =

و أمّا رابعها و آخرها ، فهذا الذى حكيناه لك آنفًا [١] من إغراق موسى فى وصف نفسه بالصدق[١] . و الحقُّ أنّ الرّأى – عندى – أنْ يكون رابع هذه الأوجه من أولها بسبب[٢] ، إذ لا يعدو هذا الرابع – إذا تأمّلته حقَّ تأمّله – أنْ يكون هو النكتة التى من أجلها تَرَكَتِ المشهورةُ الأصلَ المقلوبَ عنه[٣] إلى فرعه المقلوب[٢] . و أَشْهَدُ لقد أحسن الرجل فى بيانها و أجاد ، لكنّه شاء أن يُباعد بين قرينيْن ، و يفرّق بين متلازميْن ، فَصَارَ الوَجْهُ عنده وجهيْن ، فَأَنَّ لِوَجْهَيْهِ ذلك البَيْن ؟!!

و بعدُ ، فَذَا – مِنِّى – تحقيقُ مَوْضِعٍ ، و تحريرُ مَقَام ، فلا يَجْرِمَنَّكَ هذا أنْ تَعَقَّبَنِى فتقول[٤] : (أَكْلاً و ذَمًّا ؟!)[٥] ، أو تَنَقَّصَنِى فَتُرْسِل : لقد طِرْتَ شَكِيرًا ، و هَدَرْتَ سَقْبًا ؛ فَصَاحِبُكَ ممّن يَدين بقول القائل : (إنّ العَقْلَ يَهْتِفُ بالنّظَر ، فإنْ أَجَابَهُ ، و إلا انْحَسَر) .

* * *

• **و من ذلك أيضًا فى آى الكتاب** : (إذ الأغلالُ فى أعناقهم و السلاسلُ يُسْحَبُون)[٦] ؛ فهى فى حُسْنِ (مبالغتها) – : غاية . و فى أسلوبها – : ما شاع من قول العرب[٧] : (أدخلت الخف فى رجلى ، و القلنسوة فى رأسى ، و الخاتم فى إصبعى) . فأمّا هذا الذى شاع عنهم و كثر ، فقد ذكرنا وجهه مشروحًا فيما

= اهـ ٤/٤٠٣ .

(١،١) انظر ص ١٢٣ ، ١٢٤ . (٢،٢) ما رأيتُ أحدًا ممّن توفّر على كلام (الكشاف) ، فوقف منه على هذه الأوجه – ما رأيت أحدًا من هؤلاء أَبْدَى من النظر نحوًا مما أبديت : (انظر – مثلاً – : البيضاوى ص ٢٤٣ ؛ البحر المحيط ٤/٣٥٥ ، ٣٥٦ ؛ أبا السعود ٤/٤٤٧ ، ٤٤٨) ؛ فليت شعرى ! أهو السُّكُوت يكون عن فَوْت ؟ أم هو النّظر مِنْ غير ذى صَوْت ؟!! أم تُرَانِى – بهذا النظر الذى قدّمت – أَصْعَدتُّ نفْسى زَلَقًا ، و كَلَّفْتُهَا به رَهَقًا ؟ (٣) و عليه –كما أسلفت فى ص١٢٣– جاءت قراءة نافع.

(٤) تريد بهذا ما أَفَدتُّهُ من قول الزمخشرى ، و عَوَّلْتُ عليه من كلامه .

(٥) من أمثالهم ، و قد تقدّم قبلاً ، فانظره فى هامش ١٠ من ص ١٧ . (٦) ٧١/ غافر .

(٧) أسلفنا لك فى هامش ١ من ص ٩٥ – : أن ثلاثتها من أشهر ما (قلبوه) فى كلامهم .

مضى[١] ، و أمّا ما نحن عليه من آية (غافر) ، فلدينا من حديثها هنا مزيد .

و أول ما نبدأ به من القيل فى ذلك أن نقول : قد شَامَمْتُ القدماء فلم أقف لأحدهم – مستهلَّ كلامه – على صريح لفظ (القلب) ، حتى إذا [٢] عرضوا لقراءة مَنْ جَرَّ (السلاسل)[٣] : **فأكثرهم** على أنّ هذا ممّا حُمِلَ على معناه دون لفظه ، و حَمْلُ الكلام على معناه " غور من العربية بعيد ، و مذهب نازح فسيح ؛ قد ورد به القرآن و فصيح الكلام منثورًا و منظومًا "[٤] ، فـ"هو باب جليل من علم العربية "[٥] . يقول قائلهم فى بيان ذلك هنا : " وجهه أنه لو قيل : (إذ أعناقهم فى الأغلال) مكان قوله : (إذ الأغلال فى أعناقهم) – لكان صحيحًا مستقيمًا ، فلما كانتا عبارتيْن مُعْتَقِبَتَيْنِ ، حُمِلَ قوله : (و السلاسلِ) على العبارة الأخرى "[٦] . **و قليلٌ منهم** آثر أن تكون كلمته فى الأمر سُلْكَى ، فذلك ابن عطية[٧] ، فتقدير العبارة عنده

– على ما حكاه عنه فى (البحر المحيط)[٧] – : " (إذ أعناقهم فى الأغلال و السلاسل) ، فعُطِفَ على المراد من الكلام ، لا على ترتيب اللفظ ؛ إذ ترتيبه فيه (قَلْب)[٨] ، و هو على حدّ قول العرب : أدخلت

(١) انظر ص ٩٥ – ٩٧ . (٢) (إذا) هذه ، جوابها محذوف ، تقديره – مثلاً – : انقسموا قسميْن ؛ كقوله تعالى : (حتى إذا فشلتم و تنازعتم فى الأمر ..) ١٥٢/ آل عمران ، و قوله – عند غير ابن مالك – : (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) ٣٢/ لقمان ، انظر لهم فى هذا : الكشاف ٤٧١/١ ؛ إملاء العكبرى ١٥٤/١ ؛ البحر المحيط ٧٩/٣ ؛ مغنى اللبيب ٩٤/١ ، ٩٥ ، ١٦٦ . و إنما حُذِفَ الجواب فى هذه المواضع جميعًا ؛ لدلالة ما بعده عليه . (٣) هو ابن عباس ، و : (فِرْقَةٌ) – كذا أبهمها فى البحر المحيط ٤٧٥/٧ – ، و انظر أيضًا : معانى الفراء ١١/٣ ؛ الكشاف ٤٣٦/٣ ؛ القرطبى ٣٣٢/١٥ .

(٤) الخصائص ٤١١/٢ ، و انظر أيضًا : الصاحبى ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ . (٥) الكشاف ٣٨١/١ .

(٦) الكشاف ٤٣٦/٣ . و انظر لهم فى هذا أيضًا : معانى الفراء ١١/٣ ؛ القرطبى ٣٣٢/١٥ ؛ البيضاوى ص ٦٥٧ ؛ البحر المحيط ٤٧٥/٧ ؛ أبا السعود ٦٣٤/٧ .

(٧،٧) قد حِيلَ بينى و بين (محرّره الوجيز) ، فلم يتيسّر أن أقف منه على نصّ كلامه ، فاجتزأت من ذلك بما حكاه عنه أبو حيان . (٨) هذا إصراح من ابن عطية بوقوع (القلب) فى السبع المتواترات المشهورات ، إلا أن الأمانة تقتضى أن أذكر أنّ للرجل قولاً آخر يناقض ما صرّح به هنا ، و ذلك قوله – فيما حكاه عنه القرطبى و أبو حيان – : " و ادّعاء (القلب) على لفظ كتاب الله ، دون ضرورة = القلنسوة فى رأسى "[١] .

و إنما كانت كلمة ابن عطية – عندنا – سُلْكَى[٢] ؛ لأن كلمة غيره – إلى كلمته – لا تكون إلا مَخْلُوجَة[٢] ؛ فالرَّأْىُ – عندى – أن هؤلاء جميعًا على أن فى الآية (قلبًا) ، فمنهم مَنْ جَالَى و أَصْرَح ، و منهم مَنْ وَارَى و أَصْلَح[٣] ، و ما هى إلا رُبْصَةٌ مِنْ ذى نَظَر .

فإنْ أعطيتَ يَدَكَ بجواز ما ارتأينا، و إلا فهذا قول أبى حيان أُلْقِيهِ عن (بَخْرِهِ) إليك ، فاقْرَأْهُ على مُكْثٍ ، ثم انظر ماذا ترى : " و هذا الذى قاله ابن عطية و الزمخشرى سبقهما إليه الفراء ؛ قال[٤] : مَنْ جَرَّ (السلاسل) حمله على المعنى ؛ لأن المعنى : أعناقهم فى الأغلال و السلاسل "[٥] .

فقد ترى إلى أبى حيان ، و أنه لم يجد بأسًا أن يَنْظِمَ مقالة ابن عطية فى سلك ما رآه الفراء و الزمخشرى ، و هذا مَرَدُّهُ – عند مَنْ يستقصِى التأمّل – أنّ ثلاثتهم على أُمَّة ، و أنّ قول أحدهم مِنْ قول الآخر بسبب ، و كأنّ ثلاثتهم قد أُورِدُوا من

= تدفع إلى ذلك، عجز و سوء نظر" اهـ القرطبى ٣٣/٣ ؛ البحر المحيط ١٣٩/٢، و زاد بعدها فى (البحر)-: " و هو حَسَن " اهـ . قُلْتُ : فإذا علمتَ أن قوله هذا فى (البقرة) ، و أن قوله الأول فى (غافر) – : اتّجه لك أن تقول : فاللاحق إذن ينسخ السابق ؛ أى : فيكون الرجل – عندك – ممّن يقولون بوقوع القلب فى القرآن . و أقول : هذا نظر صحيح ، و لو قُلتَ به لوافقت – عندى – عين الصواب ، و الاستدلال على صحته تجده مقرّرًا فى أصول النحو : (انظر : الخصائص ٢٠٠/١ – ٢٠٨ ؛ الإقتراح ص ١٩٦ – ١٩٨) . إلا أن المقام بحاجة إلى كثير من الجمع و التقصّى ، و إلى مزيد تحقيق و تحرير ؛ فلعل ابن عطية أن يكون (أَخْفَشِيًّا) فيما يراه ، و لا يخفاك أن الأخفش كان أوسع النحويين مذهبًا ، إذ كثر ما كان له فى المسألة الواحدة رأيان فصاعدًا ، حتى إنّ أبا على الفارسى كان إذا عرض له قول عنه – يقول : لابدّ من النظر فى إلزامه إياه ؛ لأن مذاهب أبى الحسن كثيرة . انظر : الخصائص ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ ؛ الإقتراح ص ١٩٨ .

(١) البحر المحيط ٤٧٥/٧ . (٢،٢) من أمثالهم : (الأمر سُلْكَى و ليس بمخلوجة) ؛ يضربونه فى استقامة الأمر و نَفْيِ ضدِّها ، انظر : الميدانى ٣٦/١ ، ٣٧ .

(٣) أى على مذهبه هو فى استقباح القلب ، و وجوب تنزيه القرآن عن أن يقع فيه منه شىء ؛ فذلك منه يكون (إصلاحًا) . (٤) هذه خلاصة قوله ، فإنْ أَرَدتَّهُ تِمًّا ، فانظره فى معانيه ١١٠/٣ .

(٥) البحر المحيط ٤٧٥/٧ .

النظر رأيًا واحدًا جُمِعُوا عليه ، و إنْ تَفَاوَتَتِ الرِّكَابُ تَحْمِلُهُم فُرَادَى إليه .

و مِنْ تمام الكلام فى تحرير المقام أن نقول : ولا يلزم مِنْ مَصِير هؤلاء إلى القول هنا بالقلب : إصْرَاحًا به أو غيرَ إصراح – لا يلزم من ذلك أن يقول قائل : رُبَّ شاذٍّ[١] ما يَنْفَع ، فبالجَرِّ ما اتَّجَهَ لهؤلاء أن يقولوا هنا بالقلب ، يريد أنّ قراءة الجر كانت دليلهم إلى القلب ، و لولا أنْ جاء بها (السماع) ، لم يَجُزْ لأحدهم أنْ يقول هنا بالقلب ؛ فهذا قولٌ ليس إلى صحته سبيل ، بل لا يقوم عليه فى العقل دليل ، و لو كان الذى قال مِنْ ذلك كما قال ، لَبَطَلَ ما صَحَّ مِنْ قول أهل النظر : " الدليل يدلّ على الشىء على ما هو به ، لا أنّه يصير على ما هو به بالدلالة "[٢] ؛ " لأنّ مِنْ حَقِّ الدليل أنْ يكشف عن حال المدلول ، لا أنه يُصَيِّرُهُ كذلك "[٣] .

و إذ قد تقرَّر هذا ، فليعلمِ الناظر أنّ القول الذى لا قول غيره – : إنّ (القلب) فى الآية لم يكن ليتعلّق بقراءة الجرّ تَعَلُّقَ المعلول بعلّته ، يوجد بوجودها ، و يزول بزوالها ، بل هو حاصل سواء أَسُمِعَ الجرّ أم لم يسمع ، و هذا نظرٌ لا ينكره إلا جاحد معانِد ، و قد تقدّم ما فيه كفاية و بلاغ .

و بعدُ ، فقد أُلْجِئْنَا إلى مَدَارِجِ الحِجَاج و النظر ، فالآن نَدَعُهَا ؛ لِنَرْقَى فى دَرَجِ البيان ، فنقول : لما انصبّ الغرض فى الآية إلى بيان ما يُعانِى هؤلاء من وطأة أغلالٍ جاء فيها قولُ بعضهم[٤] : " لو أنّ غُلاًّ من أغلال جهنم وُضِعَ على جَبَل

(١) لا يخفاك أن الجرّ هنا مسلوك فى عداد الشواذّ من القراءات .

(٢) المغنى فى أبواب التوحيد و العدل ٦ (القسم الأول / التعديل والتجوير) ص ١٠٥ ، و انظر منه أيضًا : ص ٦٥ ، ١٥٢ .

(٣) السابق ٢٢/١٤ . و انظر للقاضى عبد الجبار فى نحو هذا أيضًا : المغنى ٣١٧/٤ ؛ ٦ (القسم الثانى / الإرادة) ص ١٣٩ ، ٢٠٦ ، ٢٨٣ ؛ ٧٠/١١ ، ١٩٨ .

(٤) و فيها أيضًا يقول الحَسَن : " إن الأغلال لم تُجْعَلْ فى أعناق أهل النار ؛ أنّهم أعجزوا الرّبّ ، و لكن إذا طَفَا بهم اللهب ، أرسبتهم فى النار " اهـ ربيع الأبرار ٩٤/١ . قُلْتُ : و فى عبارته أيضًا (القلب) المذكور .

لَوَهَصَه[١] ... "[٢] – لما انصبّ الغرض إلى ذلك ، تعهّدت التلاوة هذا الموضع بمزيد بيان ، فآثرتْهُ بـ (مبالغةٍ) لا يُنْدَبُ لها من أساليبهم إلا (القلب) ، حيث جُعِلَتِ الأعناق لمكان تمكّنها فى مدخولاتها من الأغلال و السلاسل ، و بلوغها من ذلك حدّه وأقصاه ، حتى تحوّلت عن آخره حين تناهت إليه ... – أقول : جُعِلَتِ الأعناق من أجل ذلك مَحَالاًّ للأغلال و السلاسل ، فإذا المظروف قد عاد ظرفًا ، و إذا الموعَى قد استحال وعاءً ، نزولاً على مألوف طريقتهم فى (التراجع عند التناهى) ؛ للمبالغة فى الأصل المقلوب عنه ، و إلا فالأعناق هى الكائنة فى الأغلال و السلاسل ؛ لمكان إحاطة الأغلال بالأعناق ، و إحداق السلاسل بالرِّقاب ، فذلك

هو الأصل المقلوب عنه[٣] ، و هو المعلوم أيضًا و المشهود ، و على هذا قولُ الهذليّ[٤] :

* و لكنْ أحاطتْ بالرِّقابِ السلاسلُ *

و لَسْتَ من هذا الموضع على رِئاسِ أَمْرِكَ ؛ فقد مَضَى نحوه مشروحًا فيما قبل[٥] .

فقد ترى إلى إيغال (القلب) فى الزيادة و المبالغة ؛ فَمَنْ تَمَّ له (قَلْبُه) ، فَحَسْبُه ؛

فَذَا (قَلْبِي) قد زَادَنِي فَوْقَ غَايَةٍ فَحَسْبُكَ فَضْلاً أنْ تَرُدَّ فَ(تَقْلِبَا)

* * *

(١) لِلْوَهْصِ معانٍ تدور كلّها حول المبالغة فى إيذاء (المَوْهُوص) ، و إلحاق الضرر به ؛ فالوهْص : كسر الشيء و دَقُّه ، و هو أيضًا جَذْبُهُ إلى الأرض ، ثم هو شدّة وطئه بالقدم . انظر : اللسان : وهص (٤٩٣١/٦ ، ٤٩٣٢) ، و المراد هنا : أن يَنْدَكَّ الجبلُ ، و يشارف أن يزول ؛ لمكان وطئه و جذبه .

(٢) القرطبى ٣٣٢/١٥ ، و نحوه فى البحر المحيط ٤٧٤/٧ .

(٣) و قد مرّ من كلامهم وَصْفُهُ بالصحة و الاستقامة : (انظر ص ١٢٦ س ٨ ، ٩) .

(٤) أى أبى خراش ؛ فانظره بتمامه فى ديوان الهذليين ١٥٠/٢ . و انظر أيضًا : الطبرى ١٦٣/٢ ؛ القرطبى ٩/١٥ (و نسبه سهوًا إلى أبى ذؤيب) ؛ اللسان : عهد (٣١٤٩/٤) ؛ البحر المحيط ٤٠٤/٤ .

(٥) انظر ص ٩٥ – ٩٧ .

هذا ، و ليس من الإرجاف فى شيءٍ أنْ نُرِيَكَ وقوع (القلب) فى تراكيب لغة العلوم !! فهو كالذى أَرَيْنَاكَهُ قبلاً[١] مِنْ وقوعه فى آحاد ألقابها[١] . أمّا وقوعه فى ألقابها ، أو قُلْ : فى مفرداتها – فقد أُرِينَاهُ مِنْ (رَغَبِ البيان)[٢] بسبب ؛ إذ مَتَّ إليه – عندى– بِصِهْرٍ و نَسَب[١] ، و أمّا وقوعه فى تراكيبها فقد بَاءَ – لَدَىَّ – بِعَجَبٍ على عَجَب !! و كَمْ بَغَيْتُهُ – إذ وَقَفْتُ عليه – تفسيرًا ، فَأَعْيَانِى أمره تقديرًا ثمّ تحريرًا ؛ فما عِنْدِى خَبَرٌ فَأَحْكِيَهْ ، و لا نَظَرٌ فَأُبْدِيَهْ ، و قد أَقِفُ يومًا على إجابةٍ شَافِيَهْ !!

و أَيًّا ما كان ، فقد وَقَعَ إلىَّ مِنْ ذلك :

• **قولُ ابن مالك** فى خلاصته الألفيّة[٣] :

كَذَا إذا ما الفِعْلُ كان الخَبَرَا أو قُصِدَ استعمالُهُ مُنْحَصِرَا

يقول الأشمونى : " أصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلاً[٤] ؛ لأنّ الخبر هو المحَدَّثُ عنه ، فلا يحسُن جَعْلُهُ حديثًا ، لكنّه **قَلَبَ** العبارة ... "[٥] .

• **قولُ الشيخ خالد الأزهرى** فى كلامه على : (حَتَّى) التى " تكون بمعنى : (إلى) الغائيّة – : و ذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها ... "[٦] ؛ فهنا يَتَعَقَّبُهُ مُحَشِّيه : " كذا فى النُّسَخ !! و فيه (**قَلْبٌ**) ، و صوابه : إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ؛ فَتَدَبَّرْ "[٦] .

• **عبارةُ السيوطى** حين ترجم على (فائدةٍ) وقف عليها من كلام صاحب (المغنى) ؛

(١،١،١) انظر ص ٨٩ – ٩٤ . (٢) (رَغَب البيان) أحد طورَيْن كبيرين ينتظمان (الأضداد) و : (القلب) : نشأة و تطوُّرًا ، وقد تقدّم هذا مبسوطًا فى موضعه : (انظر ص ٤٣ – ٤٧ ، ٦٣ – ٨٩) . (٣) أى فى باب الابتداء، عند كلامه على وجوب تأخير الخبر.

(٤) يريد : " إذا كان الخبر فعلاً مسندًا لضمير المبتدأ المستتر ، فامْنَعْ تقديمه ؛ بخلاف غير المستتر " اهـ الخضرى ١٠١/١ . (٥) الأشمونى ٢١١/١ . و قد أشار الخضرى أيضًا إلى ما فى (النَّظْم) مِنْ (قَلْبٍ) ، و غيره ؛ انظر : حاشيته على ابن عقيل ١٠١/١ .

(٦،٦) شرح التصريح (و ياسين عليه) ٢٣٧/٢ .

فقد ذَكَرَ ابنُ هشام " أنّهم يعبِّرون بالفعل عن أمور : وُقُوعِه ، و مشارفته ، و إرادته ، و ... "[١] ، فلمّا حَكَى السيوطى هذا ترجم عليه قائلاً : " فائدة : الأمور التى **يعبِّرون بها عن الفعل** . قال ابن هشام : إنّهم **يعبِّرون بالفعل عن أمور ...** "[٢] !!

فقد تَرَى إلى عبارته ، و أنّ فيها الأصلَ المقلوبَ عنه ، و فرعَه المقلوب ؛ فهل تُرَى هذا اعتباطًا ؟ أم تُرَاهُ إلى النّكتة يَئُوب ؟

* * *

و بعدُ ، فقد اسْتَصْفَيْتُ الجُهْدَ بِأَغْبَارِهِ ، و اسْتَوْفَيْتُ الكلامَ بِأَصْبَارِهِ ، و لم يَبْقَ إلا كَلِمَةٌ أُوجِزُهَا هنا إِدْبَارَ القول ؛ ذِكْرَى ، و ما كُنَّا مُسْتَكْثِرِين :

هذا ما ارْتَأَيْتُهُ تحريرًا لـ (قَلْبٍ) لم تكن كلمة الناظرين فيه سُلْكَى[٣] ، فَطَنِتُ للأَمْرِ ، وَ رَفَقْتُ به ، و لَمْ أَخْتَبِطْهُ ، بَلْ سَانَيْتُ و تَأَنَّيْتُ ، و مَعَاجِيلَ الطُّرُقِ تَوَقَّيْتُ[٤] ، و إنْ كانت لَذُلُلاً ؛

فَخَيْرُ الدَّرْسِ آصَلُهُ سُؤَالاَ و شَرُّ البحثِ أَعْجَلُهُ مَقَالاَ[٥]

و جَعَلْتُ أستكثر من الشواهد ، و أُصَرِّفُ القول فى بيانها ؛ لِيُعَايِنَ وَجْهَ (القلبِ) ، و يستشرفَ حُسْنَهُ مَنْ لا يزال فى مُهْلَةِ النظر ، فضلاً عمَّن أعطَى يده بذلك و أَصْحَبَ .

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ٦٨٨/٢ – ٦٩٠ . (٢) الأشباه و النظائر ٢٦٣/١ .

(٣) مِنْ خير ما قِيلَ فى إيجاز رأيهم فى (القلب) – : " إنْ تضمَّن اعتبارًا لطيفًا قُبِلَ ، و إلاّ رُدَّ " اهـ عروس الأفراح ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ (ببعض حذف) . و انظر فى جملة كلامه على (القلب) : شواهده ، و فوائده – : ٢٨٨/١ – ٢٩٣ ؛ ٨٣/٢ – ٨٨ .

(٤) قُلْتُ : لكأنّ (المعاجيل) – عندهم – جديرة بالذَّمِّ على كل حال ؛ فمن أمثالهم : (دع المعاجيل لِطِمْلٍ أَرْجَلَ) ؛ انظر : الميدانى ٢٨١/١ . (٥) من بابته ما وقع إلىَّ من قول الزمخشرى : " العَجَلَةُ قَيْدُ الكلام " اهـ ربيع الأبرار ٢٣٢/٤ .

حتى إذا ما شَارَفَ القَلَمُ أنْ يَطْغَى و يتّسع ، نُودِيتُ هنالك أنْ (حَسْبُكَ خَيْرًا لك)[١] ، و أَرْفَقَ بك ؛ فإنّ لأولئك الشواهد من النظائر – قرآنًا و غير قرآن – ما لو أُودِعَ كتابًا لَكَبُرَ حجمه و كثر وزنه ؛ فَدَعْ دَوَاتَك ، و ضَعْ أَدَاتَك ، لا عن عَجْزٍ منك و لا تقصير ؛ فمحصول الحال واسع و كثير ، فليكُنْ ما قَدَّمْتَ عنوانًا لِمَا أَخَّرْتَ: يُقْتَاسُ مِثْلُهُ عليه ، و يُرَدُّ نحوه – إذا أشكل – إليه؛ (فاعتبروا يا أولى الأبصار) .

أَلاَ و اذْكُرْ بلائِى إذ تَقَصَّيْتُ فَأَخْبَرْت ، و إذ احْتَشَدتُّ فدَبَّرْت ، و إذ (اجْتَهَدتُّ) فَقَضَيْت : " لا يَنْتَهِى وصفُ واصفٍ إلى غاية ، إلا وَجَدَ فى (القلبِ) عَوْنًا على تجاوزها " ؛ فليكُنِ (القلبُ) صُورةً تُضِيفُهَا إلى صُوَرٍ أُخْرَى نَشِطَ ابن جنى قبلاً إلى إحصائها ، فاستقام له أنْ يَصِفَ العربية بـ (بالشجاعة)[٢] مِنْ أَجْلِها ، فَاضْمُمْ إلى هاتيك الصور – : (قَلْبَك) ؛ فما أَشْجَعَها مِنْ لغةٍ عندنا[٣] ! ، ثمّ عندك ، و (قد بَيَّنَ الصُّبْحُ لذى عينيْن)[٤].

ألهمَنَا الله الحجّة ، و أَنْهَجَ بنا واضِحَ المِحَجَّة ، إنّه ولىُّ التوفيق ، و واهِبُ التحقيق .

و لله الحَمْدُ فى الأُولَى و الآخِرَة .

---

(١) هذا – بلفظه – حكاه عنهم فى (الكتاب) ، فيما نُصب على الفعل المتروك إظهاره ، و معناه : اكْتَفِ ، ائْتِ أمرًا خيرًا لك ، فهو على طريقة قوله تعالى : (فآمنوا خيرًا لكم) ، و : (انتهوا خيرًا لكم) ١٧٠ ، ١٧١/ النساء ؛ انظر لهم فى هذا : سيبويه ٢٨٢/١ – ٢٨٤ ؛ الطبرى ٤١٤/٩ ، ٤١٥ ؛ معانى الزجاج ١٣٤/٢ ، ١٣٥ ؛ السيرافى ٥٣/٥ ، ٥٤ ؛ الكشاف ٥٨٤/١ ؛ الأمالى الشجرية ٩٨/٢ – ١٠٠؛ إملاء العكبرى ٢٠٤/١ ؛ القرطبى ٢٥/٦ ؛ البحر المحيط ٤٠٠/٣ ؛ حاشية الجمل ٤٥١/١ ، ٤٥٢ ، و انظر فى بابته أيضًا : المحتسب ٢١٢/١ .

(٢) انظر : الخصائص ٣٦٠/٢ – ٤٤٧ ، و انظر له أيضًا فى بيان (شجاعتها) – : المحتسب ١٤٥/١ ، ٢٣٠ ، ٢٦٢ .

(٣) أى : أنا و مِنْ قَبْلِى : ابنُ جنى .

(٤) فى أمثالهم ؛ يُضرب فى الأمر يَظهر كلَّ الظهور فلا يخفى على أحد ؛ انظر: الميدانى ٤٥/٢ ، و انظر أيضًا : المحتسب ١٨٤/١ ؛ الكشاف ٦٧/٣ ؛ ٢١٥/٤ ؛ نهاية الأرب ٤٥/٣ .

ثَبَتٌ بالمصادر و المراجع

أوّلاً : المطبوع منها بالعربيّة

الآمدىّ سيف الدّين أبو الحسن على بن أبى على بن محمد بن سالم ٦٣١هـ

١– الإحكام فى أصول الأحكام ، مطبعة المعارف ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م .

٢- غاية المرام فى علم الكلام ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .

الآمدىّ أبو القاسم الحسن بن بشر ٣٧٠هـ

٣- الموازنة بين شعر أبى تمام و البحترى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) .

الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة ٢١٥هـ

٤- معانى القرآن ، تحقيق د. هدى قراعة ، مكتبة الخانجى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة المدنى ١٤١١هـ = ١٩٩٠م .

الأزهرىّ خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد ٩٠٥هـ

٥- التصريح بمضمون التوضيح ، المعروف بشرح التصريح على التوضيح ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الأزهرىّ أبو منصور محمد بن أحمد ٣٧٠هـ

٦- تهذيب اللغة ، الجزء الثالث : تحقيق د. عبد الحليم النجار ، مراجعة محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، مطابع سجل العرب ؛ الجزء السادس : تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى و محمود فرج العقدة ، مراجعة على محمد البجاوى ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، مطابع سجل العرب .

الإستراباذىّ رضىّ الدين محمد بن الحسن ٦٨٦هـ

٧- شرح الرضى على الكافية ، تحقيق د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ١٩٧٣ - ١٩٧٨م .

٨- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ، و محمد الزفزاف ، و محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٧٥م .

الأشمونىّ نور الدين أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عيسى ٩٢٩هـ

٩- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، المعروف بشرح الأشمونى ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ابن أبى الإصبع

المصرىّ أبو محمد زكىّ الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر ٦٥٤هـ

١٠- بديع القرآن ، تحقيق د. حفنى محمد شرف ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة (بدون تاريخ) .

١١- تحرير التحبير فى صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن ، تحقيق د. حفنى محمد شرف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٣هـ .

الأصبهانىّ أبو الفرج على بن الحسين بن محمد بن أحمد القرشى ٣٥٦هـ

١٢- الأغانى ، الجزء التاسع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

الأصمعىّ أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن على ٢١٠هـ

١٣- الأضداد : (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد) ، نشر د. أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٣م . (و يقع كتاب الأصمعى فى الصفحات من ٥ - ٦١) .

الأعشَى أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف

١٤- ديوان الأعشى الكبير ، شرح و تعليق د. محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ١٩٧٤م .

الأمير محمد بن محمد الأزهرى ١٢٣٢هـ

١٥- حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الأنبارىّ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد ٥٧٧هـ

١٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ١٩٨٢م .

الأنصارىّ أبو العباس عبد العلىّ محمد بن نظام الدين ١١٨٠هـ

١٧- فواتح الرّحموت : شرح مُسَلَّم الثُّبوت ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى : الجزء الأول ١٣٢٢هـ .

الباقلاّنىّ القاضى أبو بكر محمد بن الطيب ٤٠٣هـ

١٨- إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ١٩٧١م .

البصرىّ صدر الدين على بن أبى الفرج بن الحسن ٦٥٦هـ

١٩- الحماسة البصرية ، تحقيق د. عادل سليمان جمال ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٨٧م .

البغدادىّ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمىّ ٤٢٩هـ

٢٠- الفَرْق بين الفِرَق ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، مطابع العبور الحديثة ، القاهرة ٢٠٠٩م .

٢١- كتاب الملل و النّحل ، تحقيق د. ألبير نصرى نادر ، دار المشرق ، الطبعة الرابعة ، بيروت ٢٠٠٦م .

أبو البقاء الحسينى أيوب بن موسى الكفوى ١٠٩٤هـ

٢٢- الكُلِّيَّات ، تحقيق د. عدنان درويش ، و محمد المصرى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٨م .

البيضاوىّ القاضى ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد ٦٨٥هـ

٢٣- أنوار التَّنْزِيل و أسرار التأويل ، مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ = ١٩٢٦م .

ابن تغرى بردى جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكى ٨٧٤هـ

٢٤- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر و القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

التّهانوىّ محمد على الفاروقى المتَوَفَّى فى القرن الثانى عشر الهجرى

٢٥- كشّاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق د. لطفى عبد البديع ، الجزء الثانى : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ١٩٦٩م ؛ الجزء الثالث : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م ؛ الجزء الرابع : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

الثّعالبىّ أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ٤٢٩هـ

٢٦- فقه اللغة و سرّ العربية ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى ٢٩١هـ

٢٧- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، القسم الأول : الطبعة الثالثة ١٩٦٩م ؛ القسم الثانى : الطبعة الرابعة ١٩٨٠م .

الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة ٢٥٥هـ

٢٨- الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى (بدون تاريخ) ، الجزء الخامس ، الطبعة الأولى ١٩٤٣م .

٢٩- كتاب البُرصان و العرجان و العميان و الحولان ، تحقيق عبد السلام هارون ، منشورات وزارة الثقافة العراقية ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ١٩٨٢م .

الجرجانىّ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ٤٧١هـ

٣٠- أسرار البلاغة ، تعليق د. محمد عبد المنعم خفاجى ، مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٢م .

٣١- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ١٩٨٤م .

الجرجانىّ أبو الحسن السيد الشريف على بن محمد بن على ٨١٦هـ

٣٢- حاشية الجرجانىّ على (كشّاف) الزمخشرى ، طُبِعَتْ بهامش الجزء الأول فى الصفحات من ٣ إلى ٢٦١ ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٦٨م .

الجُمَحِىُّ أبو عبد الله محمد بن سلاّم ٢٣١هـ

٣٣- طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود شاكر ، مطبعة المدنى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الجَمَل سليمان بن عمر العجيلى الشافعى الشهير بـ (بالجَمَل) ١٢٠٤هـ

٣٤- الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ، و تُعْرَفُ باسم : (حاشية الجَمَل) ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

جُمْهُور شعراء هُذَيْل

٣٥- ديوان الهُذَلِيِّين ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م (مُصَوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

ابن جِنِّى أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ

٣٦- الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية : الجزء الأول ١٩٥٢م ؛ الجزء الثانى ١٩٥٥م ؛ الجزء الثالث ١٩٥٦م .

٣٧- المحتسب فى تبيين وجوه شواذّ القراءات و الإيضاح عنها ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة : الجزء الأول ١٩٦٦م (بتحقيق : على النجدى ناصف ، و د. عبد الحليم النجار ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى) ؛ الجزء الثانى ١٩٦٩م (بتحقيق : على النجدى ناصف ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى) .

٣٨- المنصف : شرح كتاب (التصريف) للمازنىّ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، و عبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى: الجزء الثانى ١٩٥٤م ، الجزء الثالث ١٩٦٠م .

الجوهرىّ أبو نصر إسماعيل بن حماد ٤٠٠هـ

٣٩- تاج اللغة و صِحَاح العربيّة ، المشهور بـ (بالصِّحاح) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربى بمصر ، محمد حلمى المنياوى (بدون تاريخ) .

الجوينىّ إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله ٤٧٨هـ

٤٠- البرهان فى أصول الفقه ، تحقيق د. عبد العظيم الديب ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ، توزيع دار الأنصار بالقاهرة .

ابن حجر العسقلانىّ الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على ٨٥٢هـ

٤١- تهذيب التهذيب ، الجزءان الرابع و السابع ، دار الكتاب الإسلامى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٤٢- طبقات المدَلِّسين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٣٢٢هـ .

٤٣- هدى السارى (مقدّمة فتح البارى بشرح صحيح البخارى) ، مكتبة مصر ، دار مصر للطباعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠٠٠م .

حلمى خليل (الدكتور) ٢٠١٠م

٤٤- المولَّدُ فى العربية : دراسة فى نموِّ اللغة العربية و تطوّرها بعد الإسلام ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٥م .

الحوفى (الدكتور) أحمد محمد ١٩٨٣م

٤٥- الزمخشرى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٠م .

أبو حيّان أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن على ٧٤٥هـ

٤٦- إرتشاف [(١)] الضَّرَب من لسان العرب ، تحقيق د. مصطفى أحمد النّماس ، الجزء الأول : مطبعة النسر الذهبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م ؛ الجزء الثانى: مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ؛ الجزء الثالث : مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م .

(١) الهمزة هنا مقطوعة ، و قد حَقَّقْتُ القول فى هذا مِنْ قبلُ؛ انظر – إنْ شئتَ –: هامش ٦ من ص٢٢١ فى كتابى: (من زيادة الأحرف الهوامل فى التراكيب) ، و زِدْ على ما أَحَلْتُكَ عليه هناك : المقتضب ٣٦٦/٣ ؛ السيرافى ١٩١/١١ ، ١٩٢ ؛ ابن يعيش ٣١/١ ؛ الهمع ١٥٥/٢ .

٤٧- البحر المحيط ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨هـ .

الخضرىّ (الشيخ) محمد ١٩٢٧م

٤٨- تاريخ التشريع الإسلامى ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة التاسعة ، القاهرة ١٩٧٠م .

الخضرىّ محمد بن مصطفى الخضرى بن حسن ١٢٨٨هـ

٤٩- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

الخطيب البغدادىّ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت ٤٦٣هـ

٥٠- تاريخ بغداد ، أو : مدينة السلام ، نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، و المكتبة العربية ببغداد ، و مطبعة السعادة بالقاهرة ، عُنِىَ بتصحيحه السيد محمد سعيد العرفى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٣١م ، الجزء السادس ، و الجزء الثانى عشر ، و الجزء الثالث عشر .

ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد ٨٠٨هـ

٥١- مقدّمة ابن خلدون، تحقيق د. على عبد الواحد وافى ، نشر لجنة البيان العربى، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٠م .

الخولى (الشيخ) أمين ١٩٦٦م

٥٢- مالك بن أنس ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ١٩٥١م .

٥٣- مالك : تجارب حياة ، (سلسلة : أعلام العرب ، رقم ١١) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر ، مطبعة مصر ١٩٦٢م .

ابن درستويه أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسىّ الفَسَوِىّ ٣٤٧هـ

٥٤- تصحيح الفصيح و شرحه ، تحقيق د. محمد بدوى المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدى ٣٢١هـ

٥٥- الإشتقاق [(١)] ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة السُّنَّة المحمدية ، القاهرة ١٩٥٨م.

الذّهبىّ (الشيخ الدكتور) محمد حسين

٥٦- التفسير و المفسِّرون ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول : مطبعة السعادة ١٩٦١م ؛ الجزء الثانى: مطابع دار الكتاب العربى ١٩٦١م ؛ الجزء الثالث : مطابع دار الكتاب العربى ١٩٦٢م .

الرّازى زين الدين محمد بن أبى بكر بن عبد القادر بن عبد المحسن ٦٦٦هـ

٥٧- مسائل الرازى و أجوبتها من غرائب آى التنزيل ، تحقيق و تصحيح إبراهيم عطوه عوض ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٦١م .

الرَّازِىّ فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر ٦٠٦هـ

٥٨- مفاتيح الغيب ، المشتهر بـ (التفسير الكبير) ، المطبعة الحسينية المصرية و المطبعة العامرة الشرفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٢٤ - ١٣٢٧هـ .

الرّمّانى أبو الحسن على بن عيسى ٣٨٤هـ

٥٩- النّكت فى إعجاز القرآن : (ضمن : ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، فى الصفحات من ٦٧ - ١٠٤) ، تحقيق : محمد خلف الله ، و محمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) .

رمضان عبد التوّاب (الدكتور) ٢٠٠١م

٦٠- التطور اللغوى : مظاهره و علله و قوانينه ، الخانجى و الرفاعى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

---

(١) انظر هامش ١ من ص ١٣٨ .

الزُّبَيْدِىّ أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن بشر ٣٧٩هـ

٦١- طبقات النحويين و اللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .

الزَّجَّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّرىّ بن سهل ٣١١هـ

٦٢- معانى القرآن و إعرابه ، تحقيق د. عبد الجليل شلبى ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٨م .

الزَّرْكشىّ بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ٧٩٤هـ

٦٣- إعلام الساجد بأحكام المساجد ، تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغى ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ١٩٩٩م .

٦٤- البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٢م .

الزِّرِكْلِىّ خير الدين بن محمود بن محمد

٦٥- الأعلام ، دار العلم للملايين ، الجزء السابع ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٨٠م.

زكريا الفقى (الدكتور)

٦٦- مِنْ زيادة الأحرُف الهوامل فى التراكيب : بَحْثٌ فى أصول النّبر الدلالى و صُوَرِهِ فى العربية ، الدار المصرية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ٢٠٠٣م .

الزَّمخشرىّ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ٥٣٨هـ

٦٧- الأحاجى النحوية ، تحقيق مصطفى الحدرى ، مكتبة الغزالى ، حماه ، سوريا (بدون تاريخ) .

٦٨- أساس البلاغة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م .

٦٩- ربيع الأبرار و فصوص الأخبار ، الجزء الأول: تحقيق د. عبد المجيد دياب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢م ؛ الجزء الثانى : تحقيق محمد على قرنة ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م ؛ الجزء الثالث : تحقيق د. عبد المجيد دياب، و مرزوق على إبراهيم ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م ؛ الجزء الرابع : تحقيق د. عبد المجيد دياب ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٨م .

٧٠- الكشّاف عن حقائق التَّنْزِيل و عيون الأقاويل فى وجوه التأويل، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٦٨م .

٧١- المُفَصَّل فى علم العربية ، و بذيله كتاب : المُفَضَّل فى شرح أبيات المُفَصَّل ، للسيد محمد بدر الدين النعسانى الحلبى ، مطبعة التقدُّم بمصر ١٣٢٣هـ .

زهير بن أبى سُلْمَى

٧٢- ديوان زهير بن أبى سلمى ، بشرح أبى العباس ثعلب الكوفى ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٣م (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤م) .

السُّبْكِىّ بهاء الدين أحمد بن على بن عبد الكافى بن على ٧٧٣هـ

٧٣- عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوى ، المكتبة العصرية ، بيروت ٢٠٠٩م .

السِّجستانىّ أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمى ٢٥٥هـ

٧٤- الأضداد : (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد) ، نشر د. أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٣م . (و يقع كتاب السجستانى فى الصفحات من ٧١ - ١٥٧) .

سراج الدين البلقينى أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير ٨٠٥هـ

٧٥- محاسن الاصطلاح و تضمين كتاب ابن الصلاح ، نُشِرَ بهامش مقدّمة ابن الصلاح ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٤م .

أبو السُّعُود محمد بن محمد العمادى ٩٥١هـ

٧٦- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، طُبِعَ بهامش تفسير الرّازى : (مفاتيح الغيب) ، المطبعة الحسينية المصرية و المطبعة العامرة الشرفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٢٤ - ١٣٢٧هـ .

ابن السِّكِّيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ٢٤٤هـ

٧٧- الأضداد : (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد) ، نشر د. أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٣م . (و يقع كتاب ابن السكيت فى الصفحات من ١٦٣ - ٢٠٩) .

السُّهَيْلِى أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبى الحسن ٥٨١هـ

٧٨- الرَّوض الأُنُف ، تعليق طه عبد الرءوف سعد ، الجزءان الثانى و الثالث ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٢م .

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ

٧٩- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الجزء الأول: دار القلم ، القاهرة ١٩٦٦م؛ الجزء الثانى : دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨م ؛ الجزء الثالث : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م ؛ الجزء الرابع : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م .

السيد خليل (الدكتور) ١٩٨٤م

٨٠- دراسات فى القرآن ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م .

السِّيرافىّ أبو سعيد الحسن بن عبد الله ٣٦٨هـ

٨١- شرح كتاب سيبويه ، الجزء الثانى بتحقيق : د. رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م ؛ الجزء الثالث بتحقيق د. فهمى أبو الفضل ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م ؛ الجزء الرابع بتحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ١٩٩٨م ؛ الجزء الخامس بتحقيق د. محمد عونى عبد الرءوف ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٣م ؛ الجزء السادس بتحقيق د. محمد عونى عبد الرءوف ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٤م ؛ الجزء الثامن بتحقيق مصطفى عبد السميع سلامة و أشرف محمد فريد غنام ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٨م ؛ الجزء العاشر بتحقيق د. صلاح روای و د. مها مظلوم خضر ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٦م ؛ الجزء الثالث عشر بتحقيق د. محمد عبد الله جبر ، دار الكتب المصرية ٢٠٠٧م .

ابن السِّيرافىّ أبو محمد يوسف بن أبى سعيد الحسن بن عبد الله ٣٨٥هـ

٨٢- شرح أبيات سيبويه ، تحقيق د. محمد على الرّيّح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية و دار الفكر ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٤م .

السيوطىّ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ٩١١هـ

٨٣- الإتقان فى علوم القرآن ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٥١م.

٨٤- الأشباه و النظائر فى قواعد و فروع فقه الشافعيّة ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٨٥- الأشباه و النظائر فى النحو ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٥م .

٨٦- الإقتراح [(١)] فى علم أصول النحو ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م .

٨٧- تدريب الرَّاوِى فى شرح تقريب النَّواوِى ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثانية ١٩٧٢م .

٨٨- تفسير الجلالين ، المطبعة العامرة البهيّة ، القاهرة ١٣٤٦هـ .

٨٩- الحاوى للفتاوى، دار الكتب العلمية ، بيروت (بدون تاريخ).

٩٠- المزهر فى علوم اللغة و أنواعها ، تحقيق : محمد جاد المولى ، و على البجاوى ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٩١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، عُنِىَ بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٧هـ .

---

(١) انظر هامش ١ من ص ١٣٨ .

الشَّاطبىّ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمىّ الغرناطىّ ٧٩٠هـ

٩٢- الموافقات فى أصول الشريعة ، شرح الشيخ عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت (بدون تاريخ) ، و هى مصوَّرة عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

الشافعىّ الإمام المطَّلِبِىّ محمد بن إدريس ٢٠٤هـ

٩٣- الرِّسَالة ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٤٠م .

ابن الشَّجَرِىّ ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد ٥٤٢هـ

٩٤- أمالى ابن الشَّجَرِىّ ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

الشَّريف الرَّضِىُّ أبو الحسن محمد بن أبى أحمد الحسين ٤٠٦هـ

٩٥- المجازات النّبويّة ، بعناية طه عبد الرءوف سعد ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٧١م .

الشَّريف المرتضى على بن الحسين الموسوى العلوى ٤٣٦هـ

٩٦- غُرَر الفوائد، و دُرَر القلائد ، المعروف بـ(أمالى المرتضى)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربى، القسم الأول ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٧م .

الشّوكانىّ محمد بن على بن محمد اليمانى الصنعانى ١٢٥٠هـ

٩٧- السَّيْل الجَرَّار المتدفِّق على حدائق الأزهار ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة : الجزء الأول بتحقيق : قاسم غالب أحمد ، و محمود أمين النّواوى ، و محمود إبراهيم زايد ، و بسيونى رسلان ، الطبعة الثالثة ١٩٩٣م .

الصَّبَّان أبو العرفان محمد بن على ١٢٠٦هـ

٩٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفيّة ابن مالك ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ابن الصَّلاَح تقىّ الدين عثمان بن عبد الرحمن الصلاح ٦٤٣هـ

٩٩- مقدِّمة ابن الصلاح ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٤م .

الطَّبَرِىّ أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠هـ

١٠٠- جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، حقّقه و علّق حواشيه محمود محمد شاكر ، راجعه و خرّج أحاديثه أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ - ١٩٧٢م . (الأجزاء : من الأول حتى السادس ، ثم الثامن و التاسع و السادس عشر) .

الطنطاوىّ (الشيخ) محمد ١٩٥٩م

١٠١- نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة ١٩٧٣م .

أبو الطَّيِّب اللُّغَوِىّ عبد الواحد بن على الحلبى ٣٥١هـ

١٠٢- مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٤م .

عبد الجبّار القاضى أبو الحسن بن أحمد الأسدآبادى ٤١٥هـ

١٠٣- المُغْنِى فى أبواب التوحيد و العدل : الجزء الرابع (رؤية البارى) ، تحقيق د. محمد مصطفى حلمى و د.أبو الوفا الغنيمى ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة (بدون تاريخ) ؛ الجزء الخامس (الفرق غير الإسلامية) تحقيق محمود محمد الخضيرى ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٥٨م ؛ الجزء السادس (القسم الأول : التعديل و التجوير) ، تحقيق د. أحمد فؤاد الأهوانى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٢م ؛ الجزء السادس (القسم الثانى: الإرادة) ، تحقيق الأب ج.ش. قنواتى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة ، القاهرة (بدون تاريخ) ؛ الجزء الثامن (المخلوق) ، تحقيق د. توفيق الطويل و سعيد زايد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٣م ؛ الجزء الحادى عشر (التكليف) تحقيق محمد على النجار ، و د. عبد الحليم النجار ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٥م ؛ الجزء الرابع عشر (الأصلح - استحقاق الذم - التوبة) ، تحقيق مصطفى السقا ، الدار المصرية العامة للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٥م ؛ الجزء الخامس عشر (التنبؤات و المعجزات) تحقيق د. محمود الخضيرى ، و د. محمود محمد قاسم ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٥م ؛ الجزء السادس عشر (إعجاز القرآن) تحقيق أمين الخولى ، مطبعة دار

الكتب ، القاهرة ١٩٦٠م ؛ الجزء السابع عشر (الشرعيات) ، تحقيق أمين الخولى ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٢م .

أبو عُبَيْدة مَعْمَر بن المثَنَّى التَّيْمِىّ ٢١٠هـ

١٠٤- مجاز القرآن ، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ١٩٥٤م ؛ الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ١٩٦٢م .

عرجون (الشيخ) محمد الصادق إبراهيم ١٩٨٠م

١٠٥- محمد رسول الله ﷺ : منهج و رسالة - بحث و تحقيق ، دار القلم ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٨٥م .

ابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على الإشبيلى ٦٦٩هـ

١٠٦- الممتع فى التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م .

العكبرىّ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ٦١٦هـ

١٠٧- إملاء ما مَنَّ به الرحمن مِنْ وجوه الإعراب و القراءات فى جميع القرآن ، تصحيح إبراهيم عطوه عوض ، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٩م .

علىّ بن حمزة أبو القاسم البصرى التميمى ٣٧٥هـ

١٠٨- التنبيهات على أغاليط الرُّواة فى كتب اللغة المصَنَّفَات ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .

الغزّالى أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطّوسىّ ٥٠٥هـ

١٠٩- المسْتَصْفَى من علم الأصول ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى : الجزء الأول ١٣٢٢هـ ؛ الجزء الثانى ١٣٢٥هـ .

ابن فارس أبو الحسين أحمد ٣٩٥هـ

١١٠- الصَّاحِبِيّ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة ١٩٧٧م.

الفارسىّ أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٣٧٧هـ

١١١- الحُجَّة فى علل القراءات السبع ، الجزء الثانى بتحقيق : على النجدى ناصف ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ٢٠٠٠م .

١١٢- كتاب الشعر ، أو : شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

١١٣- المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات) ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العانى ، بغداد ١٩٨٣م .

الفَرَّاء أبو زكريا يحيى بن زياد ٢٠٧هـ

١١٤- معانى القرآن ، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتى، و محمد على النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٥م ؛ الجزء الثانى بتحقيق محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٦م ؛ الجزء الثالث بتحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .

القالى أبو على إسماعيل بن القاسم بن عَيْذُون بن هارون ٣٥٦هـ

١١٥- كتاب أَفْعَل ، تحقيق محمد الفاضل ابن عاشور ، المصرف التونسى للطباعة ، تونس ١٩٧٢م .

ابن قُتَيْبَة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدِّينورىّ ٢٧٦هـ

١١٦- تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م .

١١٧- الشعر و الشعراء، تحقيق أحمد شاكر، الجزء الأول، عيسى الحلبى ١٣٦٤هـ

١١٨- عيون الأخبار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

١١٩- المعارف ، بعناية محمد إسماعيل الصاوى ، المطبعة الإسلامية بالأزهر ، الطبعة الأولى ١٩٣٤م .

القرطاجَنِّيّ أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن بن محمد الأنصارى ٦٨٤هـ

١٢٠- منهاج البلغاء و سراج الأدباء ، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الكتب الشرقية ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، تونس ١٩٦٦م .

القرطبيّ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى ٦٧١هـ

١٢١- الجامع لأحكام القرآن ، دار الكاتب العربى للطباعة و النشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٧م (و هى مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م) .

القزوينيّ أبو المعالى جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر ٧٣٩هـ

١٢٢- الإيضاح فى علوم البلاغة ، تعليق د. محمد عبد المنعم خفاجى ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ١٩٨٩م .

القسطلانى شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر ٩٢٣هـ

١٢٣- إرشاد السّارى لشرح صحيح البخارى ، الجزء الأول ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ٢٠٠٠م .

القِفْطِيّ جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف ٦٤٦هـ

١٢٤- إنباه الرُّوَاة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الجزء الأول : دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٠م ؛ الجزء الثانى : دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢م ؛ الجزء الثالث : دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٥م ؛ الجزء الرابع : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٣م .

القيسيّ أبو محمد مكّيّ بن أبى طالب ٤٣٧هـ

١٢٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، تحقيق د. محيى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م .

ابن قَيِّم الجوزيّة أبو عبد الله محمد بن أبى بكر الدمشقى ٧٥١هـ

١٢٦- إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٥م .

كعب بن زهير

١٢٧- ديوان كعب بن زهير ، بشرح أبى سعيد السّكّرىّ ، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢م .

ابن الكلبىّ أبو منذر هشام بن محمد بن السائب ٢٠٤هـ

١٢٨- أنساب الخيل فى الجاهلية و الإسلام و أخبارها ، تحقيق أحمد زكى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م (و هى مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٦م) .

كمال بشر (الدكتور)

١٢٩- دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧١م .

ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ٦٧٢هـ

١٣٠- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى للطباعة و النشر ، القاهرة ١٩٦٧م .

مالك الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر ١٧٩هـ

١٣١- موطّأ الإمام مالك (رواية محمد بن الحسن الشيبانى) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ٢٠٠٣م .

المبرِّد أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥هـ

١٣٢- الكامل ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، و السيد شحاتة ، الجزء الأول ، دار نهضة مصر ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة (بدون تاريخ) .

١٣٣- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الجزءان الأول و الثانى : مطابع الأهرام التجارية ١٣٩٩هـ ؛ الجزء الثالث : مطابع الأهرام التجارية ١٣٨٦هـ ؛ الجزء الرابع : مؤسسة دار التحرير للطبع و النشر ١٣٨٨هـ .

المتَنبِّى أبو الطّيّب أحمد بن الحسين بن الحسن الكندى الكوفى ٣٥٤هـ

١٣٤- ديوان المتَنَبِّى ، بشرح عبد الرحمن البرقوقى ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الاستقامة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٣٨م .

مجمع اللغة العربية بالقاهرة

١٣٥- المعجم الفلسفى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٣م .

محب الدين أفندى محمد بن أبى بكر بن داود بن عبد الرحمن العلوانى ١٠١٦هـ

١٣٦- تَنْزِيل الآيات على الشواهد من الأبيات ، المعروف بشرح شواهد الكشاف ، و هو ملحق بالجزء الرابع من (الكشاف) فى الصفحات من ٣١١ إلى ٥٦٨ ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٦٨م .

المرادىّ بدر الدين أبو على الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على ٧٤٩هـ

١٣٧- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن على سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الجزء الرابع : الطبعة الأولى ١٩٧٦م .

المرزبانى أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى ٣٨٤هـ

١٣٨- معجم الشعراء ، تحقيق عبد الستار فراج ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ٢٠٠٣م .

المفضَّل الضَّبِّىّ أبو عبد الرحمن المفضل بن محمد بن يَعْلَى بن عامر الكوفى ١٧١هـ

١٣٩- المفضليات ، تحقيق و شرح أحمد محمد شاكر ، و عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة ١٩٧٩م .

ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد ٧١١هـ

١٤٠- لسان العرب ، تحقيق : عبد الله على الكبير ، و محمد أحمد حسب الله ، و هاشم محمد الشاذلى ، دار المعارف ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور الجذامى الإسكندرى ٦٨٣هـ

١٤١- الإنتصاف [1] فيما تضمَّنه الكشّاف من الاعتزال ، طُبِعَ بهامش (الكشّاف) ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٦٨م .

الميدانى أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابورى ٥١٨هـ

١٤٢- مجمع الأمثال، مطبعة عبد الرحمن محمد ، القاهرة ، الجزء الأول ١٣٥٢هـ ؛ الجزء الثانى ١٣٥٣هـ .

النابغة الذبيانى

١٤٣- ديوان النابغة الذبيانى ، تحقيق و شرح كرم البستانى ، مكتبة صادر ، بيروت ١٩٥٣م .

النّسفىّ أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ٧٠١هـ

١٤٤- مدارك التَّنْزِيل و حقائق التأويل ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

النُّويرىُّ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ٧٣٣هـ

١٤٥- نهاية الأَرَب فى فنون الأدب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد المصرى ٧٦١هـ

١٤٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، المشهور بـ (التَّوضيح) ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

١٤٧- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيى

(١) انظر هامش ١ من ص ١٣٨ .

الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ١٩٦٨هـ .

١٤٨- مُغْنِى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة و مطبعة محمد على صبيح ، الجزء الأول : مطبعة المدنى ، القاهرة

(بدون تاريخ) ؛ الجزء الثانى : دار الاتحاد العربى للطباعة ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ياسين العليمىّ الحمصىّ ١٠٦١هـ

١٤٩- حاشية ياسين على : شرح التصريح ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الحموى الرومى ٦٢٦هـ

١٥٠- معجم الأدباء ، نشرة د. أحمد فريد رفاعى ، دار المأمون بالقاهرة ، صدرت أجزاؤه العشرون فيما بين ١٩٣٦م - ١٩٣٨م .

ابن يعيش موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش ٦٤٣هـ

١٥١- شرح المُفَصَّل ، عُنِيَتْ بطبعه و نشره إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ثانيًا : المطبوع بلغة أجنبيّة

Dinneen , Francis :

An Introduction to General Linguistics , Holt , Rinehart and Winston , New York , 1967 .

ثالثًا : رسائل جامعيّة (بالعربيّة)

على جابر منصور (الدكتور)

١- المسائل الشِّيرازيّات ، لأبى علىٍّ الفارسىّ ، دراسة و تحقيق ، رسالة دكتوراه مقدَّمة إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب – جامعة عين شمس ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م ، بإشراف د. عفت الشرقاوى ، و د. محمود فهمى حجازى .

رابعًا : دوريّات (بالعربيّة)

مجلة كلية الآداب

بجامعة الإسكندرية ، الإصدارة الثالثة و العشرون ، الملحقة بالعدد السابع و الخمسين لسنة ٢٠٠٧م ، و هى بعنوان : (ما لم يُسْمَعْ مِنْ : أَفْعَلِ فَعْلاءَ ، و رَأْىٌ فى صَوْغِه : ضرورات و ضوابط) ، للدكتور زكريا الفقى .